THE
CARTER CENTER

المؤتمر الوطني العام
الانتخابات في ليبيا

التقرير النهائي

7 يوليو 2012

Waging Peace. Fighting Disease. Building Hope.

انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا

المؤتمر الوطني العام
الانتخابات في ليبيا

التقرير النهائي

7 يوليو 2012

THE
CARTER CENTER

One Copenhill
453 Freedom Parkway
Atlanta, GA 30307
(404) 420-5188
Fax (404) 420-5196
WWW.CARTERCENTER.ORG

المحتويات

مقدمة 1

ملخص تنفيذي 3

مركز كارتر وانتخابات المؤتمر الوطني العام 3

تطورات ماقبل الانتخابات 3

الاقتراع وتطورات مابعد الانتخابات 5

التوصيات 6

مركز كارتر في ليبيا 7

منهجية مراقبة الانتخابات 8

الخلفية التاريخية والسياسية 10

الملكية السنوسية: الفدرالية مقابل دولة وحدوية، 1951-1969 10

فترة القذافي، 1969-2011 12

الثورة الليبية ونشأة الحياة السياسية 13

المؤسسات الانتخابية وهيكلية انتخابات المؤتمر الوطني العام 16

الاطار القانوني 16

النظام الانتخابي 20

ادارة الانتخابات 22

تطورات ماقبل الانتخابات 25

تسجيل الناخبين 25

مشاركة النازحين 27

توعية الناخبين 27

المرشحين والحملات والأطراف 28

التمويل المالي للحملة 31

وسائل الإعلام 33

المجتمع المدني 33

تسوية المنازعات الانتخابية 34

أعمال عنف المرتبطة بالانتخابات 36

يوم الانتخابات 37

افتتاح 37

التصويت 38

الاغلاق 39

تطورات مابعد الانتخابات 40

فرز الأصوات والجدولة 40

نتائج الانتخابات 41

الكفرة 43

التصويت خارج الدولة 45

الاستنتاجات والتوصيات 46

إلى حكومة ليبيا 46

إلى هيئة إدارة الانتخابات الجديدة 47

إلى المجتمع الدولي 49

الملحق أ: شكر وتقدير 51

الملحق ب: قائمة البعثة وموظفي البرنامج 52

الملحق ت: المصطلحات والاختصارات 54

الملحق ث: التصريحات 55

الملحق ج: شكر وتقدير 81

الملحق ح: قوائم المراجعة 82

الملحق خ: النتائج الرسمية 90

لـمـحـة عن مـركـز كـارتـر 101

مقدمة

بواسطة الدكتور جون ستريملاو
نائب رئيس برامج السلام، مركز كارتر
قائد بعثة مراقبة الانتخابات في ليبيا

بالنيابة عن مركز كارتر، أود أن أشكر شعب وحكومة ليبيا لدعوتنا لمراقبة انتخاب المؤتمر الوطني العام يوم 7 يوليو 2012 التي تمهد الطريق لترسيخ الحكم الديمقراطي لأول مرة في البلاد منذ استقلالها من ستين عاما. في قبول هذه الدعوة، كنا نعرف أن الليبيين كانوا يتعافون من آثار الحرب الأهلية القاتلة والتي انتهت فقط في أكتوبر 2011 مع الإطاحة بالدكتاتور معمر القذافي. توافر الأدلة على استمرار انعدام الأمن في بعض مناطق البلاد، ولا سيما في الجنوب، منعتنا من القيام ببعثة مراقبة شاملة.

مع عدم وجود تجربة مباشرة وبتوافر جدول زمني قصير جدا، غنحن نهنئ الشعب الليبي على تفانيهم ومثابرتهم لإجراء الانتخابات وتشكيل المؤتمر الوطني العام من 200 عضو للإشراف على صياغة دستور جديد. على الرغم من عدم وجود التثقيف الكافب للناخبين، والارتباك الواضح والترهيب العنيف الجاد بالرغم من كونه معزول، فإن أكثر من 60% من الناخبين المؤهلين قاموت بالتصويت في ما وصفه موظف بارز في منظمة الأمم المتحدة بأنها "تجربة انتخابية دينية".

الآن، يبدأ العمل الجاد لبناء مؤسسات سياسية وطنية من الصفر تقريبا. هناك العديد من وجهات النظر السياسية المختلفة والمتعارضة في ليبيا، ولكن يبدو أيضا أن هناك إجماع وطني جديد حول ضرورة عدم السماح الغالبية الدكتاتورية من العودة. مثل هذا التعميم في هذه المرحلة محفوف بالمخاطر، ولكن بعد 42 سنة من تزايد الإذلال والعزل والاعتداء تحت دكتاتورية معمر القذافي المتقلبة الوحشية، هناك فراغ ضخم في سلطة البلاد الجديدة من الوطنيين الواقعيين الذين يبدون حريصين على ملء الفراغ وإيجاد الضوابط والتوازنات للسلطة التنفيذية للحد من تبديد عائدات النفط في البلاد.

الأسئلة الأساسية التي تواجه ليبيا لا تختلف عن تلك التي صارعتها الثورات، أو على الأقل منذ الثورة الفرنسية عام 1789: كيفية الحفاظ على الدفاع عن الملكية في وقت تواصل الحقوق العالمية، وكيفية تحقيق التوازن بين حقوق الفرد مع مصالح المجتمع الأوسع، وكيفية تحقيق نتائج تتفق مع المُثل الديمقراطية دون اللجوء إلى وسائل تكرار خطايا النظام القديم، وهو ما حدث في البداية عندما حلت دكتاتورية نابليون محل تلك التي كانت سائدة لعدة قرون من الحكم الملكي.

الليبيون اليوم هم بالتأكيد أكثر قدرة على إقامة الحكم الذاتي من الفرنسيين في عام 1789، ولكن قضيتهم مهمة جدا لبقية المنطقة العربية وأفريقيا وبقية العالم بحيث لا يمكن القيام بها في عزلة. وحيث أن الحكومة بدأت في اتخاذ خطوات نحو ضمان العدالة الانتقالية والمصالحة، فنحن نأمل أن يواصلوا الترحيب بالمشورة والتعاون الدوليين من مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني. التنظيم الناجح للانتخابات الوطنية بالدعم الحماسي السلمي للشعب الليبي، يليه النقل السريع للسلطة من المجلس الوطني الانتقالي إلى المؤتمر الوطني العام المنتخب

انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا

حسب الأصول هو العلامة الأكثر تفاؤلا بأن ليبيا قد بدأت فترة طويلة وصعبة في عملية بناء المؤسسات السياسية الوطنية الحيوية.

وقد تم تمويل بعثة مركز كارتر للانتخابات في ليبيا بالكامل من قبل عدد من الجهات الدولية الكريمة، بما في ذلك الحكومات الأمريكية والكندية والدنماركية والهولندية والألمانية والنرويجية والسويدية. ونحن ممتنون بشكل خاص لكريستوفر ستيفنز السفير الأمريكي في ليبيا، الذي قتل مع ثلاثة من زملائه أثناء زيارة بنغازي يوم 11 سبتمبر، 2012. وحي المعرفة العميق للسفير ستيفنز لليبيا ومحبته لشعبها قد ألهم مهمتنا. أن من الواضح ان هذ المودة لليبيين هي مصدر أملنا وأن صداقتنا سوف تستمر في النمو على الرغم من هذه المأساة أو أية مأساة أخرى خلرجة عن قدرتنا.

منذ أقل من عامين، كانت ليبيا تعيش حرب أهلية كاملة. اليوم، ومع ذلك، تعد ليبيا اليوم من بين الدول الأكثر نجاحا سياسيا في العالم العربي المضطرب. امتاز مركز كارتر بمقدرته على أن يكون شاهدا على المرحلة الرئيسية الأولى من هذا التحول الحيوي ونحن نتطلع إلى الاحتفال بالمزيد من النجاحات في السنوات القادمة.

ملخص تنفيذي

كانت انتخابات ليبيا في يوليو 7، 2012 أول انتخابات وطنية في أكثر من أربعين عاما، وتمثل خطوة كبيرة إلى الأمام في انتقال البلاد من الحكم الاستبدادي إلى الديمقراطية القائمة على المشاركة. وعلى الرغم من التحديات الساحقة، فقد نظمت السلطات الليبية الانتخابات في وقت مناسب وبنمط منظم وغير متحيز والتي أعطت الليبيين فرصة تاريخية لممارسة حقهم في الانتخاب. مركز كارتر يهنئ الشعب الليبي على هذا الإنجاز الهائل وتتمنى النجاح للمؤتمر الوطني الجديد في تشكيل حكومة جديدة واشرافه على صياغة الدستور الجديد.

مركز كارتر وانتخابات المؤتمر الوطني العام

ممثلو مركز كارتر زاروا ليبيا لأول مرة في مارس عام 2012، وقد تمت دعوتهم من قبل لجنة الانتخابات الوطنية العليا والمجلس والوطني الانتقالي لتنظيم بعثة مراقبة الانتخابات لتقييم جميع جوانب العملية الانتخابية. استنادا إلى تقييم دقيق للأوضاع الأمنية، قرر المركز أن المراقبين لا يمكن أن يتم نشرهم في بعض المناطق من البلاد وتكون تحركاتهم مقتصرة في مناطق أخرى. ولذلك كانت مهمة المركز محدودة في طبيعتها ولا تدعي تقديم تقييم شامل لمصداقية العملية الانتخابية في ليبيا.

وتم نشر فريق أساسي في يونيو تلته مراقبين متوسطي الأجل ومراقبين متوسطي الأجل. في المجموع، مركز كارتر اعتمد نحو 40 مراقبا للفترة التي سبقت يوم الانتخابات وحولها. وقد كان على رأس بعثة مركز كارتر الدكتور جون ستريمالاو، نائب الرئيس لبرامج السلام. هذا و قد قام مراقبو مركز كارتر بزيارة مراكز الاقتراع في 11 من اصل 13 دائرة انتخابية وراقبوا المراحل الأخرى للعملية الانتخابية في 12 منطقة.

تطورات ما قبل الانتخابات

أجريت انتخابات المؤتمر الوطني العام بموجب الإعلان الدستوري الليبي، المعتمد من قبل المجلس الوطني الانتقالي في 3 أغسطس 2011، قانون رقم 4، الذي أقره المجلس الوطني الانتقالي في 28 يناير، 2012، والتعديلات والقوانين واللوائح اللاحقة. وكان الإطار القانوني للانتخابات كافيا لتلبية التزامات ليبيا لإجراء انتخابات ديمقراطية، على الرغم من وجود عدة جوانب قاصرة وينبغي تحسينها لعمليات انتخابية مستقبلية. الأهم من ذلك، النظام الانتخابي – كان معقدا للغاية، الذي كان يضم ثلاثة نماذج مختلفة، بما في ذلك نظام الفائز الاول، و الصوت الواحد الغير المتحول، والتمثيل النسبي. اعتماد هذا التنوع في النظم الانتخابية كان معقدا جدا، صعبا على الناخبين تفهمه وفشل في تلبية الالتزامات بشكل كاف من أجل المساواة في حق الاقتراع، حيث ان لكل صوت وزن متساو تقريبا.

في حين أن النظام الانتخابي في المستقبل سيعتمد على قرارات المجلس الدستوري والمؤتمر الوطني العام، فيجب على السلطات الليبية أن تنظر بعناية لمزايا وعيوب كل نموذج عند إقرار قانون انتخابي جديد والعمل على تحقيق التوازن بين المصالح المتنافسة الجغرافية والسياسية

انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا

مقابل أهمية قدرة الناخبين على فهم هذه العملية، وتأسيس اتصال مع ممثليهم في الحكومة، وتخصيص المقاعد إلى حد ما عبر الدوائر الانتخابية.

يحث المركز السلطات الليبية على ضمان الجداول الزمنية الكافية لتحضير الانتخابات وتعزيز القوانين واللوائح والقرارات وغيرها التي تؤثر على الإطار القانوني للانتخابات، وذلك لتجنب الحاجة لإجراء تعديلات وتغييرات أخرى في اللائحة التنفيذية التي من شأنها أن تؤثر بشكل كبير على تنفيذ اللانتخابات في وقت متأخر.

في حالة حدوث تغييرات كبيرة في الإطار القانوني والانتخابي، ينبغي على السلطات الليبية أن تضع في اعتبارها الوقت والموارد اللازمة لتوعية الناخبين المدنية من أي تغييرات يمكن أن تؤثر في قرارات التصويت.

كانت انتخابات المؤتمر العام الوطني تدار من قبل المفوضية العليا للانتخابات، التي يقودها مجلس مفوضين وأشرفت على 13 مكتب انتخابات في مناطق مختلفة. بشكل عام، وعلى الرغم من حقيقة أن المفوضية العليا للانتخابات لديها خبرة قليلة أو معدومة لانتخابات سابقة، فإن مراقبو مركز كارتر وجدوا أن موظفين المفوضية العليا للانتخابات أدوا مسؤولياتهم بمهنية وتفان. لقد وجد عملهم إلى حد كبير تهليل من قبل الجمهور الليبي. وانشأت المفوضية العليا للانتخابات مركز اعلامي بهدف إيصال المعلومات كافة للمواطنين بانتظام، بما في ذلك الإعلان عن النتائج باتفاق مع الإعلان الدستوري المؤقت، كانت المفوضية العليا للانتخابات لتحل بعد الانتهاء من الانتخابات. وقد أوصى مركز كارتر المؤتمر الوطني العام النظر باستبقاء الموظفين الإداريين الأساسيين من أجل تسهيل الجولة المقبلة من الانتخابات.

لم يراقب المركز عملية تسجيل الناخبين. وقد أبلغ المعنيون أعضاء فريق مركز كارتر والمراقبين الأساسيين أن يجروا تسجيل الخروج في الوقت المناسب، في الفترة التي تسبق الانتخابات، وبدا أن تكون مقبولة ودقيقة وذات مصداقية. تم تمديد تسجيل الناخبين لمدة أسبوع والذي عقد خلال الفترة 21-01 مايو. سجلت المفوضية العليا للانتخابات عدد 2,865,937 من الناخبين في 1,548 مركز تسجيل، أي ما يعادل 82 في المئة من الناخبين من اصل 3.5 مليون يحق لهم التصويت. شكلت النساء 45 في المئة من الناخبين المسجلين.

وينبغي النظر في عدد من التحديات للانتخابات المقبلة، بما في ذلك التعامل مع تسجيل الناخبين في الخارج، والحاجة إلى عملية واضحة لخوض أهلية الناخبين المسجلين. سبب هذا مشكلة خاصة في الكفرة، حيث تم إزالة 1008 اسم من القوائم الانتخابية بعد التحديات التي واجهت أهليتهم في التسجيل بعد انتهاء فترة تقديم الشكاوى. لم يتم اعلان قرار المفوضية العليا للانتخابات لإزالة الأسماء في الوقت المناسب ولم تقدم أسماء بشكل عام يحتمل حرمان بعض الناخبين. تسجيل اللاجئين كان أيضا محدودا للغاية، ولم يتم اجراءه في دول مجاورة كمصر وتونس حيث يقيم أعداد كبيرة من الليبيين.

بعد عدة عقود من القمع السياسي، رفع المجلس الوطني الانتقالي قانون يجرم تأسيس الاحزاب السياسية. وكان تسجيل المرشحين من يوم 15-01 مايو، 2012، وأسفرت عن تسجيل 3767 مرشحا لتشغيل إما كأفراد أو كجزء من 377 قائمة، يمثلون 130 كيان سياسي. على الرغم من استخدام نظام الحصص في قوائم الكيانات السياسية، ظلت مشاركة المرأة منخفضة، مع 585 مرشحة فقط. اقتصر الترشيح بموجب قانون تطبيق معايير النزاهة و الوطنية، الذي يحد من مشاركة الأفراد المرتبطة مع النظام السابق الذين لم يتمكنوا من تقديم دليل على

انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا

دعمهم للثورة. اللجنة العليا لتطبيق النزاهة والوطنية، تشكلت في أبريل 2012، مكلفة بمراجعة التطبيقات المرشحة للامتثال لقانون تطبيق معايير النزاهة و الوطنية، وقد تم استبعاد ما مجموعه 306 مرشحا من هذه العملية، التي تمت إعادة 79 من المحاكم.[1]

تم الانتهاء الحملات في فترة ثلاثة أسابيع فقط سبقت الانتخابات، وعلى الرغم من عدم كفاية المدة، فقد أجريت في جو سلمي عموما حيث قامت العديد من الأحزاب السياسية بالتوقيع على والالتزام بمدونة سلوك طوعية. نفذت الحملات من خلال الملصقات واللوحات ووسائل الإعلام على الانترنت مثل الفيسبوك، وأنشطة اخرى مثل توزيع المنشورات والاجتماعات الخاصة. تم تشويه بعض الملصقات، ولا سيما من المرشحات الاناث. تمتعت وسائل الإعلام بحرية الصحافة زاد وانخرطت تدريجيا في الإبلاغ عن أنشطة الحملات وتقديم البث للمرشحين. ومع ذلك، لاحظ عدة مرشحين انه لم يتم تخصيص قدرا كافيا من الوقت على الاذاعة المرئية والراديو. أفاد المراقبون بأن الأحزاب السياسية والمرشحين احترموا فترة صمت الحملة يوم 6 يوليو.

الاقتراع وآخر التطورات بالانتخابات

في معظم أنحاء البلاد، كان يوم الانتخابات سلمي ومبتهج؛ 1,764,840 نسمة، أو ما يقرب من 62 في المئة من الناخبين المسجلين، أدلوا بأصواتهم في 6,629 مركز اقتراع في جميع أنحاء البلاد. في يوم الانتخابات، نفذ موظفي 38,000 مركز اقتراع تقريبا الانتخابات. مراقبو مركز كارتر انتشروا في 11 مقاطعة من الـ 13 مقاطعة انتخابية، وكان تقييم أداء موظفي مراكز الاقتراع إيجابي للغاية. إجراءات التصويت نفذت بشكل صحيح في 95 في المئة من محطات التي تمت زيارتها، وفي الحالات المتبقية ارتبط حصرا عدم الانتظام لعدم قيام موظفي الاقتراع بالتحقق من أصابع الناخبين من وجود الحبر.

تباينت البيئة الانتخابية في بعض المناطق من شرق ليبيا بشكل ملحوظ عن بقية البلاد. التحديات الأمنية في بنغازي، اجدابيا، والكفرة على حد سواء التي سبقت مباشرة الانتخابات ويوم الانتخابات قد افسدت الاقتراع في هذه المناطق. أدت الهجمات على مراكز الاقتراع والمواد إلى وفاة موظف من المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وتسببت في توحيد مراكز الاقتراع أو فتحها في وقت متأخر. نهب مكاتب المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في بنغازي وطبرق وتدمير المواد الانتخابية في مستودع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في أجدابيا كان له تأثير كبير على هذه العملية. في أجدابيا، الإجراءات الأمنية المشددة من قبل الميليشيات سمحت باجراء الاقتراع و فرز الأصوات ولكن هذا أيضا قد خلق جو من الترهيب.

انعدام الأمن ادى الى قيام موظفي الاقتراع بجهود بطولية للدفع بالانتخابات إلى الأمام. على الرغم من الجهود والنوايا الجيدة، فقد حُرم بعض الناخبين من الادلاء بأصواتهم إما بسبب الخوف من الحالة الأمنية أو عدم المعرفة بأوقات و أماكن الاقتراع. المركز يوصي بشدة بأن تقوم المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بتطوير

1 تم ابلاغ مركز كارتر عن هؤلاء الرموز من قبل الموظفين الاساسيين للجنة العليا لتطبيق النزاهة والوطنية خلال مهمة مراقبة الانتخابات، بعض التخمينات الاخرى افادت مصادر الاعلام ومصادر اخرى متعددة. اللجنة العليا لتطبيق النزاهة والوطنية راجعت التزام المرشحين الناجحين بقانون تطبيق معايير النزاهة و الوطنية مرة اخرى بعد النتخابات، الذي بدوره انتج عن تحديات قانونية لانتخابات عدد محدود من الشخصيات المنتخبة.

انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا

خطة شاملة للأمن الانتخابي ونشر تدابير الطوارئ حتى يتسنى لجميع الناخبين من المشاركة في الانتخابات المقبلة على قدم المساواة.

في الانتخابات، ظهر حزب التحالف الوطني لمحمود جبريل (ائتلاف أكثر من 40 حزب صغير) كقوة مهيمنة، وفاز بـ39 من 80 مقعد مخصص للكيانات السياسية. وأعقب التحالف، بمسافة كبيرة، حزب العدالة والبناء، وحزب المرتبط بالإخوان المسلمين، والتي حصل على 19 مقعد. وعلى الرغم من البروز في الفترة التي سبقت الانتخابات، فقد فاز حزب الجبهة الوطنية بقيادة يوسف محمد المقريف بثلاثة مقاعد وحزب عبد الحكيم بلحاج، والأمة، قد فاز بمقعد واحد من المقاعد المخصصة للكيانات السياسية. أما بالنسبة للمرشحين الأفراد الذين يشكلون 120 مقعدا من اصل 200 في المؤتمر الوطني العام، فقد لعبوا دورا هاما في السياسة الوطنية.

كانت عملية الشكوى التي لحقت الانتخابات محدودة. حيث قدمت تسعين شكوى يوم الانتخابات وقدمت 37 شكوى أخرى في فترة 48 ساعة بعد الانتخابات. لم تؤثر أي من هذه الشكاوى على السلامة الشاملة للتصويت الا شكوى واحدة بعد الانتخابات قد أسقطت من قبل المحاكم المحلية. قبل الانتخابات المقبلة، ينبغي تعزيز الإطار القانوني بحيث يتم توعية المرشحين والكيانات السياسية بحقوقهم في الطعن بشكل كامل.

لعبت منظمات المجتمع المدني الليبية دورا مهما في الانتخابات من خلال تنظيم المراقبين وإصدار بيانات عامة مفصلة. وفقا للمفوضية العليا للانتخابات، فإنه تم اعتماد عدد 11,344 من المراقبين المحليين، ضمن 14,304 من الكيانات السياسية ومندوبي المرشحين. في يوم الانتخابات، أفاد مراقبو مركز كارتر وجود المراقبين المحليين في 47 في المئة من مراكز الاقتراع التي تمت زيارتها. وتعززت إلى حد كبير من الشفافية والمصداقية للعملية الانتخابية من قبل مشاركتهم، وينبغي تعزيزها وتوسيعها في استطلاعات المستقبل.

توصيات

مع هذه الانتخابات، اتخذت ليبيا خطوة كبيرة إلى الأمام نحو بناء دولة حديثة. وكانت للانتخابات أهمية رمزية في جعل البلد تخرج من ظلال نظام القذافي. ومع ذلك، إن مما لا شك فيه أن الانتقال الأوسع سيكون عملية طويلة جدا تنطوي على كتابة الدستور وتشكيل حكومة جديدة. وحكام ليبيا الجدد عديمي الخبرة نسبيا سيتوجب عليهم إنشاء الهياكل السياسية والعمليات اللازمة للعملية الديمقراطية في كسب القوة الدافعة في البلاد.

توصيات مركز كارتر تسلط الضوء على تعزيز العمليات الانتخابية في المستقبل في هذا الملخص ويمكن العثور عليها في جميع أجزاء التقرير. وترد قائمة شاملة من التوصيات في نهاية التقرير.

مركز كارتر في ليبيا

في أواخر مارس 2012، أجرى مركز كارتر بعثة تقييم في ليبيا لتحديد ما إذا كان أصحاب المصلحة الرئيسيين السياسية والانتخابية سترحب ببعثة مراقبة الانتخابات وإذا كان المركز يمكن أن يلعب دورا مفيدا في دعم التحول في ليبيا. ومن خلال البعثة، فإن جهات ليبية رئيسية فاعلة، بما في ذلك ممثلين عن المجلس الوطني الانتقالي والمفوضية العليا للانتخابات وقادة المجتمع المدني قد طلبوا مساعدة المركز في دعم العملية الانتخابية. رحبوا بدور مركز كارتر و المراقبين الدوليين و بعثة الانتخابات الوطنية العليا عن طريق دعوة شفوية إلى المركز لمراقبة مجمل العملية الانتخابية. وأعقب هذا في مايو دعوة رسمية مكتوبة. وصل أول أعضاء فريق مركز كارتر في الشهر نفسه الذي أنشئ فيه مكتب في طرابلس في أوائل يونيو 2012.

ورغم أن هذه كانت أول مشاركة للمركز في ليبيا، ومنذ سنوات عديدة أيد مركز كارتر الجهود المبذولة لبناء السلام وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وكانت اتفاقية كامب ديفيد عام 1978 إنجازا كبيرا لإدارة كارتر والرئيس كارتر واصل اهتمامه العميق في السلام في الشرق الأوسط منذ مغادرته البيت الأبيض. وقد عمل مركز كارتر في السودان منذ أوائل 1990، وفتح مكتب على المدى الطويل في الأرض الفلسطينية المحتلة في عام 2006. وقد راقب المركز الانتخابات في الأراضي الفلسطينية المحتلة (1995، 2005، 2006)، لبنان (2009)، والسودان (2010). ومنذ بداية الربيع العربي، قد شارك مركز كارتر بشدة في جميع أنحاء المنطقة، ونشر البعثات إلى مصر للمراقبة البرلمانية والشورى والانتخابات الرئاسية في عام 2011 و 2012، وكذلك انتخابات الجمعية الوطنية في تونس في عام 2011. والمركز يحافظ على وجود مراقب في تونس، حيث يتابع عملية صياغة الدستور والإعداد للانتخابات قبل الانتخابات الوطنية المتوقعة في عام 2013.

منهجية مراقبة الانتخابات

منذ عام 1989، قد راقب مركز كارتر أكثر من 90 دورة انتخابية في 36 بلد. وتجرى بعثات مركز كارتر لمراقبة الانتخابات وفقا لإعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات، الذي اعتمد في الأمم المتحدة في عام 2005 وتمت المصادقة عليه بنسبة 37 مجموعة مراقبة للانتخابات. تقدم بعثة مركز كارتر لمراقبة الانتخابات تقييم محايد لجودة العملية الانتخابية ومدى وصولها لمرحلة الالتزام الدولي للانتخابات الديمقراطية. ان مراقبة الانتخابات يوضح الدعم الدولي للعملية الديمقراطية، ويساعد على كشف وفضح عمليات التزوير المحتملة، ويعزز من الشفافية والنزاهة للعملية الانتخابية. وبهذه الطريقة، البعثات الدولية لمراقبة الانتخابات تسهم في إرساء سلطة شرعية ومساءلة الحكومات لشعوبها.

ودعي رسميا مركز كارتر لمراقبة الانتخابات جميع جوانب العملية الانتخابية في ليبيا من قبل المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، وهي الهيئة المسئولة عن تنظيم وإدارة الانتخابات الوطنية. استنادا إلى تقييم دقيق للأوضاع الأمنية، وقرر المركز أن المراقبين لا يمكن أن يتم نشرهم في بعض المناطق من البلاد وتحركاتهم بحاجة إلى أن تقتصر في مناطق معينة. وشملت هذه عددا من الأماكن التي كان بها قتال في بعض المناطق الريفية وجميع أنحاء البلاد الأخرى. ولم يدعي لتقديم تقييم شامل لمصداقية العملية الانتخابية في ليبيا ككل. وعرض المركز النتائج وتحليلها مع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات لتحسين نوعية الانتخابات المقبلة ودعما لانتقال ديمقراطي ناجح.

بدأ المركز مهمته بالمراقبة في أواخر مايو عام 2012 مع وصول فريق أساسي مقره في طرابلس. وشمل هذا الفريق اثني عشر شخصا من ثمانية بلدان ومناطق مختلفة مع الخبرة. دعم مدير المكتب الميداني و نائب مدير المكتب الميداني؛ المحللين السياسيين، محللي انتخابات، ومحللين قانونين؛ ومراقبين، ومنسقيين أمنين ومنسقين خدمات لوجستية؛ ومدير العمليات وموظفي الشؤون المالية؛ ووسائل الإعلام، بالإضافة إلى ضابط الأمن ومقره في بنغازي. بدعم من اثني عشر موظفا للبعثة الليبية في طرابلس.

وصل عدد عشرة مراقبين متوسطي الاجل الى ليبيا يوم 22 يونيو، وبعد مؤتمر لمدة يومين، تم تقسيمهم إلى خمس فرق كل اثنين تم نشرهم إلى كل الجهات المسؤلة عنها وجاء المراقبين متوسطي الاجل من تسعة بلدان مختلفة، ذو خبرة في إدارة ومراقبة الانتخابات، والمساعدة التقنية، والصحافة، والتنمية الدولية. كلف كل فريق على ضم منطقة مسئولة واحدة أو أكثر من منطقة إدارية وانتخابية. أولا كان لفريق المراقبين متوسطي الاجل مسؤوليات في طرابلس، زوارة، و الزاوية واستند الفريق الثاني في مصراتة مسئولا عن الخمس ومصراتة. واستند الفريق الثالث في بنغازي وأجدابيا واستند الفريق الرابع في البيضاء، وكان مسئولا أيضا عن طبرق. وكان الفريق الخامس مسئول عن سبها، العزيزية وغريان.

خلال فترة ما قبل الانتخابات، تم التعارف على المراقبين متوسطي الاجل مع الجهات المسؤلة وتقييم القضايا الرئيسية، بما في ذلك الأعمال التحضيرية

انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا

للانتخابات، وتعيين موظفي الانتخابات، الناخبين والتربية المدنية، والبيئة و حملة وسائل الإعلام. وعمل المراقبين متوسطي الاجل في تعاون وثيق مع السلطات المحلية مثل المجالس المحلية والمفوضية الوطنية العليا للانتخابات والمدنيين والعسكريين وعقد اجتماعات منتظمة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين بما في ذلك الكيانات السياسية والمرشحين الأفراد، وممثلين عن منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المراقبين المحليين. أنتج المراقبين متوسطي الاجل التقارير التحليلية الأسبوعية لتقديمها إلى الفريق الأساسي في طرابلس. ساهمت هذه المعلومات مباشرة في صياغة البيانات للمركز العام. المراقبين متوسطي الاجل على استعداد أيضا لعقد جلسات إحاطة وترتيب لوجستي ليصل المراقبين الي نتائج في مدة قصيرة. خلال فترة ما بعد الانتخابات، عمل مراقبين متوسطي الاجل علي جمع معلومات عن الشكاوى الانتخابية.

في فترة ما قبل الانتخابات مباشرة انضم الى المراقبين متوسطي الاجل التابعين لمركز كارتر عدد 14 مراقب اضافي، وكذلك قيادة إضافية وموظفين من اتلانتا. أدى هذا الي زيادة حجم مفوضية مركز كارتر الى 40 مراقب معتمد تم تقسيمهم الي 16 فريق في يوم الانتخابات. راقب المراقبين متوسطي الاجل الفرز في 160 مركز من مراكز الاقتراع عبر ليبيا. هذا وقد زار مراقبو مركز كارتر 12 مقاطعة من اصل 13 مقاطعة انتخابية على مدى البعثة.

يقيم مركز كارتر الانتخابات استنادا الي الإطار القانوني للبلد والتزاماتها الدولية للانتخابات الديمقراطية. مركز كارتر يقيم كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية، وإلى أي مدى تلتزم بالمعايير الوطنية والدولية. ليبيا هي دولة عضو في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وانضمت إلى سبع اتفاقيات رئيسية للأمم المتحدة متعلقة بحقوق الإنسان، وهي: العهدان الدوليان الخاصان بالحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1970)، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1968)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1989)، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (1989)، واتفاقية حقوق الطفل (1993)، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (2004). وعلاوة على ذلك، وقعت ليبيا على البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بشأن تقديم شكاوى من قبل الأفراد (1989)، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (2004).

إقليميا، وافقت ليبيا على ''إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام'' الصادر في عام 1990 عن مؤتمر وزراء خارجية الدول المسلمة. كما صدقت ليبيا على ''الميثاق العربي لحقوق الإنسان / المعدل''، الذي اعتمدته القمة العربية في تونس في مايو 2004. و''الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (1986)، والميثاق الأفريقي لحقوق ورفاه الطفل (2003)، والبروتوكول المتعلق بإنشاء المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والبروتوكول المعني بحقوق المرأة (2004).

الخلفية التاريخية والسياسية

منذ عام 1951، لم تكن لليبيا تقريبا أي خبرة مع انتخابات تنافسية. في عام 1952، وبعد فترة وجيزة تم إنشاء المملكة المتحدة الليبية، وتم حل الأحزاب السياسية. وإن كانت هناك انتخابات (بدون أطراف) لبرلمان البلاد في السنوات اللاحقة، وكانت انتخابات عام 2012 الأولى في البلاد ذات مصداقية، انتخابات متعددة الأحزاب في العقود. في ضوء ذلك، والنظر في القضايا الحساسة التي أثيرت في الأسابيع والأشهر التي سبقت الانتخابات، فمن المهم أن نفهم كيف أن التاريخ في ليبيا شكل من خلال السياسة في الآونة الأخيرة.

النظام الملكي السنوسي: الفدرالية مقابل دولة وحدوية، 1951-1969

عندما اعلن الملك إدريس السنوسي انشاء المملكة المتحدة الليبية في 24 ديسمبر 1951، بعد عملية طويلة من المفاوضات متعددة المستويات بين المنظمات الدولية والإقليمية، والجهات الفاعلة المحلية.

في طرابلس وفزان، اثنان من محافظات ليبيا، يبدو أن المملكة المتحدة الليبية أعلنت لمعظم المجموعات لتكون أفضل حل وسط يمكن تحقيقه. وهذه الحسابات تعتمد إلى حد كبير على حقيقة أن الوصاية الممتدة تحت راية واحدة من القوى العالمية المنتصرة في الحرب العالمية الثانية التي ظلت عالقة خلال المفاوضات ما قبل الحرب. في الوقت ذاته، أشارت لجنة الأمم المتحدة (برئاسة الدكتور أدريان بيلت) إلى الحل الوسط المطلوب من حكومة مركزية الذي من شأنه أن يثبت قدرته على توحيد أجزاء مختلفة من البلاد معا سياسيا واقتصاديا مع ترك الحكم الذاتي الكافي للإدارات الإقليمية القائمة.

إدارات منفصلة بريطانية وفرنسية تستذكر احداثا عن ردود الفعل برقة وطرابلس من ايام الاستعمار الايطالي والمفاوضات المطولة بعد الحرب العالمية الثانية في الأمم المتحدة التي اثارت الشكوك بين المحافظات. ولذا، ليس من المستغرب أن المملكة المتحدة الليبية تعتمد علي إطار دستوري الذي ترك صلاحيات المحافظات الفردية قوية وتلك التابعة للحكومة المركزية ضعيفة نسبيا.

باستثناء بعض القوميين، خصوصا في طرابلس، الذين جادلوا من البداية لدولة وحدوية، فكانت المحافظات على استعداد لقبول صيغة الفيدرالية التي تحدد العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدولة الليبية والمحافظات المكونة لها. والتحدي المتمثل في محاولة تعزيز فكرة المجتمع السياسي الموحد في بلد لا يزال أساساه القبلية – على سبيل المثال حيث امتدت الولاءات السياسية إلى حدود المحافظات وفي معظم الأحيان بين السكان المتحضرين وبالكاد ما وصلت الى المدن.

وعندما وصل مفوض الامم المتحدة بيلت الى ليبيا في ديسمبر عام 1949، كان له دور أساسي في إنشاء الجمعية الوطنية. من خلال سلسلة من المفاوضات المكثفة مع محافظات البلاد المختلفة والمحاورين، حاول بيلت تحقيق التوازن بين مصالح المحافظات الثلاث. في حين أن الكل تنافس للحصول على المساواة في الوضع وفقا للدستور المقترح، هذه المساواة غيبت فوارق كبيرة من حيث عدد السكان، والموارد، وميول التوحيد– كما تشتد حدته الآن ولكن بدرجة أقل.

انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا

أصَر ممثلي برقة وفزان بقوة على صيغة الفيدرالية، خوفا أن تهيمن طرابلس على الحكومة الموحدة، حيث ثلثي سكان البلاد يعيشون فيها. الطرابلسيون كانوا ضد الصيغة الفيدرالية بشكل علني، بحجة أن تنفيذها سيترك الحكومة المركزية بقوة صغيرة لتنفيذ المقررات ذات الأهمية الوطنية. رأي العديد أن الصيغة الفيدرالية محاولة مكشوفة من قبل الغرب للحفاظ على نفوذها في المملكة.

في نهاية المطاف، اعتمدت الجمعية الوطنية صيغة الفيدرالية وعرضت دور الملك للسنوسي، ثم أمير برقة. وحددت بوضوح سلطات رسمية من الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات بموجب المواد 39-36 من الدستور الليبي. في بعض المناطق، حصلت الحكومة الاتحادية على كل من السلطة التشريعية والتنفيذية، ولكن في حالات أخرى، مثل الصيرفة، وتنظيم الواردات والصادرات، وضريبة الدخل، وثروة باطن الأرض والالغام من بين الأخريين – امتلكت فقط السلطة التشريعية. ظلت السلطة التنفيذية لتنفيذ هذا التشريع ضمن اختصاص المحافظات، ''تعمل تحت إشراف الحكومة الاتحادية'' (المادة 38). هذه الفئة الأخيرة المسماة بالدول المشتركة، والتي مكنت المحافظات من منع إنشاء سياسة، الوطن الواحد، وشكلت عقبة في وقت لاحق لتطوير سياسة وطنية اقتصادية وضريبية نظرا للدور الحاسم لحكومات المقاطعات في هذه المجالات.

إنشاء نظام الفدرالية الذي اخذ مكانه في عام 1951 كوّن هيكل إداري مع العواصم في كل من طرابلس وبنغازي. فقد نجحت أيضا تفاخر المجالس التشريعية والمجالس التنفيذية في مقاطعة طرابلس، بنغازي، وسبها (المادة 188). إذا كان النظام الفيدرالي مؤقتا، فهو من الضروري من وجهة نظر سياسية، ان يفرض تكاليف هائلة اقتصاديا واجتماعيا. في بلد يبلغ عدد سكانه ما يزيد قليلا عن 1000000 نسمة، وجدت البلد نفسها مثقلة اقتصاديا مع وطنية وحدة وثلاث حكومات محلية، ولكل منها قسم تنفيذي خاص بها، وبرلمان، ومجلس وزراء، ومجموعة واسعة من المصالح الإدارية والبيروقراطية.

لأن الصناعة النفطية في البلاد بشكل متزايد ما يستلزم وجود تشريعات موحدة، والحاجة إلى التغلب على هذه القيود أدت إلى التعديل الدستوري في عام 1963. أثبت ذلك صعوبة من الناحية العملية منذ ذلك الحين، بموجب الدستور، ولا يمكن إلا أن الصيغة الفيدرالية يمكن ان تتغير بأغلبية الثلثين في كل من المجلسين في البلاد ''ويجب أن يوافق، بالإضافة الى ذلك... جميع المجالس التشريعية للمحافظات'' (المادة 199).

بعد إعلان الاستقلال في عام 1951، تشكل عد د من الأحزاب السياسية التي أسست رئيس من بينها حزب المؤتمر الوطني في طرابلس ونادي عمر المختار في برقة. وسرعان ما ألغت من قبل الملك، بعد الجولة الأولى من الانتخابات الوطنية، على أساس أن البلد لا يمكن أن تحمل الأحزاب عدم الاستقرار الناتج. في الواقع، التجربة الأولى لانتخابات ليبيا كانت أيضا الأخيرة اما في ظل النظام الملكي أو في ظل نظام ألقذافي بعد 1969. فهل سيفرج عن انتخابات متعددة الأحزاب مرة أخرى.

اضطر اكتشاف النفط في عام 1959 المملكة لأول مرة للتفكير في جهود التخطيط الوطني المتعمد. ان أداء الحكومة المركزية ظل يعرقل من قبل السلطة الواسعة التي تركت للمحافظات، والوفد المرافق لجلالة الملك. في إطار صيغة الفيدرالية، همين الملك إدريس أعضاء الديوان الملكيهيمن على الحياة السياسية في البلاد. على الرغم من إن الوزراء كانوا مسئولين أمام البرلمان، فإنه نادرا

انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا

ما تتأثر تنمية البلد السياسية أو الاقتصادية حتى اكتشاف النفط. وظل الملك إدريس لاعب حاسم في الحياة السياسية في البلاد ولكن لم يفعل شيئا يذكر لحكم أو تمديد صلاحيات الدولة الحديثة في ليبيا.

بحلول عام 1963، أصبح من الواضح أن الصيغة الفيدرالية كانت التكوين السياسي لمشاكل بلد تغيرت موارده الاقتصادية لدرجة يصعب التعرف عليها من عائدات النفط المتزايدة بسرعة. المركزية البيروقراطية في طرابلس والقادرة على جذب التكنوقراط الأفضل تدريبا والخبرة لمديريها، ولكن بثبات زيادة قوتها وجها لوجه مع حكومات المقاطعات. في عام 1963، لعب الملك إدريس دور كبير في القضاء علي الصيغة الاتحادية وإنشاء دولة موحدة.

كان نظام معايرة العناية الاتحادية، كان بطبيعة الحال الثمن الذي دفعته ليبيا لجعل الاستقلال ممكنا، وبناء المملكة المتحدة الليبية للخروج من مصالح مختلفة من محافظات مستقلة في التفكير. أثبت النظام الاحادي الجديد مثله مثل الصيغة الاتحادية السابقة انه غير مستقر لمجموعة من الأسباب السياسية والاقتصادية. أثر الإيرادات النفطية في المملكة والفرص التي أنشأتها المؤسسات في البلاد لاستخدام دخل النفط للتقدم الشخصي والثروات المضافة بما لا يقاس على هذه الصعوبات.

أثبت هذا الأثر كارثة في جزء منه، لأنه ترددت أصداؤه داخل البلد وقد خفض بشكل فعال إلى المارة في النظام السياسي. كان التعليق من قبل الأطراف البلاد السياسية عديمي الخبرة في عام 1952 ربما مفهوم في الفوضى المحيطة بالاستقلال، ولكن عدم المشاركة أصبح على نحو متزايد غير مقبول، ليس فقط باعتبارها فرصة لنظام تمثيلي ولكن أيضا لأنه كان يمكن أن تصرف كثقل موازن لا للتحريض السياسي الذى اثير من قبل القومية العربية. ظلت فزان القبيلة التي تركز على الانتماء والولاء لإدريس السنوسي. في طرابلس، مكالمات القومية العربية التي تبثها محطات إذاعة القاهرة ترددت أصداؤها بين الجمهور. وفي هذا السياق قام الانقلاب عام 1969 من قبل العقيد معمر القذافي.

فترة القذافي، 1969-2011

على الرغم من أن فترة القذافي دامت أكثر من مرتين ما دام الحكم الملكي في البلاد، وأثرها على التنمية السياسية في البلاد ضعيف نسبيا. لجميع الأغراض العملية، اختفت الحياة السياسية بالكامل تقريبا. السنوات الأولى للثورة، وعندما حاول النظام تعزيز نفسه، قضى في محاولة لتعبئة المجتمع الليبي نيابة عن الثورة التي تسمي نفسها فيها. بعد تقليد بطله، الرئيس جمال عبد الناصر من مصر، القذافي سرعان ما اكتشف حدود الإقناع السياسي.

أدت خيبة أمله لفترة من التجريب السياسي بين عامي 1973 و 1986 في وقت مبكر وأصبح السمة المميزة ليبيا هي القذافي. في مجموعة من الإصلاحات، على أساس فلسفته الواردة في كتابه الأخضر، الزعيم الليبي تحول وطمس العديد من الهياكل الاقتصادية والسياسة للبلاد. وذلك مع التأكيد على أن ليبيا يمكن أن تفعل دون مجموعة من هياكل الدولة، على الأقل في تقديره، منع المواطنين من الترشح لحياتهم اليومية. ذهب كل ذلك جنبا إلى جنب مع ظهور نظام سياسي قمعي للغاية، تركز على مجموعة من الأجهزة الأمنية المتشابكة واللجان الثورية التي عملت مباشرة إلى القذافي. واعتبر كل نشاط سياسي خيانة، مما يؤدي إلى تزايد المعارضة العلمانية لحكم القذافي في السبعينات 1970 والثمانينات 1980، والمعارضة الإسلامية في التسعينات 1990.

واعتبر هو النظام الراسخ بذلك، مع أن بعض الشخصيات المعارضة رغبت في الإطاحة بنظام القذافي.

النظام المعادي للسياسات الغربية واستخدامه للإرهاب لتحقيق سياساته حرض على نحو متزايد ضد التحالف الدولي والذي فرض في نهاية المطاف مجموعة من العقوبات الصارمة المتعددة الأطراف على طرابلس. على الرغم من أنه تفجير لوكربي في ديسمبر 1988 أصبح المثال الأكثر شهرة من استخدام النظام الليبي للإرهاب، وقد سبق (وأعقب) من خلال عدد من الحوادث الإرهابية البارزة. وإصرار الغرب على تعويضات لضحايا لوكربي أصبح في نهاية المطاف احدى أهم نقاط التفاوض عندما حاولت ليبيا اعادة تأهيل نفسها بعد عام 1999.

وقد قاد هذه المحاولة في إعادة التأهيل سيف الإسلام ألقذافي، الابن الأكبر لحاكم ليبيا، وبلغت ذروتها في إعلان ليبيا في ديسمبر 2003 أنه سيتخلى عن أسلحة الدمار الشامل. ولكن في حين الاستثمارات الدولية وتخفيف الضوابط الاقتصادية الداخلية قدم الليبيون على عدد من السلع التي حرموا منها على مدى عقود، أصبح من الواضح بشكل متزايد أن أي إصلاح للنظام السياسي في البلاد لن يحدث طالما القذافي نفسه كان لا يزال في السلطة. وبحلول عام 2010، إلي الآن تملك ليبيا وجهة جذابة للاستثمار الدولي، لكنها لا تزال غير معدة سياسيا.

أثبت أن الأضرار التي لحقت بليبيا كمجتمع سياسي خلال فترة حكم القذافي واسعة النطاق. الحرمان من أي حياة سياسية، واستخدام موارد البلاد للحفاظ على النظم الإقصائية كانت متوازنة عن طريق رشوة مجموعات مختارة تعتبر مفيدة لبقاء النظام، انشأ هذا مجتمعا مغمور بالصراعات الاجتماعية وامتلأ بأشكال الوساطة بين الفئات الاجتماعية. السياسة تحت القذافي كانت دائما بين الحاكم ورعاياه. هذا النوع من التحالفات الأفقية التي تتطور في النظم السياسية الحديثة، مع حاجتها إلى حل وسط وتسوية الخلافات بين اللاعبين السياسيون المختلفين ظلت غائبة.

الثورة الليبية والحياة السياسية الناشئة

أخذت الثورة الليبية مكان داخل سياق ''الربيع العربي'' التي أثيرت بالفعل من قبل الانتفاضات التي قامت في تونس ومصر المجاورة. بدأت الانتفاضة في 17 فبراير، 2011، عندما ألقي القبض علي فتحي تربل، أحد محامي البلاد في مجال حقوق الإنسان الذي كان قد سجن للتحقيق في انتفاضة دامية في وقت سابق، في بنغازي. مدعومة جزئيا من قبل وسائل الإعلام الاجتماعية والانهيار السريع والغير متوقع من قبل أجهزة امن القذافي في بنغازي، والصراع توسع بسرعة في جميع أنحاء البلاد. في حين أن ليبيا ليس لديها جيش وطني، كما هو الحال في تونس أو مصر المجاورة، لم يكن هناك وطنية دائمة يمكن أن تعمل كمحاور بين النظام ومعارضيه. ونتيجة لذلك، تحولت الانتفاضة في ليبيا إلى حرب أهلية بين مؤيدي القذافي والميليشيات المعارضة والتي انتهت فقط مع وفاة القذافي في 20 أكتوبر، 2011.

نظرا المزيد من التحديات السياسية والاقتصادية التي ستواجها البلاد في أعقاب القتال، فقد توحدت المعارضة الليبية بسرعة ورتبت لمؤسسات مؤقتة لتقديم التوجيه والمساعدة على استعادة الاستقرار، والضغط من أجل المساعدات العسكرية الدولية لإسقاط نظام القذافي. وأهم بالنسبة لمستقبلها هو المؤتمر الوطني العام، الذي يتألف من مجموعة من المنشقين، ومنهم محمود جبريل، الذي شغل منصب رئيس المجلس التنفيذي للمؤتمر الوطني العام، وعدد من شخصيات المعارضة، بما في ذلك علي

انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا

الترهوني، وعبد الرحيم الكيب ومحمد المقريف الذي حصل على الدعم. والمؤتمر الوطني العام في البداية كان مقره في بنغازي، وانتقل إلى العاصمة طرابلس بعد التحرير.

أثناء القتال، أسس المؤتمر الوطني العام خارطة طريق لمستقبل البلاد السياسي الذي تصوره الانتخابات الوطنية التي من شأنها إنشاء المؤتمر الوطني العان، وجمعية تأسيسية، ودستور للبلاد في نهاية المطاف. مع إنهاء سريع للحرب، وهذا يعني تحديات هائلة لخلق دولة جديدة، ومهمة المجموعة محدودة حيث أن المؤتمر الوطني العام طلب المشورة والخبرات الدولية في وقت مبكر لمساعدة ليبيا في تنظيم أول انتخابات جرت بعد الحرب الوطنية.

حيث أن أعضاء المؤتمر الوطني العام كانوا قد رشحوا أنفسهم ولم يتم انتخاب اى منهم، وهناك من فقد شرعيته في نظر الكثير من الليبيين. وطغت قوتهم القسرية من قبل عدد كبير من الميليشيات المتنافسة التي شكلت خلال الحرب الأهلية، ويعني في الواقع أن قادة البلاد لا يمكنهم إقناع سوى عدد قليل من الفصائل. وزاد من تفاقم التصدعات السياسية داخل البلد من قبل العادات التقليدية والشكوك بين مقاطعاتها الغربية والشرقية، طرابلس وبرقة، واغتيال زعيم التمرد العسكري، عبد الفتاح يونس، في بنغازي خلال الأشهر الأولى من الحرب.

ومن بين هذه المشاكل، قد ثبت وجود الميليشيات في البلاد الذي يشكل التحدي الأكثر صعوبة لحلها من قبل المؤتمر الوطني العام. استخلاصها من صفوف الشعب في المقام الأول الشباب الذين قاتلوا في الحرب ضد نظام القذافي، واعتمد في البداية المؤتمر الوطني العام على (الثوار) للمساعدة في توفير الأمن للحكومة التي كانت قدرتها ضئيلة للقيام بذلك بنفسها. نظمت جزئيا على طول الانتماءات المدينة (وبالتالي ميليشيات الرنتان، و"ميليشيات مصراتة"، وغيرها ...)، ولكن يمثل أيضا الاتجاهات الدينية المختلفة، وهذه الميليشيات انتشرت خلال الصراع، وكثير من الأحيان أصبحت تدريجيا محاولات فرض النظام من العقبات التي تعترض الحكومة.

المفوضية الوطنية العليا للانتخابات والمؤتمر الوطني العام نفذا الجزء الأول من خارطة الطريق بالإعلان عن الانتخابات التي ستجرى في 19 يونيو. وظهرت مجموعة كبيرة من الأحزاب السياسية والكيانات السياسية التي تدعمها تشريعات جديدة، وهذا يشمل جماعات المصالح في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك تمثيل كبير من منظمات المجتمع المدني.

ليس من المستغرب منذ انتهاء الحرب رسم العديد من الاقتراحات لمستقبل البلاد السياسي وإلهامهم بالترتيبات السياسية التي كانت موجودة خلال الحكم الملكي في البلاد (1951-1969). يوم 6 مارس، 2012، في ما يسمى بمؤتمر برقة، تم استدعاء مجموعة من الأفراد الذين يدعون أنهم يتحدثون باسم المنطقة ككل بفكرة الفيدرالية كطموح سياسي. بشكل جزئي استنادا إلى الزبير أحمد السنوسي (عضو في العائلة المالكة السابقة، وأقدم سجين سياسي، في ظل القذافي) فلم يتم الموافقة على مطلبهم على نطاق واسع. جاء الرد سلبيا ليس فقط من القادة الوطنيين ولكن أيضا من مدن برقة الرئيسية مثل البيضاء وطبرق ودرنة، وبنغازي، الذين يرفضون الاعتراف بالمجلس الإقليمي وزعيمه أحمد الزبير. وتحدث كل من الإخوان المسلمين و قوة مجلس برقة العسكري الغير رسمي (ائتلاف من وحدات الجيش في برقة)، تحدث بوضوح ضد الإعلان.

انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا

مؤتمر برقة أشار بشكل واضح ليس فقط لاستمرار انعدام الهوية الوطنية ولكن أيضا إلى أي مدى يكون ولاء بعض الأقاليم على حساب الدولة ككل والذي لا يزال يجد أتباعا في البلاد. حتى الآن تشكيل معظم المنظمات السياسية والعسكرية التي تشكلت في ليبيا بعد الحرب الأهلية في المجالس المحلية على مستوى المحلي والإقليمي والميليشيات التي تمثل المدن، وبعض القبائل مجموعات في حين التقدم على الصعيد الوطني كان بطيئا. هذا التوتر بين القوات الجاذبة للحكومة تحاول خلق دولة موحدة، في حين تتكاثف الجهود لطرد المركزية من مختلف الفئات لإقامة تنازلات بينما لا تزال الحكومة المركزية ضعيفة نسبيا، وقد يستمر هذا في ليبيا لبعض الوقت.

قدمت انتخابات المؤتمر الوطني العام خطوة أولى ولكنها هامة في ظهور ليبيا كدولة بمجتمع السياسي في أعقاب الثورة. مع عدم وجود خبرة في الاعتماد عليها، مع العديد من الكيانات السياسية التي تعكس عدم الخبرة، وتواجه عقبات سياسية كبيرة، وعلى الرغم من ذلك أكمل المؤتمر الوطني العام الوعد الأول من خارطة الطريق والانتخابات المنظمة. في نفس الوقت، كان من الواضح أن المشاكل التي لم تحل يعود تاريخها إلى نظام القذافي، ولا تزال قائمة. من المهممن بين كل هذا التحديات لاستعادة الأمن في جميع أنحاء البلاد وإعادة بناء العلاقات مع الأقليات في جنوب البلاد بالتحديد، بما في ذلك التبو ومجتمعات الطوارق المنتشرة في حدود البلاد والتي كان يفضلها القذافي، والتي لا تزال وطنيتهم في كثير من الأحيان غير واضحة. وثمة مسألة أخرى لا تزال معلقة لعدم وجود تسوية سياسية تجمع بين الموالين للقذافي (على سبيل المثال في مدينتي سرت وبني وليد) وتعود بهم إلى النظام السياسي في البلاد الرئيسية. الذي تأكد من تجدد القتال بين القوات الثورية والموالين للقذافي في منطقة بني وليد أن هذه الديناميكية تمثل تحديا هائلا. على الرغم من هذه الصعوبات، يشير الليبيين بفخر إلى الانتخابات كبداية عملية سياسية جديدة أكثر شمولا لهذا البلد.

المؤسسات الانتخابية وإطار الانتخابات للمؤتمر الوطني العام

نظمت الانتخابات في ليبيا من قبل المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ووفقا للمادة 30 من الإعلان الدستوري للمؤتمر الوطني العام في 3 أغسطس، 2011. وكانت الانتخابات لإختيار –200 من أعضاء المؤتمر الوطني العام الذي سيتولى السلطة من قبل المجلس الوطني الانتقالي، وتعيين حكومة مؤقتة، واختيار 60 عضوا من المجلس ا لصياغة دستور جديد. على الرغم من ان بداية الانتخابات أعلنت في 19 يونيو 2012، الا انها أجريت في 7 يوليو، وراء الإطار الزمني المنصوص عليه في الإعلان الدستوري. المهلة القصيرة كانت ضرورية من أجل إتاحة الوقت الكافي لتحضير الانتخابات والترشيحات وخاصة مرشحي الحملة الانتخابية. مر المؤتمر الوطني العام بثلاثة تعديلات على الإعلان الدستوري في 13 مارس، و10 يونيو، و5 يوليو. هذه التعديلات وضعت جدول زمني دقيق لمسؤوليات وأعمال المؤتمر الوطني العام. فيما أن الثالث غير ولاية المؤتمر الوطني العام، مزيلا لسلطة تعيين الجمعية التأسيسية من 60 عضوا وبدلا من ذلك تكليف الانتخابات العامة لانتخاب المجلس الدستوري.

الإطار القانوني

الإطار القانوني والانتخابات السليمة بما في ذلك القوانين المحلية التي تنظم العملية الانتخابية أمر أساسي لإدارة فعالة لانتخابات ديمقراطية حقيقية. وبما أن ليبيا عضوا في الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي وهي من الدول الموقعة على عدد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية لذا يجب أن يكون الإطار أيضا وفقا لجميع التزامات ليبيا الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية.[2,3]

بعد ثورة 17 فبراير2011، تم تشكيل المجلس الوطني الانتقالي، الذي أدخل التشريعات، بما في ذلك الإعلان الدستوري، والتعديلات الدستورية، والقوانين الانتخابية. تركت المسائل الانتخابية والأحكام غير المشمولة في الانتخابات والقوانين ذات الصلة إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ويتم تحديدها في اللائحة التنفيذية.[4] هذا ليس فقط يزيد من إمكانية التنفيذ الغير متناسقة، ولكن أيضا يضاعف الثغرات في الإطار القانوني.

تم تكثيف خط الجدول الزمني للنظر فيه واعتماد القوانين واللوائح الانتخابية. خلال النصف الأول من عام 2012، أصدر المؤتمر الوطني العام عدة تعديلات ذات طابع كبير في الإعلان الدستوري والقوانين التي تحكم الانتخابات. من جانبها، أصدرت المفوضية الوطنية العليا

2. ليبيا، دولة موقعة على الكثير من المعاهدات و الاتفاقيات الدولية، منها: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية؛ (تم المصادقة عليه في 5/15/1970)؛ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (تم المصادقة عليها في 7/3/1968)؛ اتفاقية قضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة (تم المصادقة عليها في 5/26/1989)؛ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (وقعت 5/1/2008 و ليست مصادق عليها حتى الآن)؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية (صادقت عليها 5/15/1970)؛ اتفاقية مناهضة التعذيب و غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (تم المصادقة عليه في 5/16/1989)؛بالإضافة الى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

3. وهناك عدد من الالتزامات ذات الصلة في سياق الإطار القانوني بما في ذلك، ولكن ليس على سبيل الحصر: فإن الشعب يجب أن يكون أساس الحكم، انتخابات حقيقية، انتخابات دورية والمساواة وعدم التمييز، والحق في وسيلة انتصاف فعالة، الدولة يجب أن تتخذ الخطوات اللازمة لضمان الحقوق، وسيادة القانون.

4. كان للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات سلطة القيام بذلك وفقا للقانون رقم 4 لعام 2012: ''تحدد المفوضية إجراءات عملية الاقتراع والفرز والعد في محطات ومراكز الاقتراع.''

انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا

للانتخابات سلسلة من اللوائح في الأشهر الأربعة التي سبقت الانتخابات لملء الثغرات في الإطار القانوني أو فرض شروط أشد صرامة من التي وردت في القوانين ذات الصلة بالانتخابات.[5] صدر تنظيم الاخير سبعة أيام فقط قبل يوم الانتخابات، والتي لم تكن كافية للمرشحين وأصحاب المصلحة والناخبين من التعرف على محتواه.

للعمليات الانتخابية المستقبلية، يحث مركز كارتر السلطات الليبية على توحيد جميع القوانين المنظمة للانتخابات إلى قانون منظم، للحصول على انتخابات مفهومة وشاملة. هذا من شأنه ضمان الإطار القانوني بالكامل في المكان والوقت المناسب وفقا لتشجيع إدارة الانتخابات وتعزيز التنفيذ المنسق. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي توضيح قانون الانتخابات وكيفية معالجة المخالفات، ووضع القواعد التي يجب إتباعها عند وجود مقعد فردي شاغر ووضع قواعد وأنظمة مناسبة.

الإعلان الدستوري

أصدر المؤتمر الوطني العام الإعلان الدستوري الذي يحدد المبادئ التوجيهية لفترة مؤقتة في 3 أغسطس، 2011. المادة 17 من الإعلان الدستوري ويعلن المؤتمر الوطني العام مهام السلطة العليا في دولة ليبيا، يفرض على ''إجراء أعمال السيادة العليا بما في ذلك التشريع ووضع السياسة العامة للدولة.'' المادة 30 من الإعلان الدستوري ويتناول تشكيل المؤتمر الوطني العام من خلال تنفيذ الخطوات التالية:

1. إصدار قانون بشأن انتخاب المؤتمر الوطني العام
2. تعيين المفوضية الوطنية العليا للانتخابات
3. دعوة انتخاب المؤتمر الوطني العام

في 18 يناير، 2012، أصدر المؤتمر الوطني العام القانون رقم 3. لعام 2012 يحدد تشكيل الولاية ومسؤوليات المفوضية. وفقا للقانون، وتتألف المفوضية الوطنية العليا للانتخابات من 17 مفوض وسيكون مسئولا عن تنفيذ جميع العمليات الانتخابية. في وقت لاحق، تم تخفيض عدد مفوضي الانتخابات من 17 إلى 11.[6] وقد تم اختيار أعضاء المفوضية الوطنية العليا للانتخابات من قبل المؤتمر الوطني العام بعد ذلك بوقت قصير، والهيئة التنفيذية أصبحت في فبراير 2012، قبل نحو ستة أشهر من الانتخابات.

في 28 يناير، 2012، أصدر المؤتمر الوطني العام القانون رقم (4) لعام 2012 بشأن انتخاب المؤتمر الوطني العام. هذا القانون يحكم العديد من المراحل المختلفة لعملية انتخابات المؤتمر الوطني العام، وعلى رأسها الحق في التصويت، والحق في الترشح للانتخابات والحملات الانتخابية والتصويت والعد والنتائج. على الرغم من أن القانون ينص على الإطار العام للانتخابات، العديد من القضايا ذات الصلة الانتخابية – بما في ذلك إجراءات التصويت والفرز والعد — التي تركت للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات يتم تحديدها في اللائحة التنفيذية.[7] يقوم المجلس الوطني الانتقالي في وقت لاحق بتعديل قانون الانتخابات لمزيد من تفاصيل شكاوى العملية الانتخابية.[8]

5. مثلا، إن القانون لم يلزم الهيئات السياسية بتقديم قوائم المرشحين البديلين للمفوضية الانتخابات بالإضافة الى الترشيحات الرسمية, بينما طلبت مفوضية الانتخابات من الهيئات السياسية أن تقدم قوائم إضافية بالإضافة الى ترشيحاتها الرسمية. قرار رقم 13 لعام 2012.

6. صدر القانون رقم 44 في 16 مايو 2012 بتعديل القانون رقم 3 فيما يتعلق بعدد المفوضين.

7. كان للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات سلطة القيام بذلك وفقا للقانون رقم 4 لعام 2012: ''تحدد المفوضية إجراءات عملية الاقتراع والفرز والعد في محطات ومراكز الاقتراع.''

8. المادة 32 في القانون رقم 4 بشأن إجراءات تسوية النزاعات الانتخابية المعدل بالقانون رقم 28 الصادر في 17 أبريل 2012.

انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا

التعديلات الدستورية

صدر التعديل الدستوري الأول في 13 مارس، 2012 وتعديل عدة نقاط من المادة 30 من الإعلان الدستوري والذي يتطلب أعضاء مختارة من المؤتمر الوطني العام وهيئة مؤلفة من 60 شخصا لصياغة دستور جديد. والتعديل يمتد أيضا إلى الموعد النهائي الذي يجب على المجلس الدستوري صياغة الدستور في 60 يوما، كما جاء في الإعلان الدستوري، إلى 120 يوما.

أصدر المؤتمر الوطني العام التعديل الثاني على الدستور في 10 يونيو، 2012 لترسي العضوية المقترحة من المجلس الدستوري، وهي تحديد وتعيين 20 ممثلا من كل من المحافظات الثلاث في ليبيا (طرابلس، برقة وفزان) ليصبح المجموع 60 عضوا.

يوم 5 يوليو، 2012، أصدر المؤتمر التعديل الثالث على الإعلان الدستوري، الذي كلف إنشاء جمعية دستورية منتخبة من خلال الاقتراع العام الحر والمباشر، بدلا من تعيينه من قبل أعضاء المؤتمر الوطني العام. جاء هذا التعديل فقط قبل – 48 ساعة يوم الانتخابات – الذي يهدف إلى تخفيف حدة التوتر الذي تصاعد في شرق البلاد على توزيع مقاعد المؤتمر الوطني العام وأحدثت تغييرا كبيرا في المسؤوليات الممنوحة لأعضاء المؤتمر الوطني العام المنتخب.

ترسيم للحدود

عين المجلس الوطني الانتقالي ترسيم الحدود وتخصيص المقاعد لانتخابات المؤتمر الوطني العام في 12 فبراير، 2012.[9] تم تقسيم البلاد إلى 13 منطقة إدارية و73 دائرة . انتخب الناخبون في 69 دائرة انتخابية واحدة أو أكثر من المرشحين الأفراد، أي مجموعة من 120 مرشح فردي، لتمثيلهم في المؤتمر الوطني العام. تم انتخاب ثمانين مقعدا للكيانات السياسية من خلال العلاقات العامة. تجميع الدوائر الانتخابية في المجلس الوطني الانتقالي من 73 إلى 20 دائرة انتخابية. أثر ترسيم الحدود والنظام الانتخابي مشروح في المقطع أدناه للنظام الانتخابي.

تشكيل الأحزاب السياسية

بعد عدة عقود من القمع السياسي، اعتمد رسميا المجلس الوطني الانتقالي التشريعات المتعلقة برفع القيود التي تجرم تشكيل الكيانات السياسية في 4 يناير 2012.[10] نحو شهرين قبل الانتخابات، أصدر المؤتمر الوطني العام قانون ينظم تشكيل عضوية وأنشطة الأحزاب السياسية.[11] وينص القانون علي أن الأعضاء المؤسسين لأى حزب سياسي لا ينبغي أن يكون أقل من 250 عضو، وتم وضع الإجراءات والمستندات اللازمة لتسجيل الحزب السياسي. ومن بين القيود الأخرى، كان ممنوعا علي الأحزاب السياسية تشكيل أي وحدات عسكرية أو شبه عسكرية (المادة 9) أو تلقي تمويل من الخارج (المادة 18). صدر قانون منفصل عن المجلس الوطني الانتقالي في نهاية أبريل 2012 يحظر تشكيل الأحزاب السياسية على أساس ديني، عرقي أو قبلي الذي تم الانقلاب عليه بسرعة من مجلس القضاء بعد احتجاج من الأحزاب السياسية التابعة لجماعة الإخوان المسلمين.[12]

على الرغم من أن فترة التسجيل بدأت في 1 مايو 2012، فإن القانون رقم 29 الذي ينظم إنشاء الأحزاب

9. القانون رقم 14 لعام 2012، المعدل بالقانون رقم 34 الصادر في 2 مايو 2012 ليضيف دائرتين انتخابيتين في الدائرة 4 و الدائرة 13.

10. القانون رقم 2 لعام 2012 عن تحريم نظام الاحزاب.

11. القانون رقم 29، الصادر في 2 مايو 2012.

12. القانون رقم 30، الصادر في 24 أبريل 2012.

السياسية لم يصدر حتى اليوم التالي. هذا سبب الارتباك بين الأحزاب حول متطلبات تسجيل المرشحين. ونتيجة لذلك، قررت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات تطبيق مرسوم صادر في أبريل بشأن تسجيل المرشحين بدلا من فرض قانون الأحزاب السياسية بأثر رجعي.[13]

الإطار الزمني الانتخابي

عين الإعلان الدستوري فترة 240 يوما (في وقت لاحق امتدت إلى 270 يوما) لتنفيذ انتخابات المؤتمر الوطني العام بعد تشكيل المجلس الوطني الانتقالي.[14] كما لم تشكل المفوضية الوطنية العليا للانتخابات حتى يوم 18 يناير 2012، تم تخفيض هذه الفترة بشكل فعال إلى حوالي 150 يوما. وكما نوقش أعلاه، قانون انتخابات المؤتمر الوطني العام (القانون رقم 4 لعام 2012) لم يصدر حتى 28 يناير، 2012.

أثر الإطار الزمني بالضيق الناتج تقريبا من جميع مراحل العملية الانتخابية وتأثر بالتعديلات العديدة التي تم إجراؤها على القوانين ذات الصلة بالانتخابات في غضون بضعة أشهر من صدورها. وقد أجري الناخبين والمرشحين التسجيل في وقت واحد. وأجري تسجيل الناخبين من 1 إلى 14 مايو، في حين تم تسجيل المرشحين من 1 الى 8 مايو.[15] في ضوء إدخال تعديل على القانون تم ترسيم الحدود بعد بدء تسجيل المرشحين، تم تمديد التسجيل لـ15 مايو.[16] كما تم تمديد تسجيل الناخبين، خلال 21 مايو أصبح واضحا أن ليس كل الناخبين المؤهلين الذين يريدون التسجيل سيكونون قادرين على القيام بذلك في الإطار الزمني الأولي. على الرغم من أن ليبيا لم تجرى اى انتخابات حقيقية لعدة عقود ولكن تم تكوين الأحزاب السياسية، وكانت فترة الحملة الانتخابية مكثفة للغاية، الا ان فترة الحملة حدثت في ما يقرب أسبوع ونصف الاسبوع من 18 يونيو الى 5 يوليو.[17] أصدرت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات مرسوما بشأن سقف نفقات الحملات الانتخابية قبل يومين من بداية فترة الحملة الانتخابية الرسمية، وترك القليل من الوقت للمرشحين للتعرف على تفاصيلها والاتفاق لأنظمتها.[18]

أعرب المجلس الوطني الانتقالي عن رغبته في الوفاء بالتزامه بتسليم مسؤولياته إلى هيئة منتخبة في أقرب وقت ممكن، والعمل بجدية لتنفيذ القوانين التي سمحت باجراء اللانتخابات في الإطار الزمني المحدد في الإعلان الدستوري. في حين أن مركز كارتر أدرك الحاجة الملحة لإجراء الانتخابات بينما كان يلقى خطابا أيضا للتحديات الملحة الأخرى، بما في ذلك ولكن التصور السائد لشرعية المجلس الوطني الانتقالي بأنه من المقرر إجراء انتخابات في المستقبل مع ما يكفي من الوقت للسماح لتنفيذ جميع أجزاء العملية الانتخابية، وينبغي أن يتم نشر التقويم التشريعي المتعلق بتطوير القوانين الانتخابية في وقت مبكر.[19]

13. القانون رقم 38 لعام 2012 بشأن تسجيل المرشحين، الصادر في 23 أبريل 2012.

14. الاعلان الدستوري مادة 30, المفوضية الوطنية العليا للانتخابات, 26 ابريل 2012.

15. بيان من المفوضية الوطنية العليا للانتخابات 26 أبريل 2012.

16. بيان من المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، 7 مايو 2012 16.

17. بيان من المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، 16 يونيو 2012.

18. القرار رقم 85 من المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، الصادر في 16 يونيو 2012.

19. انظر الامم المتحدة وحقوق الإنسان والانتخابات، الفقرة. 75 (مناقشة الجدول الزمني للانتخابات)؛ ميرلو، تعزيز الأطر القانونية، ص. 38، بما يتعلق بمناقشة ممارسات الدول فيما يتعلق التقويمات التشريعية لتطوير القوانين الانتخابية.

النظام الانتخابي

النظم الانتخابية تحدد الطريقة التي تتم ترجمة إرادة الشعب إلى حكومة تمثيلية. كما ان النظم الانتخابية ليست محايدة، ولكن تشجع أنواع مختلفة من التمثيل والسلوك السياسي بمناقشة واعية واسعة ينبغي أن تصاحب القرارات بشأن النظام الانتخابي بحيث تتمسك بأفضل التزام للبلاد لانتخابات حقيقية تعكس إرادة الشعب.[20]

نظام قائمة مغلقة من الترشيح النسبي يشجع على تطوير الأحزاب السياسية القوية ويسمح لبناء التحالف، ولكنه يفعل ذلك على حساب وجود صلة مباشرة بين الناخبين وممثليهم المنتخبين. و نظام الأكثرية، من ناحية أخرى، يعزز وجود علاقة قوية بين الممثل والدائرة الانتخابية، ولكن لا يشجع بناء التحالفات.

وكان النظام الانتخابي في ليبيا استخدم لانتخاب 200 عضو للمؤتمر الوطني العام كنظام مختلط بالتوازي مع الأجزاء المكونة الثلاثة. تم انتخاب مائة وعشرين عضوا، من خلال واحد من اثنين من أنظمة الأكثرية – سواء الفائز الأول أو عن طريق التصويت المفرد الغير متنقل. نظام الفائز الأول هو نظام الأغلبية البسيطة حيث يتم منح المرشح الذي يحصل على أعلى الأصوات في مقر الدائرة الانتخابية. في ظل نظام التصويت المفرد الغير متنقل، كل ناخب يصوت في منطقة متعددة الأعضاء، ويتم انتخاب الأعضاء بأكثرية الأصوات.

وخصصت 80 مقعدا متبقيا للكيانات السياسية وانتخبت من خلال نظام القائمة المغلقة للترشيح النسبي. قانون الانتخابات الليبي ينص على أن يتم تخصيص مقاعد الترشيح النسبي على أساس تناسبي، والتي يتم فيه توزيع المقاعد الشاغرة عن طريق أسلوب المتبقي أعلى. القانون لا يعالج مسألة حزب او اثنين أو أكثر من الاحزاب التي لها نفس العدد من الأصوات، أو ما تبقى بعد التوزيع الأول للمقاعد.[21] صعب النظام المختلط المتوازي مهمة ترسيم الحدود وتخصيص مقاعد في جميع أنحاء البلاد.

عملية ترسيم الحدود تحدد كيفية رسم الدوائر الانتخابية، ويجب أن تحترم مبادئ المساواة والاقتراع العام العالمي. لا يمكن أن يتحقق تعيين الحدود خلال الاقتراع العام المتساوي إذا كان قائما على معايير قسمة محددة. لا ينبغي، مع ذلك، أن تستخدم لتقويض إرادة الشعب أو استبعاد أصوات فئات معينة من الناس.[22]

صدر القانون رقم 14 على تقسيم الدوائر الانتخابية في مايو 2012، ما يقرب من ثلاثة أشهر وبعد اعتماد قانون الانتخابات، بما في ذلك النظام الانتخابي. أنه من غير المألوف للقرارات المتعلقة بالنظام الانتخابي وتوزيع المقاعد التي يتعين اتخاذها دون النظر في ترسيم الحدود. هذه القضايا المترابطة يجب أن تسير جنبا إلى جنب.

في ليبيا، اتخذ تقسيم الدوائر في الاعتبار ثلاثة عوامل رئيسية هي: السكان، والمنطقة الجغرافية، والظروف الاجتماعية والتاريخية للبلد، بما في ذلك حجم البرلمان 1951 في ليبيا والتقسيم التاريخي لهذا البلد إلى ثلاث مقاطعات هي: الغربية (طرابلس)، الشرق (برقة)، والجنوب (فزان). بالإتفاق داخل المؤتمر الوطني العام،

20. راجع الأمم المتحدة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ،، الحقوق المحمية بموجب المادة 25 من العهد، وأن تضمن للناخبين حرية التعبيرعن مشيئتهم.،،؛ الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية المادة 25(ب).

21. القانون رقم 4 لعام 2012 بشأن انتخاب المؤتمر الوطني العام، المادة رقم 7.

22. الأمم المتحدة, العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية المادة، حقوق الإنسان و الإنتخابات فقرة 68.

تم تخصيص 106 مقاعد لطرابلس، 60 مقعدا لبرقة، و 34 مقعدا لفزان.

على الرغم من أن خليط من النظم الانتخابية وترسيم الحدود وتوزيع المقاعد التقى مع مصالح سياسية محددة والشواغل التي أعرب عنها في الفترة التي تسبق انتخابات المؤتمر الوطني العام، فقد كانت العملية معقدة للغاية ومتنوعة من موقع إلى آخر. في 50 من اصل 73 دائرة انتخابية، كان الناخبين مؤهلين للإدلاء بورقتي اقتراع – اما الفائز الأول وإما التصويت المفرد الغير متنقل، أو الفائز الأول والترشيح النسبي. في 19 دائرة انتخابية يلقي الناخبين بأصواتهم لي اما الفائز الأول أو التصويت المفرد الغير متنقل فقط. تم استخدام نظام الفائز الأول لانتخاب 40 عضوا في احدى الدوائر العضو. تم استخدام نظام التصويت المفرد الغير متنقل لانتخاب 80 مقعدا في 29 دائرة انتخابية. تم تخصيص 4–2 مقاعد لثمانية وعشرين دائرة انتخابية، بينما دائرة انتخابية واحدة في بنغازي كان لها تسعة مقاعد.[23] استخدمت الدوائر الأربع المتبقية الترشيح النسبي فقط. من 20 دائرة ترشيح نسبي، 11 دائرة انتخابية كان لها مقعدا واحدة، ثلاث دوائر انتخابية كان لها خمسة مقاعد لكل منهما، والباقي 16 دائرة انتخابية كان لها 4-3 مقاعد لكل منهما.

في ضوء التباينات بين سكان الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد المخصصة لها، التصويت في بعض المناطق كان له وزن أكبر من غيرها. النظام اختار الناخبون في الدوائر 50 الذين كانوا مؤهلين للادلاء بورقتي اقتراع. القانون لا يفسر المناطق وراء الرسم لحدود الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة قسمة لهم.[24] في حين أنه قد يكون اجتمع المصالح السياسية، فشل النظام الانتخابي لتحقيق التزامات ليبيا بموجب القانون الدولي العام لضمان حق الاقتراع على قدم المساواة ليكون لكل ناخب التصويت وزنا متساويا.[25]

ثبت أن تقسيم الدوائر وتوزيع المقاعد لتكون واحدة من أكثر القضايا المثيرة للجدل في الأيام التي سبقت الانتخابات. في المستقبل، ينبغي استخدام نهجا واضح وموضوعي، وينبغي توعية المواطنين على ممارسة أي تقسيم للدوائر الجديدة. هذا سوف يساعد على ضمان ترسيم الحدود وينفذ توزيع المقاعد بطريقة شفافة وغير متحيزة.

وعلاوة على ذلك، فإن النظام المختلط المتوازي كان صعبا على الكيانات السياسية والمرشحين والناخبين على فهم هذه العملية. جعل انهيار التصويت المفرد الغير متنقل والفائز الأول ومناطق الترشيح النسبي تثقيف الناخبين وإدارة الانتخابات صعب للغاية. وكان له أيضا آثار على عملية الفرز، كما استخدمت أشكال مختلفة ولكل نظام الإجراءات. للانتخابات المقبلة، ومركز كارتر يوصي المشرعين النظر بعناية في النظام الانتخابي الأنسب، مع إبلاء الاعتبار الواجب للآثار المحتملة للاقتراع على قدم المساواة، إدارة الانتخابات، وتوعية الناخبين وتطوير الأحزاب السياسية. بينما النظم الانتخابية المختلطة الشائعة موازية في بلدان أخرى، النظام الانتخابي وتنفيذه في ليبيا معقد دون داع لانتخابات صعبة بالفعل.

23. القانون رقم 14 لعام 2012 بشأن تقسيم الدوائر الانتخابية ، معدل بالقانون رقم 34 لعام 2012.

24. الأمم المتحدة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ، التعليق العام رقم 25، فقرة 21: ''و يجب ألا يفضي تعيين الحدود الانتخابية و أسلوب الاقتراع إلى تكوين فكرة مشوهة عن توزيع الناخبين أو إلى التمييز ضد أي فئة من الفئات، كما يجب ألا يؤدي ذلك إلى إبطال حق المواطنين في اختيار ممثليهم بحرية.''

25. الأمم المتحدة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ، التعليق العام رقم 25، فقرة 21: ''و ينبغي أن يطبق المبدأ الآخذ بالصوت الواحد للشخص الواحد، و أن يساوى بين أصوات جميع الناخبين.''

حصة النساء

يحق للمرأة أن الحقوق الانتخابية على قدم المساواة مع الرجل، بما في ذلك الحق في الانتخاب، وتلتزم الدول باتخاذ التدابير المناسبة للقضاء على التمييز.[26] وبغية زيادة عدد النساء في المؤتمر الوطني العام، تطبيق حصة للنساء في مقاعد المنتخبين 80 كيان سياسي من خلال نظام التمثيل النسبي. المرشحين من الذكور والإناث تناوبوا على قوائم الكيانات السياسية ''عموديا وأفقيا، أي طلبوا من الاحزاب أن يضع المرأة على رأس نصف قوائمها، والبديل أيضا بين الرجال والنساء في كل قائمة مقدمة.[27] وقدم الاختلاف الأفقي لضمان التوازن بين المرشحين الذكور والإناث في الجزء العلوي من قوائم الكيانات السياسية '' إذا اجريت تلك الكيانات في أكثر من دائرة انتخابية واحدة.

كان هذا النظام له تأثير مهم على الانتخابات. تمثل النساء 15.5% من المرشحين المسجلين (585 مرشحا). شارك خمسمائة من هؤلاء النساء على قائمة الترشيح النسبي، في حين أجرت 85 امرأة ترشيح مفرد. تم انتخاب ثلاثة وثلاثين من النساء في المؤتمر الوطني العام إلى –32 في قوائم الكيانات السياسية لمرشح واحد على حدة.

على الرغم من أن الحصة كانت حسنة النية، إلا أنها أخفقت في ضمان مشاركة المرأة كفاية، وفي نهاية المطاف، والتمثيل. النساء يمثلون الكيانات السياسية الفائزة بمقاعد عدة في تحديات الترشيح النسبي، بما في ذلك قوي التحالف الوطني وحزب العدالة و البناء و22 و ستة مقاعد على التوالي. مرشحات من خمس احزاب إضافية تحالف الأحزاب من أجل الديمقراطية، والتنمية، ولبيك الجمعية الوطنية، وحزب الوسط الوطني، اتحاد الأحزاب الوطنية، ووادي الحياة–انتخب أيضا. في هذا السياق، وفي ضوء التزامات ليبيا الدولية المشاركة على قدم المساواة بين المرأة والرجل في الشؤون العامة، ومركز كارتر يشجع السلطات الليبية لبحث اتخاذ مزيد من التدابير، بما في ذلك الاستخدام المستمر للحصص، لضمان التمثيل الفعال للمرأة في المستقبل للانتخابات المبدئية.[28]

إدارة الانتخابات

السلطة الانتخابية مستقلة ومحايدة تمارس الوظائف بشفافية ومهنية دولية باعتبارها وسيلة فعالة لضمان أن المواطنين قادرون على المشاركة في انتخابات ديمقراطية حقيقية والتي يمكن أن تحقق الالتزامات الدولية الأخرى ذات الصلة بالعملية الانتخابية.[29] تم تأسيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في 18 يناير، 2012 من قبل القانون رقم 3 لعام 2012، ومنحت صلاحيات واسعة، وواجبات، ومسؤوليات جميع جوانب العملية الانتخابية. المفوضية هي الجهة الوحيدة التي تتولى الإعداد والتنفيذ والإشراف والرصد، والإعلان عن نتائج انتخابات المؤتمر الوطني العام.[30]

26. الأمم المتحدة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة رقم 7.

27. القانون رقم 4 لعام 2012 بشأن انتخاب المؤتمر الوطني العام، المادة رقم 15.

28. لجنة السيداو، التوصية العامة رقم. 5، الفقرة 15: ''الحالات التي وضعت فيها البلدان استراتيجيات مؤقتة فعالة في محاولة لتحقيق المساواة في المشاركة، تم تنفيذ طائفة واسعة من التدابير، بما في ذلك تجنيد ومساعدتهن ماليا وتدريب المرشحات، وتعديل الإجراءات الانتخابية، وتنظيم حملات تستهدف في المساواة المشاركة وتحديد أهداف وحصص عددية، وتهدف إلى تعيين نساء في مناصب عامة مثل الجهاز القضائي أو الفئات الفنية الأخرى التي تضطلع بدور أساسي في الحياة اليومية لكل المجتمعات''.

29. الأمم المتحدة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 25 فقرة 20.

30. المادة رقم 3 لعام 2012 بشأن تأسيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات.

انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا

يحكم المفوضية الوطنية العليا للانتخابات هيئة متكونة من 11 عضوا من أعضاء المفوضية التي عينها المجلس الوطني الانتقالي في 7 فبراير، 2012.[31] المفوضين محميين بموجب القانون من أي ملاحقة قضائية بشأن عملهم دون الحصول على إذن من المجلس الوطني الانتقالي، الذي يعطيهم الحرية والأمن اللازمين للقيام بالمهام الموكلة إليهم على نحو أكثر حرية.[32] تم استبدال رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات من قبل المجلس الوطني الانتقالي في 25 أبريل، 2012. على رغم من أن هذا القرار لم يوضح علنا، وأدى إلى استقالة مفوض المجلس، ويبدو أنه قد تم أساسا بدافع الرغبة في تحسين أداء المفوضية الوطنية العليا للانتخابات.[33]

مجلس المفوضين يشرف على أمانة المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، ومقرها في طرابلس، تتمثل مهمتها في تنفيذ الانتخابات. الأمانة تشرف على عمل 13 مكتبا فرعيا لإدارة أو حي، في جميع أنحاء ليبيا؛ وتقع مكاتب الإدارة الفرعية في الدوائر الانتخابية الـ13 الرئيسية، وتتكون كل واحدة من خمسة أعضاء يتم تعيينهم من قبل مجلس المفوضين والمسئولين عن تنفيذ قرارات المفوضية االوطنية العليا للانتخابات وصولا إلى مستوى محطة الاقتراع. خلال الفترة الانتخابية، كان هناك أكثر من 100 موظف في مقر المفوضية الوطنية العليا وحوالي 600 من الموظفين في مكاتب المقاطعات الثلاث عشرة. في يوم الانتخابات، نفذت تقريبا 38000 مركز اقتراع الموظفين الانتخابات في مراكز الاقتراع 6629.

وعموما، فإن مركز كارتر يعترف بالجهود الواسعة النطاق ومثيرة للإعجاب من المفوضية الوطنية العليا للانتخابات لضمان انتخابات ديمقراطية على نحو سلس، وتلاحظ أن السلطات الانتخابية يضطلعون بمسؤولياتهم مع مستوى عال من التفاني. على الرغم من التوقيت الزمني القصير للغاية، ونقص الخبرة الانتخابية السابقة، وضعت السلطات الانتخابية الأنظمة والإجراءات التي أعدت لتنفيذ العمليات الانتخابية، وبناء الثقة بين المعنيون والجمهور الليبي الأوسع.

هيئة إدارة الانتخابات تلعب دورا رئيسيا في إدارة أي انتخابات. ويجب علي السلطات الليبية النظر في قانون شامل الذي يطرح صراحة تكوينها، وكذلك وضع التعيين للأعضاء، ويجب إزالة واستبدال أدوار ومسؤوليات الإدارة الانتخابية بحيث تكون واضحة. بالإضافة إلى ذلك، فإن العلاقة بين الإدارة الانتخابية والجهات المعنية الأخرى، فضلا عن توضيح أحكام الحصول على الموارد المالية والبشرية، والمادية من الحكومة ينبغي فيه الإشارة إلى القانون لتجنب الارتباك في وقت لاحق في هذه العملية. ويمكن أيضا اتخاذ خطوات لاعتبار المفوضية الوطنية العليا للانتخابات كمورد للانتخابات المقبلة، بما في ذلك الإجراءات العادية لتسجيل الناخبين أو تولي المسؤوليات عن العمليات الانتخابية الأخرى مثل انتخابات المجالس البلدية أو انتخاب جمعية تأسيسية.

الإطار الزمني الضيق الذي تعرضت له المفوضية الوطنية العليا للانتخابات أثر سلبا علي أجزاء عديدة من العملية الانتخابية. على سبيل المثال، على الرغم من الإجراءات على النطاق الواسع والقرارات على موقع

31. وفقا لقانون الانتخابات 2012/3، كان يجب في الأصل أن تتألف من 17 عضوا. و قد تم تعيين 15 فقط من 17 عضوا يوم 7 فبراير من عام 2012، ثم في 25 أبريل عام 2012، أعيد تشكيل مجلس المفوضين من قبل المجلس الانتقالي و خفض عدد المفوضين الى 11. في مايو عام 2012، استقال أحد المفوضين. تم تعيين السيد وسام الصغير في منصب المفوض في 16 يونيو عام 2012.

32. القانون رقم 3 لعام 2012, المادة 15.

33. مرجع سابق. وفقا للمادة 13، تنتهي العضوية في المفوضية بأحد من الأسباب الآتية: قبول الاستقالة، الوفاة، حكم قضائي نهائي بالإدانة في جريمة مخلة بالشرف، او انتهاء عمل المفوضية.

انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا

المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، الا ان العديد أدلى بصوته في وقت متأخر من العملية.[34] الاعتماد في الوقت المناسب ونشر إجراءات وقرارات حاسمة لضمان الشفافية وتوفير الوقت الكافي مع أصحاب المصلحة لتصبح من علم والامتثال لأي حكم جديد.

الجدول الزمني المضغوط وضيق الوقت أعاق أيضا البرامج المدنية لتثقيف الناخبين، والتي تندرج تحت ولاية المفوضية الوطنية العليا للانتخابات. لأنها كانت أول مرة يشارك فيها معظم الليبيين في الانتخابات، كان من الضروري شرح أهمية الانتخابات، ونوع الانتخابات والنظام الانتخابي، وخصوصا إجراءات التصويت. ومع ذلك، فإن العديد من الأنشطة مثل تثقيف الناخبين في هذه العملية قد تم التخطيط لها من قبل المفوضية اما في وقت متأخر جدا، او في وقت قصير او تم الغائها بالمرة. بالاضافة الى الجداول الزمنية المضغوطة وانشاء معارض تسجيل الناخبين وظهور التحديات، كان من الصعب على الكيانات السياسية عديمي الخبرة وأصحاب المصلحة الآخرين الاستجابة للمخاوف المحتملة خلال المواعيد المناسبة. وينبغي التخطيط بعناية للتقويمات الانتخابية المقبلة لضمان توفير ما يكفي من الوقت لجميع مراحل هذه العملية.

34. صدر القرار رقم 93 بشأن تقديم الشكاوى خلال فترة الحملة في 27 يونيو, تسعة ايام بعد البداية الرسمية للحملات الانتخابية

تطورات ما قبل الانتخابات

وصل فريق مركز كارتر الأساسي ومراقبي الفترة المتوسطة الى بعض البلدان في عدة أسابيع قبل الانتخابات من أجل مراقبة العمليات الانتخابية الهامة التي وقعت قبل يوم الاقتراع. بالإضافة إلى الجهود المبذولة لتطوير الإطار القانوني وإقامة الحدود الانتخابية، فترة ما قبل الاقتراع الذي يشمل تسجيل الناخبين، وتوعية الناخبين، والقضايا المتعلقة بالكيانات السياسية والمرشحين والحملات.

تسجيل الناخبين

ومن المسلم به كوسيلة هامة لحماية الحق في التصويت هو تسجيل الناخبين، وينبغي أن تتاح لتجمع أكبر عدد ممكن من المواطنين لتعزيز الاقتراع العام وعلى قدم المساواة. وتدعم عملية التسجيل الفعالة الناخبين على زيادة الشفافية في العملية الانتخابية.[35]

في المجموع، سجلت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات 2865937 من الناخبين في مراكز التسجيل في الفترة 1548 على الصعيد الوطني من مايو 21-1، 2012. وتم إنشاء الإجراءات الخاصة للأشخاص النازحين داخليا. على الرغم من أن مركز كارتر لم يكن موجودا في ليبيا لمراقبة تسجيل الناخبين وناقش المراقبين وأعضاء الفريق الأساسي في عملية التسجيل مع المسئولين في المفوضية الوطنية العليا للانتخابات المراقبين المحليين، والناخبين وتحليل جميع جوانب الإطار القانوني الذي ينظم تسجيل الناخبين.

متطلبات التسجيل

في ليبيا، اقتصر تسجيل الناخبين للانتخابات في المجلس الوطني الانتقالي بموجب المادة 9 من قانون الانتخابات رقم (4) لعام 2012 والمادة 5 من القرار رقم (19) 2012 للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات . هذه الأحكام مقيدة لأهلية الناخبين المسجلين للمواطنين الليبيين فوق سن 18 سنة بكامل الأهلية. المواطنون الذين قد أدينوا بعقوبة جنائية أو جناية عن الفحشاء (إلا إذا تم إصلاحها) والعسكريين لا يحق لهم التصويت.

وفقا للوائح المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، وطلب من الناخبين المؤهلين تقديم كتيب العائلة أو نسخة منها، ووثيقة إثبات شخصية أصلية بها صورة، بما في ذلك كتيب أسرهم الأصلية، بطاقة هوية رسمية، أو جواز سفر ليبي.[36] إذا كان كتيب الأسرة لم يكن متاحا، يمكن للناخبين تقديم شهادة الوضع العائلي أو شهادة الميلاد الصادرة عن السجل المدني مع جواز سفر أو صورة البطاقة الشخصية.

لم تكن هناك حاجة إلى تقديم الناخبين المؤهلين لوثيقة تثبت أن كانوا يعيشون في داخل الدائرة التي سجلوا من خلالها. على الرغم من أن الناخبين من الناحية النظرية، لابد ان يقوموا بالتسجيل فقط في دائرة محل

35. الأمم المتحدة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 25 على ''حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة، و حق الاقتراع، الحق في الحصول المتساوي على الخدمات العامة'' فقرة 11؛ الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية، المادة 25(ب)

36. دفتر العائلة، التي تصدرها الحكومة، هو وثيقة موحدة لتسجيل الزيجات والولادات، والوفيات لجميع أفراد الأسرة.

إقامتهم، يعني عدم وجود ضوابط صارمة في الممارسة العملية وأن الناخبين المؤهلين يمكن لهم التسجيل في أي مكان. هذا الإجراء ليس كافيا لمنع تسجيل الناخبين في الدوائر الانتخابية الفردية التي يمكن أن تسمح للأحزاب السياسية أن تركز تسجيل فيها، للحصول على النسبة الساحقة من أصوات المواطنين الذين يقيمون في تلك الدائرة. في المستقبل، ينبغي أن يطلب الناخبين تقديم دليلا على الإقامة من خلال وثائق أو شهود من أجل تخصيص الناخبين للدائرة الانتخابية المناسبة.

قيود التسجيل

خلال فترة تسجيل الناخبين كان من المقرر أن تجرى الانتخابات في 19 يونيو، 2012. ومع ذلك، بعد إغلاق فترة تسجيل الناخبين، تم تأجيل الانتخابات الى 7 يوليو، 2012. ولذلك، لم يسمح لأي من المواطنين الذين وصلوا الأهلية بين 19 يونيو و 7 يوليو للتسجيل.

على الرغم من أنه يمكن اعتبار حدود الحد الأدنى للسن معيار معقول وموضوعي، في هذه الحالة تعيين تقييد الحد الأقصى لعمر الناخبين ذات صلة بتاريخ الانتخاب. وعندما تم تأجيل الانتخابات على نحو فعال لم يسمح للأفراد المحرومين الذين اجتمعوا كلهم في وقت الانتخابات خلال الفترة تسجيل الناخبين الرسمية.[37] في المستقبل، ينبغي علي المفوضية الوطنية العليا للانتخابات أن تحدد الحد الأدنى لسن النشاط الانتخابي المعين، بل إلى تاريخ الجدول الزمني المحدد.

إنشاء أحكام أثارت الجدل التي تنظم حقوق الأفراد العسكريين عندما صدر قانون الانتخابات. وينص القانون علي أن الأفراد العسكريين لا يكون لديهم الحق في التصويت، وترك الغموض الذي منع أعضاء الميليشيات الذين لعبوا دورا مركزيا في الثورة من المشاركة. وفي وقت لاحق توضحت البيانات العامة من خلال السلطات الليبية، والتي كان من المفهوم أن يكونوا أعضاء من بينهم الهيئات العسكرية الرسمية، بما فيها الجيش، ولكن باستثناء أعضاء اللجنة الأمنية العليا وهيئاتها الفرعية.

الممارسات الدولية الجيدة التي تشير إلى أن استبعاد الأفراد العسكريين يقع ضمن سيطرة الدولة، طالما أن لديها أساس عقلاني، لا يزال النسبي، وليس وسيلة لحرمان قطاعات كبيرة من السكان.[38]

في حين أنه من الشائع في منطقة الشرق الأوسط لاستبعاد العسكريين من العملية الانتخابية، ويفترض لتجنب الإكراه أو التخويف من أفراد الجيش الذين يعتمدون على الحكومة، وينبغي على السلطات الليبية إعادة النظر في هذه المسألة في الدورات الانتخابية المقبلة، مع الأخذ في الاعتبار أهمية إدماج أفراد الميليشيات السابقين أو الثوار في الهياكل العسكرية للبلاد الرسمية. وينبغي تشجيع ألاعضاء في للمشاركة في التنمية السياسية في ليبيا المستقبل إلى أقصى حد ممكن من خلال المؤسسات السياسية الرسمية.

ارتفاع نسبة الناخبين المسجلين

ونجح في التسجيل في المفوضية الوطنية العليا للانتخابات 2865937 مليون ناخب، أو 82 في المائة من المواطنين من 3.5 مليون يحق لهم التصويت. وتعتبر هذه النسبة عالية، لا سيما بالنظر إلى فترة التسجيل المحدودة (ثلاثة أسابيع) وحقيقة أن بعض مناطق البلاد لا تزال غير آمنة. ينبغي الثناء على الناخبين بالمفوضية الوطنية العليا

37. الأمم المتحدة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 25، فقرة 10.

38. الإتحاد البرلماني الدولي، انتخابات حرة و نزيهة، "القانون الدولي و الممارسة"، صفحة 128.

للانتخابات الليبية على هذه الجهود. من مجموع الناخبين المسجلين، ما يقرب من 45 في المئة الناخبات من النساء.

فترة او مدة المعرض

خلال فترة المعرض والتحديات من 27-23 مايو سمح للناخبين المسجلين تفقد قائمة الناخبين التي تم نسجيلها. سمح للناخبين الطعن في إدراج الأفراد الذين كانوا لا يعتقدون بحق التصويت أمام محكمة المقاطعة. وبالإضافة إلى ذلك، كان لديهم الحق في تصحيح المعلومات الخاصة بهم، أو لإضافة أسمائهم إذا ما تركت خطأ الخروج من قائمة عرض الناخبين .

كانت فترة المعرض غير كافية للسماح للناخبين للقيام بجميع التصحيحات اللازمة، خاصة أن فترة الطعون استمرت 48 ساعة فقط من تاريخ المعرض. محكمة المقاطعة الإقليمية كان فقط 48 ساعة إضافية لاتخاذ قرار بشأن الاستئناف، الذي أعطى لهم الوقت للتحقيق في الطعون المحدودة بشكل صحيح وإصدار القرارات السليمة في المستقبل، وينبغي تمديد فترة المعرض من أجل تمكين جميع المواطنين المعنيين للتحقيق في ذلك وعلى المحكمة أن الحالات المتعمدة استنادا إلى أدلة سليمة.

مشاركة النازحين داخليا

على النحو المحدد في المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، لغرض انتخابات المجلس الوطني الانتقالي، كان علي اى شخص من النازحين داخليا، وذلك بسبب نزاع 2011، ضرورة اللانتقال من منازلهم أو مكان إقامتهم المعتاد في واحدة من خمسة مواقع في ليبيا، ولم يتمكنوا من العودة إلى ديارهم بسبب خطر الموت.

وكانت المواقع التي حددتها المفوضية الوطنية العليا للانتخابات كمصادر للنازحين هي (مصراتة، تاورغاء، القواليش، الاصابعة، يفرن والمشاشية، وآلرومية). يمكن للنازحين من هذه المواقع الإدلاء بصوتهم لدائرة وطنهم من خلال التسجيل والتصويت في واحد من 14 مركزا خاصا في تسجيل طرابلس، بنغازي، الخمس، سبها، غريان ، وسرت. تم اعتماد وقت إضافي في وقت لاحق للاعتراف بالنازحين من بني وليد، ومع ذلك، لم تقتصر على التسجيل والتصويت في مركز خاص في حي دمشق، طرابلس.

مركز كارتر يشيد المفوضية الوطنية العليا للانتخابات لما تبذله من جهود لتمكين النازحين من ممارسة حقهم في التصويت. مع الأخذ في الاعتبار ان معظم المناطق في ليبيا تأثرت بسبب النزاع الذي وقع في عام 2011، وينبغي أن تكون تدابير تسمح مع الأخذ في الاعتبار النازحين من مواقع أخرى للتسجيل في الانتخابات المقبلة والاقتراع وبخاصة للاستفتاء أو انتخابات وطنية متوقعة.

تثقيف الناخبين

مع اكتمال الاقتراع العام وعلى قدم المساواة تعتمد جزئيا على نجاح المبادرات الكافية توعية الناخبين وأن يكون واضحا للناخبين أن يفهموا كيف ومتى، وأين يتم ممارسة حقهم في التصويت.[39] وكانت جهود تثقيف الناخبين حاسمة خاصة في ليبيا، حيث العديد من المواطنين يممارسون هذا الحق لأول مرة وكانت على علم بالعملية. على الرغم من أن برامج تثقيف الناخبين والمدنية جاء تحت ولاية المفوضية الوطنية العليا

39. الأمم المتحدة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 25، فقرة 11.

للانتخابات، والعديد من الأنشطة المختصرة أو إلغاؤها بسبب أن الإطار الزمني المضغوط.

بعد انتهاء نظام القذافي، بدأت منظمات المجتمع المدني في الظهور مع التركيز على التحول الديمقراطي. وحاول عدد قليل من هذه المنظمات، مثل ''منتدى شارك'' (المشاركة) و(صوتي لها) لتلبية الحاجة إلى توعية الناخبين. شارك في المقام الأول العمل مع الشباب، وتدريب المدربين من جلسات العمل مع الكشافة الليبية وتزويدهم بالمواد المدنية لتنفيذ دورات تدريبية على مستوى قاعدي. وضعت حملات التثقيف المدني التي تستهدف المرأة وتشجيع الناخبين لدعم المرشحات.

على الرغم من عدم نشر مراقبو مركز كارتر بالكامل الا ان هناك جهود مبذولة خلال فترة الانتخابات فقد شهد بعض الأنشطة والنتائج النهائية لهذه المبادرات في يوم الانتخابات. وعموما، أفاد المراقبون أن الناخبين بدأوا التعلم عن خطوات التصويت، ولكن ليس على علم اعتبارا من العمليات التي سبقت الاقتراع. للانتخابات المقبلة، ينبغي علي هيئة إدارة الانتخابات تكريس المزيد من الموارد والجهود المبذولة لإجراء إعلام الناخبين وحملات توعية الناخبين إلى حد كبير قبل الانتخابات لتعميق فهم الناخبين للعملية الانتخابية وتشجيع زيادة المشاركة. يجب أن تكون منظمات المجتمع المدني أكثر استباقية للمشاركة في تصميم وتنفيذ الحملات المدنية وتثقيف الناخبين.

المرشحين والحملات والأطراف

المعاملة المنصفة للمرشحين والأحزاب خلال الانتخابات، وكذلك المحافظة على بيئة الحملة المفتوحة والشفافة، هي مهمة لحماية سلامة العملية الانتخابية الديمقراطية.[40]

بدأ تسجيل المرشحين من 15-01 مايو، 2012، وأسفرت عن تسجيل 3767 مرشحا للتشغيل كأفراد أو كجزء من القوائم الحزبية 377، و130 يمثلون الكيانات السياسية. على الرغم من استخدام نظام الحصص، ظلت مشاركة المرأة منخفضة. كانت فقط 15.5 في المائة من المرشحين المسجلين (585 مرشحا) من الإناث. شارك خمسمائة من هؤلاء النساء على قائمة الترشيح النسبي، في حين شاركت 85 امرأة كمرشح فردي. لعبت المرأة دورا هاما في الثورة وكانت لها مشاركة فعالة في إحداث التغيير الديمقراطي، ولكن كانت ممثلة تمثيلا ناقصا على بطاقات الاقتراع.

الحق في أن ينتخب بطريقة متأصلة في عملية انتخابية حقيقية.[41] ومع ذلك، وهذا ليس حقا مطلقا وقيود غير معقولة، مثل القيود المفروضة على الحد الأدنى للسن، والإقامة، أو المواطنة. و على العكس، تعتبر القيود على أساس الرأي السياسي أو الانتماء الحزبي غير معقول.[42] منحت حق الترشح لجميع الليبيين 21 سنة أو أكثر الذين كانوا يعرفون القراءة والكتابة، وليس عضوا في الحكومة، أو في المجلس الوطني الانتقالي في الحكومة المؤقتة، أوفي المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، او لجانها الفرعية، أو لجان مراكز الاقتراع. تمت الموافقة على جميع المرشحين للمناصب من قبل اللجنة العليا لتنفيذ النزاهة والوطنية (انظر أدناه).

استغرق الإعلان عن قوائم المرشحين النهائية يوم 18 يونيو أقل من ثلاثة أسابيع قبل يوم الانتخابات.

40. الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب، المواد 2 و13.1 ؛ الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية، المادة 25 (ب).

41. الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية، المادة 25.

42. الأمم المتحدة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 25، فقرة 17.

انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا

ترك هذا لفترة من الوقت ضيق جدا بالنسبة للمرشحين لتقديم أنفسهم للناخبين، على الرغم من هذا كان خطوة حاسمة في عملية خاصة نظرا لعدم وجود انتخابات في ظل القذافي والانتشار السريع للكيانات السياسية بعد الثورة. بشكل عام، لاحظ المراقبون تفضيل المرشحين الأفراد على حساب الأحزاب أو الكيانات السياسية. وأعرب الناخبين المحتملين انعدام ثقة كبيرة من الأحزاب السياسية. وتوفر لفترة طويلة حملة الكيانات السياسية مع المزيد من الفرص لشرح موقفهم السياسي، وربما أيضا لتبديد مخاوف الناخبين.

بين العديد من الكيانات السياسية التي ظهرت، يبدو ان الكيانات الأربعة التالية كسبت اكبر قدر من التأييد في الانتخابات الشرعية:

- قوي التحالف الوطنية، برئاسة محمود جبريل، وزير التخطيط السابق في ظل نظام القذافي، ورئيس المجلس التنفيذي للمجلس الوطني الانتقالي. كان ينظر لجيربل على نطاق واسع كشخصية وطنية ذات مصداقية في برنامجها السياسي، في حين تتضمن إشارات إلى الإسلام، قدم مجموعة واسعة من الأفكار التي ناشد فيها عدد كبير من الليبيين. كعضو سابق في المجلس الوطني الانتقالي، لم يسمح بتشغيل جبريل كمرشح.

- حزب العدالة و البناء، برئاسة محمد صوان، وهو سجين سياسي سابق في ظل نظام القذافي. وحزب العدالة و البناء هو فرع ليبيا لجماعة الإخوان المسلمين وكان من المتوقع على نطاق واسع ان يكون له أداء جيد في الانتخابات، ولا سيما بسبب تفضيل الإسلاميون في العديد من المدن خلال الانتخابات المحلية. على سبيل المثال في بنغازي، تمكنوا من الحصول على 21 من أصل 30 مقعدا.

- الجبهة الوطنية برئاسة الدكتور محمد يوسف المقريف التي حصلت على دعم، وكان من الذين حصلوا على دعم المنشقين الأولين من نظام القذافي، الفارين من البلاد في عام 1980 عندما كان السفير الليبي لدى الهند. في عام 1981 أصبح زعيم جبهة الإنقاذ الوطني لليبيا، وحركة المعارضة الليبية الرئيسية في المنفى. عاد إلى ليبيا في عام 2011 بعد الثورة.

- حزب الأمة بقيادة عبد الحكيم بالحاج، وقد تأثر حزب الأمة السياسي إلى حد كبير بأفكار آلصلابي، وهو المفكر الإسلامي البارز في ليبيا. كما هو ايضا مجاهد إسلامي سابق (المقاتلة) في العراق وأفغانستان، وبحسب ما ورد فإن بالحاج ''قدم'' إلى ليبيا من قبل وكالات الاستخبارات الغربية، وبقي في السجن حتى عام 2011، قبل وقت قصير من الثورة. وكان بالحاج قائد لواء طرابلس، وهو منصب استقال منه ليشتغل كسياسي كما ذكر حزبه.

جرت فترة الحملة الانتخابية من 18 يونيو – 5 يوليو. اجتمع كارتر مع مراقبين متوسطي الاجل ومركز الكيانات السياسية والمرشحين الأفراد، حضر فعاليات الحملة، وبعد تغطية الحملات في وسائل الإعلام المحلية. نفذت حملات الملصقات من خلال لوحات ووسائل الإعلام على الانترنت مثل الفيسبوك، وانخفاض أنشطة الرؤية القاعدية مثل توزيع المنشورات وعقد الاجتماعات الخاصة. أفاد المراقبون بأنهم كانوا يعملون في الماضي علي هذه المرشحات الكثيرة. كما نظمت مجموعات المجتمع المدني المحلية الأحداث التي قدمت

للمرشحين برامجهم وأجابت عن أسئلة الحضور. وأعرب كثير من الناس الذين تحدثوا مع المراقبين في مركز كارتر الإثارة في قدرتها على التحدث بحرية جديدة ومناقشة السياسة دون خوف من الترهيب.

وتم التوقيع على المدونة طوعية لقواعد سلوك الكيانات السياسية من قبل عدد من الأحزاب في أواخر يونيو. لم ترد تقاريرعن وقوع اشتباكات بين الكيانات السياسية أو المرشحين الأفراد، ولكن المراقبين عن وقوع حوادث معزولة من الملصقات التي شوهت او خربت في بنغازي خلال الأسبوع الأخير من يونيو. عند اقتراب موعد الانتخابات، ولاحظ المراقبون تضرر الملصقات في عدة مدن أخرى، بما في ذلك زوارة، البيضاء، ودرنة. أفاد المراقبون بأن الأحزاب السياسية والمرشحين احترموا فترة الصمت في حملة يوم 6 يوليو.

في الانتخابات المقبلة، ينبغي تمديد فترة الحملة الانتخابية، بحيث يمكن للناخبين تقديم أفضل خيارات واعية، والجهود يجب أن تستمر لتثقيف الكيانات السياسية والمرشحين الأفراد على حقوقهم ومسؤولياتهم. من المهم بصفة خاصة أن على حد سواء على الأحزاب والمرشحين التركيز على دور وكلاء المرشحين والأحزاب في ضمان نزاهة ومصداقية العملية الانتخابية، وتوفير التدريب لأنصارهم لإجراء هذه الأنشطة.

اللجنة العليا لتنفيذ النزاهة والوطنية

مرر المجلس الوطني الانتقالي تطهيرا يحظر أعضاء المكتب التنفيذي أو رؤساء المجالس المحلية خلال النظام السابق من الترشح لمنصب الرئاسة.[43] ويوفر القانون استثناءات لمسئولي النظام السابق الذين شاركوا في الثورة إلى 20 مارس، 2011 ويمكن أن توفر أدلة على دعمهم "وراء كل شك". المادة 8 من القانون رقم 26 لعام 2012 أشار الى فئات مختلفة من الأشخاص التابعة للنظام السابق الذين لم يتمكنوا من الترشح لانتخابات المؤتمر الوطني العام، بما في ذلك على سبيل المثال، أعضاء الحرس الثوري للقذافي أو تلك المعروفة لتمجيد النظام السابق أو تدعو إلى فكر الكتاب الأخضر. المادة 9 تعداد المكاتب التي يشملها القانون من مكتب رئيس الوزراء والمؤتمر الوطني العام لرؤساء الإدارات المحلية والشركات العامة.

ينظم المركز دوافع المجلس الوطني الانتقالي وأن يستبعد من هذه الدورة الانتخابية أولئك الأفراد الذين يشتبه بتورطهم في دعم انتهاكات حقوق الإنسان أو الممارسات الفاسدة المرتبطة بالنظام السابق، لا سيما بالنظر لولايته لتشكيل المجلس الدستوري. ومع ذلك، ينبغي فرض القيود على المشاركة السياسية للمواطنين بحيث تكون محدودة للغاية ويمكن بناء معايير محددة بوضوح وباستمرار الإبلاغ وتطبيق الموضوعية. وينبغي إعادة النظر في مثل هذه القيود على الحقوق الانتخابية بانتظام بغية القضاء على نحو التقييد في أقرب وقت ممكن، وينبغي أن تواصل الدولة الوفاء بالتزاماتها لحماية حق الفرد في سبيل انتصاف فعال.

كانت اللجنة الوطنية العليا للنزاهة الوطنية المسئولة عن فحص ملفات المرشحين لأي وظيفة عامة تعمل حاليا في الحكومة الليبية، وكذلك المرشحين للمجلس الوطني الانتقالي. وتم ترشيح أعضاء اللجنة الوطنية العليا للنزاهة الوطنية من قبل المجلس الوطني الانتقالي من خلال القانون رقم 16 لعام 2012.[44] خمسة من الأعضاء 13

43. القانون رقم 26 لعام 2012 على المفوضية العليا من أجل النزاهة و الوطنية.

44. أسس القرار رقم 177 لعام 2011 من المجلس الوطني الانتقالي المفوضية العليا من أجل النزاهة و الوطنية حيث ان حدد قرار المجلس الوطني الانتقالي رقم 192 قوانينها و معاييرها.

(بما في ذلك رئيس اللجنة الوطنية العليا للنزاهة الوطنية) من القضاة، والبعض الآخر يشمل المحامين وأساتذة الجامعات ونشطاء المجتمع المدني، والسجناء السياسيين في عهد القذافي. أعضاء يمثلون مناطق جغرافية مختلفة ومكونات الإثنوغرافية من المجتمع الليبي. تستند اللجنة الوطنية العليا للنزاهة الوطنية في طرابلس، ولها ولاية على إنشاء فروع أو مكاتب في مدن أخرى حسب الحاجة.[45]

منذ تأسيس اللجنة الوطنية العليا للنزاهة الوطنية في فبراير 2012، لتجميع المعلومات عن اللجنة الوطنية العليا للنزاهة الوطنية قاعدة بيانات كبيرة تحتوي على متعاونين مع أعضاء من نظام القذافي. وقد جمعت هذه المعلومات من المخابرات السرية ومقر القذافي للخدمات التي سقطت في أيدي الثوار.

تلقت اللجنة الوطنية العليا للنزاهة الوطنية 4032 ملفا للمرشحين من المجلس الوطني الانتقالي؛ قانونا، كان للجنة 12 يوما لدراسة ملفات القضية إما بقرار إيجابي أو سلبي. إدارة اللجنة الوطنية العليا للانتخابات لدراسة جميع الملفات خلال ستة أيام. رفضوا طلبات 306 مرشح. كان للمرشحين المرفوضين الحق في الاستئناف ضد قرارات اللجنة الوطنية العليا للنزاهة الوطنية أمام محكمة من الدرجة الأولى في غضون 48 ساعة من نشر اسمه/ اسمها من قبل المفوضية.[46] وكان مطلوبا من المحكمة أن تصدر حكما خلال ثلاثة أيام من تاريخ استلام الاستئناف. بعد رفضهم، سمح لـ79 مرشح إلى العودة إلى السباق في المجلس الوطني الانتقالي.

القانون رقم. 26 لعام 2012 أعطى أيضا للجنة الوطنية العليا للنزاهة الوطنية الحق في إعادة النظر في ملفات 200 عضو من المجلس الوطني الانتقالي المنتخبين لمناصب، في حال لم يتم فحص الملف بشكل صحيح خلال فترة الاستعراض الأول. وفقا للقانون، اللجنة الوطنية العليا للنزاهة أيضا لديها السلطة لفحص الملفات من رئيس الوزراء الذين يعينهم المجلس الوطني الانتقالي، فضلا عن الأعضاء الـ60 من المجلس الدستوري الذين من شأنهم صياغة الدستور وأعضاء المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بعد إصلاحه. سيتم حل اللجنة الوطنية العليا للنزاهة في الدورة الأولى للبرلمان المنتخب بعد اعتماد الدستور الجديد.

عدة أحزاب سياسية تعتبر اللجنة الوطنية العليا للنزاهة أداة هامة في العدالة الانتقالية وعرض حقيقة بعد أن تم رفض نسبة مئوية صغيرة فقط من الملفات المقدمة إلى اللجنة الوطنية العليا للنزاهة (حوالي 5-6 في المائة) كدليل على أن قراراتها ليست شكلا من أشكال الانتقام السياسي ضد المشتبه بهم المتعاونين مع النظام السابق. الحق في الاستئناف ضد قرارات اللجنة الوطنية العليا للنزاهة للمثول أمام المحكمة ليلقوا التزامات ليبيا الدولية المتعلقة بالحصول على سبيل انتصاف فعال.[47]

التمويل المالي للحملة

الوقاية من الفساد أمر حاسم لتمويل الحملات الانتخابية، وينبغي تعزيز نظام متوازن وشفاف لتمويل الأحزاب السياسية.[48] الممارسات الدولية الجيدة تشمل توفير

45. القانون رقم 26 لعام 2012 المادة 1.

46. القانون رقم 26 لعام 2012 بشأن تأسيس الهيئة العليا لتطبيق معايير النزاهة و الوطنية، المادة 13.

47. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية، المادة 2(3)، الامم المتحدة، ''حقوق الإنسان و الانتخابات: كتيب عن الجوانب القانونية و التقنية للانتخابات و جوانبها المتصلة بحقوق لإنسان'' الفقرة 114: ''يجب أن يكون بإمكان إي شخص يزعم حرمانا من حقوقه الفردية في الانتخاب أو غيرها من الحقوق السياسية التماس مراجعة و إنصاف مستقلين.''

48. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة 7.

إرشادات إضافية بشأن ما يتعلق بنفقات الحملة،[49] وإنشاء فترة الحملة الانتخابية لأغراض الإنفاق،[50] ووضع التشريعات التي تشمل الإجراءات والعقوبات لمنع الفساد.[51]

في ليبيا، تفويض اللجنة الوطنية العليا للنزاهة لضبط السقف المحدد للإنفاق عليها يأتي في المادة 22 من قانون الانتخابات.[52] ويستند سقف الأنشطة في كل مرشح أو كيان سياسي ويتطلب أن يتم تحديد مصادر التمويل. إذا يصبح من الواضح أن أي مرشح أو حزب انتهك القانون والمادة 23 يعطي اللجنة الوطنية العليا للنزاهة السلطة لإنهاء ترشيحهم أو نتائج الانتخابات.

في 16 يونيو 2012، قبل يومين فقط من موعد بدء الحملات الانتخابية، أصدرت اللجنة الوطنية العليا للنزاهة المرسوم رقم 85 لعام 2012 بشأن سقف نفقات الحملة الانتخابية. تراوح الحد الأقصى لدوائر العلاقات العامة من 90،000 دينار ليبي إلي (حوالي 70،000 دولار أمريكي) في مرزق إلى 400،000 دينار ليبي (حوالي 310،000 دولار أمريكي) في بنغازي. لدوائر الأغلبية، تراوحت سقف النفقات من 25،000 دينار ليبي (20،000 دولار تقريبا) في تازربو إلى 150،000 دينار ليبي (حوالي 116،000 دولار أمريكي) في بنغازي. وفقا للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات، استندت المبالغ سقف الإنفاق على عدد من الناخبين المسجلين والمنطقة الجغرافية لكل دائرة. كان سقف النفقات في الدوائر الترشيح النسبي أكثر أو أقل يعادل مجموع نفقات الدوائر الأغلبية داخل تلك الدائرة الترشيح النسبي.

الممارسات الدولية الجيدة تشير إلى أن التقارير المالية المفصلة والشاملة تكون متاحة ومفهومة من قبل الجمهور ليوم الانتخابات.[53] ومع ذلك، وفقا للقانون الانتخابي في ليبيا، يطلب من كل مرشح ناجح والأحزاب السياسية إلى تقديم تقرير مفصل للدخل والنفقات وان حملتهم للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات في غضون 15 يوما من تاريخ إعلان النتائج النهائية، وكان هناك حاجة إلى تقرير سابق.[54] في 30 يونيو 2012، أصدر المرسوم رقم 96 المفوضية الوطنية العليا للانتخابات لعام 2012 بشأن إنشاء وحدات فرعية لتدقيق سجلات المرشحين المالية. وكانت هذه الهيئات الفرعية التي ستنشأ في كل من المقاطعات 13 للتحقق من التقرير الرئيسي المرشحين المالية وتقديم تقرير نهائي إلى المفوضية.[55] وبناء عليه، فإن اللجنة الوطنية العليا للانتخابات التحقيق في الانتهاكات المحتملة لا خلال فترة الحملة الرسمية. نتيجة لهذه الأحكام وتنفيذها، كان للناخبين الحصول على المعلومات المالية أو نتائج التحقيقات في انتهاكات القانون السياسي قبل السلطات الانتخابية الإدلاء بأصواتهم. مركز كارتر لم تراع إنشاء الهيئات الفرعية خلال فترة ما بعد الانتخابات، ولا يمكن تقديم أي تعليق بشأن إبداعاتهم وفعالياتهم.

49. فان بيزن، المبادئ التوجيهية، صفحة 31.

50. مرجع سابق.

51. الأمم المتحدة، حقوق الإنسان و الانتخابات ، فقرة 118.

52. القانون رقم 4 لعام 2012 المادة 22.

53. فان بيزن، المبادئ التوجيهية، صفحة 61.

54. القانون رقم 4 لعام 2012 بشأن انتخاب المؤتمر الوطني العام، المادة رقم 25

55. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة (3) 7: ''تنظر كل دولة طرف أيضا في اتخاذ التدابير التشريعية و الإدارية المناسبة، بما يتفق مع أهداف هذه الاتفاقية و وفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، لتعزيز الشفافية في تمويل الترشيحات لانتخاب شاغلي المناصب العمومية و في تمويل الأحزاب السياسية.''

وسائل الإعلام

وسائل الإعلام تلعب دورا لا غنى عنه من خلال انتخابات ديمقراطية من خلال تثقيف الناخبين والأحزاب السياسية حول القضايا الرئيسية، ومنحهم إمكانية الوصول إلى المعلومات حتى يتمكنوا من اتخاذ قرار مستنير حقا.[56] على الرغم من أن الدولة يجب أن تحترم حق وسائل الإعلام في حرية التعبير، ومتوازنة من قبل التزامات لتنظيم وسائل الإعلام حتى يتسنى لجميع المرشحين فرصة للتعبير عن وجهات نظرهم للناخبين. عند توفير إمكانية الوصول إلى وسائل الإعلام العامة، تشير أفضل الممارسات التي ينبغي توفيرها على أساس غير تمييزي وينبغي توزيع البث إلى حد ما.[57] هنا، يشير المساواة ليس فقط لمقدار المساحة المقدمة، ولكن أيضا في توقيت واستخدام الفضاء من هذا القبيل.[58]

كان لوسائل الإعلام درجة عالية من التنظيم في ظل نظام ألقذافي. كانت هناك زيادة ملحوظة في حرية الصحافة وعدد من وسائل الإعلام المستقلة في أعقاب الثورة. بدأت مجموعة متنوعة من الصحف المحلية الانتاج والتوزيع في ليبيا، لا سيما في بنغازي. واستخدمت أيضا وسائل الإعلام الاجتماعية أدوات بما في ذلك الموارد الفيسبوك والانترنت من قبل اللجنة الوطنية العليا للانتخابات وغيرهم على التواصل مع السكان والتكنولوجيا والدهاء الواسع، وزيادة وتنوع الأصوات وسائل الإعلام المستقلة في ليبيا هو تطور إيجابي للغاية.

خلال فترة الحملة الانتخابية، أصبحت وسائل الإعلام المحلية المعنية الأكثر شيوعا ، ليس فقط في الإبلاغ عن أنشطة الحملة، ولكن أيضا في تقديم البث الفضائي للمرشحين لتقديم مقترحاتهم لعامة الناس. ومع ذلك، على الرغم من الزيادة الإجمالية في حرية التعبير عن الآراء والوصول إلى وسائل الإعلام، وقال العديد من المرشحين مراقبو مركز كارتر الذي أولته أنها غير كافية و التلفاز و الراديو. على الرغم من أن فريق مركز كارتر الأساسي والمراقبين اهتم بانتظام الصحافة، فإن المركز لوسائل الإعلام الرسمية لا إجراء الرصد.

المجتمع المدني

حق المواطنين في المشاركة في الشؤون العامة والالتزام الأساسي في القانون الدولي العام.[59] وهذا يشمل الحق في المشاركة في المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك منظمات المراقبة الداخلية.[60] وقد أظهرت الممارسة أن مشاركة المراقبين المحليين يمكن أن تعزز جميع جوانب العملية الانتخابية.[61]

تم إنشاء العديد من منظمات المجتمع المدني في ليبيا أثناء النزاع المسلح لدعم المشاريع الإنسانية. هذه المجموعات في وقت لاحق تم تعديل أولوياتها لتعكس مصالح سياسية، بما في ذلك الانتخابات للمجلس الوطني الانتقالي. ونتيجة لذلك، شكلت العديد من منظمات المجتمع المدني شبكات تضمنت تفويضاتها مراقبة الانتخابات. وفقا للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات تم اعتماد 11344 من المراقبين المحليين، مع 14304 من

56. الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية، المادة 19(2).

57. الإتحاد الأفريقي، إعلان مبادئ الانتخابات الديمقراطية في أفريقا، المادة 3(a).

58. الأمم المتحدة، حقوق الإنسان و الانتخابات، فقرة 120.

59. الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية، المادة 25.

60. اتفاقية قضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة 7.

61. منظمة الأمن و التعاون في إوروبا، كوبنهيجن، فقرة 8.

الكيانات السياسية والمرشحين المندوبين، لفترة طويلة من التسجيل. كانت شبكة شاهد من أنشط وأكبر الشبكات حيث غطت 13 مقاطعة إدارية، وأيضا الرابطة الليبية لمراقبة الانتخابات، التي شملت عشرة مقاطعات من اصل 13. وبالإضافة إلى ذلك، قامت العديد من المنظمات بنشر مراقبين على المستوى المحلي.

وشرع في ذلك اعتماد المراقبين الدوليين والمحليين دون وقوع حوادث، وتم تمديد المفوضية الوطنية العليا للانتخابات حتى الموعد النهائي من 1 إلى 7 يوليو لضمان أن جميع المنظمات المهتمة والمراقبين لديهم الوقت الكافي للتطبيق. عملية اعتماد المراقبين المحليين كانت لامركزية وذلك للسماح بتسهيل الاعتماد على المستوى المحلي. ينبغي الثناء على الجهود التي قامت بها اللجنة لتسهيل المشاركة الكاملة للمراقبين المحليين في الحقوق المدنية والسياسية للبلد.

في يوم الانتخابات، أفاد مراقبو مركز كارتر وجود منظمات المراقبة الداخلية بأعداد كبيرة. ولوحظ وجودها في ما يقرب من 47 في المائة من مراكز الاقتراع المرصودة. ولم يذكر أي من المراقبين الاهتمامات الموضوعية لمركز كارتر. في 24 في المائة من مراكز الاقتراع التي تمت زيارتها، ينتمي اللمراقبين المحليين لشبكة شاهد وحوالي 18 في المائة ممثلة الرابطة الليبية لمراقبة الانتخابات. أعدت المنظمتان تقارير مفصلة من النتائج التي توصلوا إليها وقدمت هذه التقارير للجمهور بعد يوم الانتخابات.

تسوية المنازعات الانتخابية

إجراءات فعالة وواضحة وعادلة لتسوية المنازعات الانتخابية هي جزء أساسي من العملية الانتخابية كما تعمل بشكل جيد خاصة أنها أساسية لضمان تحقيق جميع حقوق الإنسان الأخرى.[62] يجب إعطاء الناخبين والمعنيون الأخرى الحق في اختيار نوعية العملية الانتخابية إذا كانت العملية تحتفظ بمصداقيتها، ويجب أن يدركوا ما لديهم من حقوق.[63]

آلية تقديم الشكاوى الانتخابية المنصوص عليها في قانون الانتخابات المعدل للمجلس الوطني الانتقالي يعطي الأطراف المعنية الحق في الطعن في أي مرحلة من مراحل العملية الانتخابية خلال ثمان وأربعين ساعة من وقوع الحدث.[64] القانون 28 لعام 2012 المعدل، المادة 32 من القانون رقم 4 يعطي قاضي المحكمة الجزئية المختصة الدائرة الانتخابية 48 ساعة لتمرير الحكم على الشكاوى المتعلقة بالعملية الانتخابية. يجب تقديم الاستئناف ضد قرار المحكمة خلال خمسة أيام أمام المحكمة الابتدائية. المحكمة لديها خمسة أيام لتمرير حكمها.

في 27 يونيو، 2012، أصدرت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات مرسوما بالتفصيل عن آليات تقديم

62. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية، المادة 2(3): ''تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد: أ) بأن تكفل توفير سبيل فعال للتظلم لأي شخص انتهكت حقوقه أو حرياته المعترف بها في هذا العهد حتى لو صدر الانتهاك عن أشخاص يتصرفون بصفتهم الرسمية، ب) بأن تكفل لكل متظلم على هذا النحو أن تبت في الحقوق التي يدعى انتهاكها سلطة قضائية أو إدارية أو تشريعية مختصة، أو أية سلطة مختصة أخرى ينص عليها نظام الدولة القانوني، و بأن تنمى إمكانيات التظلم القضائي، ج) بأن تكفل قيام السلطات المحتصة بإنفاذ الاحكام الصادرة لمصالح المتظلمين.''

63. لجنة حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، التعليق العام رقم 32 بشأن العهد الدولي الخاص تالحقوق المدنية و السياسية، الفقرة 25: ''مفهم المحاكمة العادلة يشمل ضمان إجراء محاكمة عادلة و علنية.''

64. المادة 31 من القانون رقم 4 لعام 2012 بشأن انتخابات المؤتمر الوطني العام تنص على ''ذي مصلحة الحق في الطعن في أي من الإجراءات في أي مرحلة من مراحل العملية الانتخابية في غضون 48 ساعة من تاريخ وقوع الحادث، و يعفى المستأنف من الرسوم القضائية.''

الشكاوى أثناء العملية الانتخابية.[65] وتم تشكيل لجنة على مستوى المقاطعات الإدارية للتعامل مع الشكاوى. تتألف كل لجنة من نائب مدير مكتب المقاطعة، ورئيس هذه اللجنة، وعضوين إضافيين، واحد منهم يمتلك شهادة في القانون. إذا كانت الشكوى تتعلق بالدعوى الجنائية، عندئذ تحيلها اللجنة إلى السلطات المعنية. وفي حال العكس، تنظر اللجنة في الشكوى وتصدر إما إخطار تحذير بشأن انتهاك أو تحيل الشكوى إلى مجلس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات على اتخاذ تدابير مناسبة. يمكن للمجلس إلغاء المفوضية الوطنية العليا للانتخابات إما اسم الناخب أو المرشح أو الكيان السياسي،[66] أو إلغاء نتائج أي مركز اقتراع في حالة غش أو أي انتهاك قد يؤثر على العملية الانتخابية.[67]

كثير من الليبيين لا يبدو أنهم على علم كامل بحقوقهم لبدء الشكاوى المتعلقة بالعملية الانتخابية، بما في ذلك العمليات لتقديم شكوى والتي تشكل سوء تصرف في الإجراءات الانتخابية. صدور مرسوم شكوى الانتخابات عشرة أيام بعد بدء فترة الحملة الانتخابية، والذي كان أيضا عشرة أيام فقط قبل يوم الانتخابات. وبالتالي، لم يكن هناك آلية لمعالجة انتهاكات محتملة ارتكبت من بداية فترة الحملة الانتخابية من خلال 27 يونيو. يمكن للأطراف المعنية الذين يرغبون في تقديم الشكاوى أثناء عمليات الاقتراع والفرز طلب نموذج شكاوى من مراكز الاقتراع، مع الاضطرار إلى تقديم الشكوى شخصيا إلى واحدة من 13 مكتب بمنطقة إدارية. في كثير من الحالات، كما كانت تقع مراكز الاقتراع في بعض الحالات مئات الكيلومترات بعيدا عن مكتب الدائرة الإدارية.

قانون الانتخابات ينص على أن المفوضية الوطنية العليا للانتخابات والمؤتمر الوطني العام يجب أن يتحقق من الامتثال للأحزاب السياسية والمرشحين مع الأحكام المتعلقة بالحملات الانتخابية. أيضا إنهاء ترشيح أو انتخاب مرشح نتائج فرد أو كيان سياسي إذا يصبح من الواضح أنها تنتهك هذه الأحكام.[68] فإن المفوضية الوطنية العليا للانتخابات لا تفرض أي آليات لضمان التحقق استباقا للحملات الانتخابية؛ بدلا من ذلك يعتمد أساسا على الشكاوى المقدمة من الأطراف المعنية على النحو المفصل في المرسوم 93 لعام 2012.

وعموما، ينبغي تعزيز آليات تسوية المنازعات الانتخابية لجعلها متلائمة مع الالتزامات الدولية وحماية نزاهة الانتخابات. ونشر اللوائح التي تنظم المنازعات الانتخابية في وقت متأخر من العملية والتي لم تكن واضحة لكثير من المرشحين والكيانات السياسية. وينبغي بذل جهود لضمان عملية واضحة وشاملة من الشكاوى الانتخابية، بدءا من مستوى محطة الاقتراع وحسب الحاجة من خلال تصعيد نظام المحاكم. وتقع على عاتق هيئة إدارة الانتخابات لشرح هذه الآليات للناخبين والكيانات السياسية وتسهيل العملية إلى أقصى حد ممكن. ينبغي تمديد فترة تقديم الشكاوى والطعون، وخاصة بالنظر إلى طبيعة الشكوى والتي تستغرق وقتا طويلا من تقديم الشكوى.

65. المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، قرار رقم 93 لعام 2012 بشأن القواعد لتسوية النزاعات الانتخابية.

66. القانون رقم 4 لعام 2012، المادة 23.

67. القانون رقم 4 لعام 2012، المادة 30.

68. القانون رقم 4 لعام 2012، المادة 23.

أعمال عنف المرتبطة بالانتخابات

حق الأمن على الاشخاص يتطلب أن لا يتعرض الأفراد للعنف الجسدي والعقلي في جميع الأوقات.[69] دور قوات الأمن التي سبقت يوم الانتخابات هو أمر بالغ الأهمية لحسن سير العملية الانتخابية. وقد تم توسيع هذا الالتزام ليشمل الجميع شرط أن يكون التصرف بتنفيذ القانون بطريقة محايدة وألا يتدخلوا في هذه العملية.[70]

بسبب العدد الكبير من الأسلحة الموجودة في البلاد، كانت هناك مخاوف مشروعة في احتمال تزايد في حوادث الاشتباكات المسلحة أو في اتصال مباشر للعملية الانتخابية. جنبا إلى جنب مع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ووزارة الدفاع، ووضعت وزارة الداخلية خطة أمنية ليوم الانتخابات للجمع بين مختلف المكونات المتوفرة، بما في ذلك أفراد من المجالس العسكرية المحلية، والشرطة، واللجنة الأمنية العليا. الخطة المرسومة تضع مسؤولية أمن مراكز الاقتراع في المناطق الحضرية على عاتق الشرطة واللجنة الأمنية العليا، في حين المجالس العسكرية والميليشيات التابعة لها هي المسئولة عن أمن مراكز الاقتراع الريفية وإنشاء نقاط التفتيش.

اشتباكات مسلحة محلية في الكفرة، جبل نفوسة، و غدامس وسبها، وإن لم يكن متصلا مباشرة بالعملية الانتخابية، ولكن كان لها تأثير على تسجيل الناخبين ونسبة المشاركة في تلك المناطق. وكان تزايد انعدام الأمن في الشرق في المقام الأول نتيجة لمعارضة العملية الانتخابية وشملت حوادث تدمير المواد الانتخابية أو في المواقع وصولا إلى مراكز الاقتراع، هجوم على طائرة هليكوبتر عسكرية تستخدمها المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، والتوغل إلى مراكز الاقتراع عشية الانتخابات الذي أدى الى تعطيل العملية الانتخابية في شرق البلاد. وقتل عبد الله البرعصي، وهو متطوع مع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، في الهجوم على مروحية عسكرية بالقرب من مطار بنغازي. نهب مكاتب المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في بنغازي وطبرق وتدمير المواد الانتخابية في مستودع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في أجدابيا الذي كان له تأثير كبير في عملية الترهيب في الجنوب، في اوباري وسبها، اغتيل أحد المرشحين، وكان هناك هجوم واحد مسجل على مكتب المفوضية.

69. الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية، المادة 9.

70. الإتحاد الأوروبي، كتيب، الطبعة الثانية، صفحة 52.

يوم الانتخابات

طريقة يوم التصويت تكشف ما إذا كانت العملية الانتخابية خطوة حاسمة تعكس بدقة إرادة الشعب وتبقيه وفيا للالتزامات الأساسية الأخرى للديمقراطية.[71] يمكن تنفيذ العديد من التدابير المحددة في يوم الانتخابات لمنع التزوير التي يمكن أن يقوض حق الاقتراع على قدم المساواة،[72] وحماية سرية الاقتراع،[73] والتأكد من أن الناخبين الذين لا يستطيعون الحصول بشكل مستقل على التصويت المساعدة المحايدة فقط.[74]

للأسف، لأن البيئة الأمنية في ليبيا كانت لا تزال مضطربة في الفترة التي سبقت الانتخابات والعديد من المناطق التي توصف بأنها متطرفة أو فيها مخاطر عالية للأفراد، محدودة في مراكز انتشارها. على وجه الخصوص، أثرت هذه الظروف في قدرة المركز على مراعاة مناطق محددة، بما في ذلك مناطق في الجنوب والغرب، وحيث ان عدة مدن تدعم النظام السابق بقوة. ومع ذلك، كان مركز كارتر قادر على نشر 30 مراقب قصير الاجل في 15 فريقا كل اثنين من المراقبين في فريق ميدانيا. وتم اعتماد 10 موظفين اضافيين ونشرهم بصفة مراقب في وحول طرابلس مع وفد القيادة في يوم الانتخابات لما مجموعه 40 مراقبا.

حضر مراقبون في 11 دائرة انتخابية من أصل 13 في يوم الانتخابات، في الزاوية، طرابلس، غريان، العزيزية، مصراتة، الخمس في الغرب؛ بنغازي، اجدابيا، البيضاء، طبرق الشرق، وسبها في الجنوب. في المجموع، سافر المراقبين إلى 67 موقع وقاموا بمراقبة 162 محطة اقتراع يوم الانتخابات. وكانت ثمانية وسبعين من مراكز الاقتراع للذكور و66 كانت للإناث.

افتتاح

شرع الافتتاح بسلاسة وسط أجواء هادئة في معظم أنحاء البلاد. ومع ذلك، كانت الحوادث الأمنية في المدن في شرق ليبيا لها تأثير كبير على فتحات الاستطلاع وإجراء الانتخابات. تم اغلاق حوالي 35 مركز من مراكز الاقتراع بسبب الأضرار التي لحقت بهذه المراكز أو فقدان.[75] فتحت مراكز الاقتراع في أجدابيا وبنغازي والبريقة، وقمينس فتحت خمس مراكز الاقتراع في السدرة في اليوم التالي في 8 يوليو، وثلاث مراكز اقتراع فتحت في الكفرة والربيانة فقط في 10 يوليو. قانون الانتخابات ينص على أن ''التصويت يستمر ليوم

71. الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية، المادة 25.

72. الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية، المادة 25؛ راجع ايضا الامم المتحدة، حقوق الإنسان و الإنتخابات، الفقرة 68. إن الإجراءات التي ترمي إلى الانتقاص من أصوات أفراد معينين أو مجموعات أو مناطق جغرافية معينة، أو إسقاط هذه الأصوات، أمر غير مقبول؛ الإتحاد الأوروبي، كتيب، صفحة 97؛ إن غمس إصبع الناجبين في الحبر إجراء احترازيا لمنع التصويت المتعدد.

73. الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية، المادة 25 (ب)؛ راجع ايضا الجماعة الإنمائية للجنوب لفريقا، المنتدى البرلماني؛ القواعد و المعايير، الفقرة 9: يجب الاخذ بعين الاعتبار بأن موقع قلم الإقتراع لا يشكك في سرية الإقتراع.

74. الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية، المادة 25 (ب)؛ راجع ايضا اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المادة 29 مشيرا إلى أن حق التصويت يتطلب أن أي مساعدة التي تقدمها الحكومة للذين لا يستطيعون أن يصوتوا بشكل مستقل تكون غير متحيزة.

75. سُرقت أوراق الإقتراع في مركز سدرة. اعادة طبع الاوراق بنفس التصميم قد يعرض سلامة الأصوات للخطر. كان يجب أن تتضمن خطة تنفيذية شاملة للطوارئ شكل مختلف لورقة الإقتراع.

واحد، من الساعة الثامنة صباحا حتى الساعة الثامنة مساء."[76] ولا تحدد أن التصويت يمكن أن يتم فقط في يوم الانتخابات. ومع ذلك، فإنه ينص على أن التصويت يمكن أن يتم في الساعة المحددة.

بالإضافة إلى تأخر الفتح، دفع انعدام الأمن في المفوضية الوطنية العليا للانتخابات الى تعزيز مراكز الاقتراع ما يصل الى 100 في أجدابيا وبنغازي وسرت بحيث أجريت محطات متعددة في مكان واحد، وفي بعض الحالات مع صندوق اقتراع واحد يخدم محطات متعددة. وقد تم ذلك دون اتخاذ التدابير المناسبة القانونية والإدارية، مما يجعل من المستحيل المصالحة في بعض مراكز الاقتراع وتأخير عملية الفرز. مسئولو الانتخابات في بنغازي قرروا أيضا السماح للناخبين المسجلين من مراكز الاقتراع الثلاث بالتصويت في أي مركز من مراكز الاقتراع في المنطقة.[77] من الناحية القانونية، هذا القرار مخالف للوائح الانتخابية التي تنص على أن يتم السماح فقط للناخبين بالتصويت في المركز الذي قاموا بالتسجيل فيه، ولا ينبغي لموظفي الاقتراع ان يسمحوا لأي شخص اسمه غير مسجل في قائمة الناخبين من التصويت.[78] المركز يعترف بموجبه بالظروف المخففة وقد اتخذ هذا الإجراء.

ينبغي على المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وموظفي الاقتراع الاستجابة السريعة لهذه الحوادث، وبخاصة على التزامهم لضمان أن جميع الناخبين في المناطق المتضررة يكونون قادرين على المشاركة في الانتخابات في المستقبل، ومع ذلك، ينبغي على السلطات الليبية الانتخابية النظر في اتخاذ تدابير لمعالجة الاضطرابات المحتملة لعملية الاقتراع، وينبغي وضع خطة تنفيذية مفصلة لحالات الطوارئ. ومراسلة الجهات المعنية في وقت مبكر من العملية الانتخابية حتى يتمكنوا من إعداد أنفسهم لتغييرات محتملة. وهذا من شأنه ان يتجنب المشاكل التي واجهتها في انتخابات عام 2012، عندما تم تأجيل القرارات أو نقل ادلاء التصويت على أساس مخصص في وقت متأخر من العملية أعاق عدم وجود معلومات كافية عن الافتتاح العام لمراكز الاقتراع والتصويت التي استمرت حتى الليل، وتأخر التصويت في بعض المواقع وقدرة بعض "الناخبين على المشاركة في الانتخابات.

التصويت

على الرغم من حالات انعدام الأمن في شرق البلاد، وباشارة تقارير المراقبين من مركز كارتر الذي أجري عملية الاقتراع بما يتفق مع الإجراءات الرسمية في جميع المجالات التي تمت المراقبة عليها تقريبا.[79]

تقييم المراقبين لأداء موظفي مراكز الاقتراع كان إيجابيا بالتأكيد، مع 98 في المائة من المحطات التي تم زيارتها وصفت بأنها جيدة أو جيدة جدا من قبل مراقبي مركز كارتر. نفذت إجراءات التصويت بشكل صحيح في 95 في المائة من المحطات، والمشكلة الوحيدة في الحالات المتبقية هي عجز موظفي الاقتراع من التحقق من أصابع الناخبين بالحبر. في 98 في المائة من المراقبات، اعتبرت إدارة قائمة الانتظار في مركز الاقتراع جيدة أو جيدة جدا، وكانت تعتبر مراكز الاقتراع في

76. القانون رقم 4، المادة 27.

77. مراكز طلاتلا، اشبيلية، و الهضبة.

78. القرار رقم 67، المادة 7 و المادة 14.

79. في بعض من الحالات، كان نسبة مشاركة الناخبين في المراكز في الشرق 40 بالمئة فقط و التي كانت أقل بكثير من بقية البلاد. و ظهر نسبة مشاركة الناخبين أيضا أن يكون أقل بكثير في المناطق الأخرى التي لم يستطيع المراقبون من المركز كارتر من الزيارة بسبب المخاوف الأمنية.

متناول الجميع. وكانت وحدات تحكم قائمة الانتظار موجودة في جميع المراكز التي قاموا بزيارتها و مراقبو مركز كارتر، الأمر الذي سهل عملية توزيع بنحو سلس ومنظم من الناخبين إلى مراكز الاقتراع. في 97 في المائة من مراكز الاقتراع التي تمت زيارتها، وذكرت أن موظفي الاقتراع في اى محطة قاموا علي العمل دون انقطاع. وكان السبب الرئيسي بوجود انقطاع هو الافتقار إلى المواد الأساسية.

مراقبو مركز كارتر لم يقوموا بالتبليغ عن أي حوادث تتعلق بالتخويف، والتدخل، أو التهديد، ولا يوجد أي مؤشرات على التزوير والغش في الكشف عن مراكز الاقتراع. وسمحوا للكيانات السياسية وممثلي المرشحين الأفراد من الوصول لمراقبة العملية وكانت موجودة في 60% من جميع مراكز الاقتراع التي زارها مراقبو مركز كارتر. في حين وجود مرشحي ووكلاء الكيانات السياسية الليبيين كان منخفضة نسبيا، وعموما تم تقييم مشاركتهم بأنها جيدة أو جيدة جدا من قبل مراقبي مركز كارتر في جميع الحالات تقريبا. ويشجع المركز وكلاء الكيانات السياسية والمراقبين المحليين على لعب دور أكثر فعالية في مراقبة الانتخابات من أجل توفير اختبار مهم للعمليات الاقتراع وزيادة الشفافية والمصداقية من الأصوات.

ذكر مراقبو مركز كارتر القلق بشأن مسألتين رئيسيتين: مشاركة المرأة وسرية الاقتراع. ولاحظ المراقبون أن الشرطة النسائية كانت موجودة في 24% فقط من مراكز الاقتراع التي تمت زيارتها، وشملت موظفي الاقتراع واحد على الأقل في الإناث من 33 في المائة من المحطات. وأشار إلى القضايا المتعلقة بسرية الاقتراع في 8 في المائة من مراكز الاقتراع، ولكن لا يبدو أن لهم صلة بالجهود المتعمدة للتلاعب أو إكراه الناخبين، ولكن كانت النتيجة بدلا من مساعدة الناخبين الغير لائقة وغير كافية لتخطيط محطة الاقتراع. في المستقبل، ينبغي على المفوضية الوطنية العليا للانتخابات محاولة علاج هذه القضايا من خلال توفير برامج أكثر صرامة لتوعية الناخبين لضمان الناخبين من الإدلاء والتعرف على كيفية القيام بالتصويت والتدريب الإضافي لموظفين الاقتراع على إقامة محطة الاقتراع.

الإغلاق

بسبب التأخير في فتح أبواب بعض مراكز الاقتراع، تم تمديد وقت إغلاق العديد من هذه المحطات لضمان الناخبين من الوقت الكافي للإدلاء بأصواتهم. على سبيل المثال، فتحت مراكز الاقتراع الثمانية في برقة عند الساعة 7 مساءا وأغلقت عند منتصف الليل، ومراكز الاقتراع فتحت اثنين في الكفرة فقط بعد ظهر يوم الثلاثاء وأغلقت في اليوم التالي. في مراكز الاقتراع المحدودة لوحظ أن الإغلاق والعد جرى في جو سلمي وبهيج. وتلت عموما الإجراءات الاحترام، وإن لم يكن في نفس المستوى كما كان خلال الافتتاح والاقتراع.

تطورات ما بعد الانتخابات

ظل مراقبين مركز كارتر متوسطي الاجل وأعضاء الفريق الأساسين في البلاد بعد الانتخابات لمواصلة مراقبة أنشطة ما بعد الانتخابات. بعد رحيلهم، ظل كبار الموظفين لمراقبة الإعلان عن النتائج النهائية.

فرز الأصوات والجدولة

عد دقيق وعادل من الأصوات بعد الاقتراع يلعب دورا لا غنى عنه في ضمان العملية الانتخابية الديمقراطية ويعبر عن إرادة الناخبين[80] يجب أن يكون في مكان مضمون لضمان دقة الأصوات، بما في ذلك أثناء العد والجدولة.[81] لضمان ثقة الجمهور في هذه العمليات، ينبغي أن تتأكد المفوضية الوطنية العليا للانتخابات والموظفين من أن العملية شفافة وآمنة ودقيقة وفي الوقت المناسب.

أصدرت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات إجراءات جدولة يوم 30 يونيو، 2012.[82] الإجراءات تنص على أنه ينبغي نشر نسخ من أشكال النتائج على مستوى محطة الاقتراع، وينبغي أن تنقل الأصول في مظاريف واضحة للمركز الوطني الانتقالي. كان تبويب النتائج يشكل مركزية في طرابلس، وذلك باستخدام مدخل بيانات مزدوج التعميم كنظام لضمان الدقة. واستعرض نتائج لجنة التدقيق بشكل يحتوي على أخطاء كتابية أو غيرها. في حالة أن لجنة التدقيق لا يمكن أن تحل خطأ، سيتم اشارة نتائج النماذج لمجلس المفوضين في المفوضية الوطنية العليا للانتخابات لتأذن بإعادة فرز الأصوات. لوائح لا تفسر عملية التجميع الإلكتروني للنتائج.

وأشار مراقبو مركز كارتر أن المسئولين في مركز المفوضية الوطنية العليا للانتخابات يسعون إلى أن تكون الانتخابات شفافة وتم الترحيب جدا بالمراقبين ووكلاء الكيانات السياسية والمرشحين الفرديين. ومع ذلك، فإن تجميع النتائج وآلية لتخطيط مركز رصيده لا يسمح المراقبة شامل لعملية الاحصاء. في الانتخابات المقبلة، ينبغي تسهيل مراقبة عملية التجميع، على سبيل المثال عن طريق نشر النتائج وأشكال يتم إدخالها في قاعدة البيانات أو من خلال إبراز أشكال النتائج على الشاشة التي يسهل للمراقبين ووكلاء الكيانات السياسية والمرشحين.

الحاجة إلى سرد بعض الحقائق التي تنشأ في معظم الانتخابات ويتطلب إجراءات واضحة لضمان الدقة والشفافية. رصد مراقبو مركز كارتر تروي إعادة فتح صناديق الاقتراع لاستخراج النتائج النماذج التي قد تم الإغلاق عن طريق الخطأ في صناديق الاقتراع، في خمس مدن: البيضاء، بنغازي، مصراتة وطبرق وطرابلس. واندلعت في جميع ولكن حالة واحدة من أشكال الفقدان أو النقص أو عدم القدرة على المراجعة معنى للأرقام الواردة في استمارات النتائج.[83]

في معظم الحالات، يطلب المسئولون في المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وجود مراقبين من أجل ضمان الشفافية واعادة العد. في جميع الحالات المرصودة أجرى العد بطريقة مهنية مع موظفي الاقتراع الذين

80. الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية، المادة 25.

81. معهد الديمقراطية والمساعدة الانتخابية الإطار القانوني، صفحة رقم 78.

82. المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، القرار رقم 95: بشأن اعتماد لائحة تجميع نتائج الإقتراع و جدولتها و إعلانها.

83. مصراتة، اعادة العد كان بناءأ على شكوى من أحد المرشحين الافراد، و كانت النتيجة حصوله على 97 صوت مقابل صفر في بادئ الامر.

انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا

يظهرون التزاما قويا ودقيقا. مراقبو مركز كارتر لم يقوموا بالإبلاغ عن أي حالة من حالات التلاعب المتعمد للنتائج.

ويمكن تحسين عدة جوانب من العملية في الانتخابات المقبلة لمتابعة أن هذه الممارسات الدولية الجيدة لحسن سير العد والجدولة: أولا، عدم وجود مركزية عملية إلاحصاء. وفقا لقانون الانتخابات واللوائح، يجب على العد والسرد أن يجري في المنطقة التي وقع فيها التصويت. وهذا يضمن الشفافية في عملية الاقتراع من خلال السماح للموظفين والمراقبين والكيانات السياسية ووكلاء المرشحين الأفراد 'أن يكونوا حاضرين، وبالتالي من شأنه أن يزيد من الشفافية والثقة العامة.

الجانب الثاني، الحجر كان محدودا للغاية والنتائج مشكوك فيها. تجاوز عدد الأصوات التي حصل عليها المرشحين وفقا لمسئولين المفوضية الوطنية العليا للانتخابات عن طريق برمجة قاعدة البيانات إلى أشكال الحجر في النتائج التي لا تتفق مع البيانات، وعدد من الأصوات المدلى بها، أو كان الإقبال أكبر من 100 في المائة من الناخبين المسجلين. في المستقبل، ينبغي أن تنظر المفوضية الوطنية العليا للانتخابات توظيف مشغلات حجر إضافية وأكثر صرامة، على سبيل المثال، للكشف عن أكثر من 95 في المائة من الأصوات لمرشح واحد؛ كان إقبالا واسعا للغاية في مركز اقتراع خاص، والتباينات في المصالحة المستعملة، غير المستخدمة، وإلغاء البطاقات مع مجاميع التصويت النهائية.

على الرغم من بعض العوائق التي تحول دون الشفافية وعدم وجود تدابير قوية لتحديد النتائج الشاذة، وعملية الجدولة في 7 يوليو، 2012، أجريت انتخابات المؤتمر الوطني العام بطريقة موثوق بها وكافية لتحديد نتائج الانتخابات بدقة. التعامل مع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات والتأخير في عملية الجدولة من قبل المرشحين والناخبين مطمئنة، وعقد مؤتمرات صحفية متكررة، والإعلان عن النتائج الجزئية ساعدت كل هذه التدابير للحد من انعدام الثقة المحتملة لعملية جدولة وطمأنة الناخبين بأن العملية لم تكن تخضع لتأخير لا مبرر له.

نتائج الانتخابات

على الرغم من عدم وجود موظفين دوليين في البلاد في الوقت الذي تم الإعلان فيه عن النتائج، وكان فقط كل من الموظفين الوطنيين وموظفي المشروع التي مقره أتلانتا هم من تابعوا التعرف علي النتائج عن كثب.

ظهر حزب قوي التحالف الوطنية برئاسة محمود جبريل (الائتلاف يتكون من أكثر من 40 من ألأحزاب الصغيرة) كقوة مهيمنة، وفاز بـ39 مقعدا من اصل 80 مقعدا مخصصا للكيانات السياسية. وحصل حزب العدالة والبناء، وهو الحزب المرتبط بالإخوان المسلمين، على 19 مقعدا. وعلى الرغم من انه بروزه في الفترة التي سبقت الانتخابات، الا ان الجبهة الوطنية بقيادة يوسف محمد المقريف التي حصلت على الدعم، و حزب الأمة برئاسة عبد الحكيم بالحاج تمكن من الفوز بعدد كبير من المقاعد. والمرشحين الأفراد، الذين يشكلون 120 مقعدا من اصل 200 في المجلس الوطني الانتقالي، ولعبوا دورا هاما في السياسة الوطنية.

ذكر مراقبو مركز كارتر الذين قدموا 90 شكوى تتعلق بيوم الانتخابات على مستوى المقاطعات. ظهر ما يقرب من جميع هذه الشكاوى المتعلقة بقضايا إدارية أو إجرائية في مستوى محطة الاقتراع وليس لتقويض نزاهة العملية برمتها. وكانت الشكاوى المتعلقة بنتائج

انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا

الانتخابات يتم تقديمها خلال 48 ساعة من الإعلان عن النتائج النهائية الأولية. ثم كان للمحاكم خمسة أيام للتوصل إلى قرار. يمكن تقديم طعن في غضون 48 ساعة من قرار المحكمة، والمحكمة لها خمسة أيام للبت في الاستئناف. في المجموع، استمرت عملية الشكاوى أقل من 14 يوما.

وقدمت سبعة وثلاثين من الشكاوى المقدمة ضد النتائج، وفقا لمسئولين المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، رفضت إما كل شيء ما عدا شكوى واحدة في غريان. وفقا للتقارير، رفض البعض 36 قضية لم تكن لها علاقة بالنتيجة بينما قدمت أخرى بعد الموعد النهائي. في ما يخص الشكوى المقدمة إلى المحكمة الجزئية في غريان، استبعد المرشح بحكم أنه كان عضوا في المجلس الوطني الانتقالي. إلا أن القانون واللوائح تصمت بشأن مسألة التعامل مع المرشحين غير المؤهلين بعد انتخابهم. هنا، كان النداء الذي وجهه المرشح الناجح في نهاية المطاف وانه تم استعادته. ومع ذلك، فإن هذه المسألة اللاحقة لظهور اعلان النتائج النهائية عندما تم العثور على أربعة أعضاء من المجلس الوطني الانتقالي ومن اللجنة الوطنية العليا للنزاهة الوطنية لاتصالات نظام القذافي وتم رفضهم. جنبا إلى جنب مع توصية مركز إصلاح واسع من الإطار القانوني، فإن أي تعديلات على القانون الانتخابي توضح كيفية معالجة هذه المخالفات ووضع القواعد التي يجب إتباعها عند وجود مقعد شاغر في الفردية.

الكفرة

بين فبراير ويونيو من عام 2012، الكفرة، في أقصى جنوب شرق ليبيا، كانت في موقع الاشتباكات العنيفة بين والمجتمعات العرقية في التبو والزوي كانت مسئولة على المسائل العالقة والأراضي والمواطنة والوصول إلى الأرباح من عمليات التهريب. هذه الاشتباكات لها تاريخ أطول في جهود القذافي لتلاعب الجماعات العرقية في الجنوب لتعزيز طموحاتها السياسية والدبلوماسية، بما في ذلك مطالبتها لقطاع أوزو، الذي قضت فيه محكمة العدل الدولية في عام 1994 وينتمي الى دولة التشاد المجاورة. على الرغم من أن الوضع الأمني في الكفرة منع مركز كارتر من نشر مراقبين في الكفرة، فقد تحدث أعضاء الفريق الأساسي مع ممثلي المجتمعات المحلية ومراقبين مركز كارتر شهدوا عملية فرز الأصوات من الكفرة في طرابلس بعد الانتخابات. في حين أن عملية التسجيل، وتدريب العاملين في مراكز الاقتراع، وتوريد المواد والتصويت، والفرز شرع عموما بسلاسة في بقية البلاد، وفي الكفرة ظهرت كل من هذه المخالفات بشكل كبير.

في يونيو 2012، تحدى مجموعة من المنظمات غير الحكومية المحلية في جنوب ليبيا على تسجيل أكثر من ألف ناخب في المنارة ومراكز في دائرة الكفرة داخل منطقة اجدابيا. قررت المحكمة المركزية في الكفرة إزالة 1085 من قائمة الناخبين تحت التصميم على أن إزالة الناخبين تقع في واحدة من عدة فئات، منها: سكان المنطقة أوزو، وبالتالي لا يحملون الجنسية الليبية وفقا لمرسوم رقم 13 الصادر من قبل السلطات الليبية في عام 1998؛ الأشخاص المسجلين بدون وثائق الهوية؛ الأشخاص المسجلين في أكثر من مركز تسجيل واحد؛ الأشخاص المرتبطين باحدى المؤسسات العسكرية، أو المدانين بارتكاب جناية دون رد اعتباره إليه. وكانت الغالبية العظمى من تلك العرقية إزالة التبو.

كانت الفترة القانونية لإزالة الناخبين للنداء في خمسة أيام من تاريخ صدور قرار المحكمة. في 16 يونيو 2012، أبلغت المحكمة الجزئية في الكفرة والمفوضية الوطنية العليا للانتخابات أن أيا من الناخبين قد ناشد الازالة، فعليهم إزالته من قائمة الناخبين. في 26 يونيو، أصدرت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات المرسوم رقم 92 لعام 2012 طلب إزالة 1،085 من الناخبين في الكفرة من قائمة الناخبين. موجه في نفس التاريخ الي المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ووكيل أمين لوزارة التربية والتعليم لطلب استبدال اللجان المسئولة عن العملية الانتخابية في المنارة ومراكز هياتن في الكفرة.

الوثائق التي درست من قبل مركز كارتر إلى أن تتم العملية القانونية في الكفرة وفقا للمعايير الدولية لإجراءات التقاضي السليمة. قدمت الشكاوى الأصلية في 2 يونيو، بعد الإطار الزمني القانوني. بموجب القانون كان ينبغي أن يكون هذا 48 ساعة بعد نشر قوائم الناخبين، التي جرت في 27-23 مايو. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التأخير في قرار المفوضية الوطنية العليا للانتخابات التي حرمت تلك بفعالية الإزالة من قائمة ممارسة حقهم في الاستئناف. ينبغي أن يتخذ في المفوضية الوطنية العليا للانتخابات قرار في الوقت المناسب لضمان فعالية تسوية المنازعات ودعم حقوق المواطنين في الاستئناف.

في الفترة التي تسبق الانتخابات، أبلغ مركز كارتر

انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا

من مصادر متعددة أن التدريب لموظفي الاقتراع في الكفرة وأن تأخر تسليم مواد الاقتراع لم يحدث. لم يتم فتح مراكز الاقتراع في الكفرة في الثلاثة الأيام الأولي للانتخابات. بدلا من ذلك، جرى التصويت بعد ثلاثة أيام، يوم 10 يوليو. وأظهرت الأدلة المقدمة لمراقبين مركز كارتر أن التصويت حدث ليلا مع الإضاءة المحدودة. وينص القانون على الانتخابات على أن كل "مدة الاقتراع تستمر ليوم واحد، من الساعة الثامنة صباحا حتى الساعة الثامنة مساء." ولا يحدد أن التصويت يمكن أن يتم فقط في يوم الانتخابات. ومع ذلك، فإنه ينص على أن التصويت يمكن أن يتم فقط في الساعة المحددة.

في ختام التصويت، يتم فتح صناديق الاقتراع وتنقل إلى طرابلس مباشرة، حيث تم عدهم في منشأة المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في وجود المراقبين الوطنيين والدوليين. بالإضافة إلى ذلك، وكما تمت الإشارة سابقا، فإن كلا من قانون الانتخابات واللوائح تنص على العد والسرد في الحي الذي وقع فيه التصويت، وضمان الشفافية والمساءلة. مع الاعتراف بالمخاوف الأمنية الخطيرة في دائرة الكفرة، وجهود موظفين المفوضية الوطنية العليا للانتخابات لضمان أن التصويت جرى، كان قرارا باحتساب الأصوات من الكفرة في طرابلس يتعارض مع القانون والشفافية.

في الانتخابات المقبلة، يتعين على السلطات الليبية أن تسعى لاتخاذ تدابير قوية لضمان حماية حقوق الأقليات وشفافية ومصداقية العملية الانتخابية، ولا سيما في المواقع المثيرة للجدل بما في ذلك الكفرة.

التصويت خارج الدولة

وفقا للقانون الليبي، الليبيين الذين يعيشون في الخارج لديهم فرصة التسجيل والتصويت في انتخابات المجلس الوطني الانتقالي. والمواطنين الليبيين الذين يعيشون في الخارج قادرين على التسجيل والاقتراع في نفس اليوم عن طريق التصويت و هم خارج البلاد (التصويت بالخارج)، وذلك للحد من التكاليف وبعد المسافة السفر للتسجيل.

حددت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ستة بلدان للتصويت من خارج البلاد وهم كندا وألمانيا والأردن والإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية. جرى التصويت على عواصم جميع البلدان ما عدا الإمارات العربية المتحدة، حيث تم إجراء الاقتراع في دبي. الإمارات العربية المتحدة غطت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا غطت أمريكا الشمالية ومنطقة الخليج وألمانيا والمملكة المتحدة شملت البلدان الأوروبية، في حين غطت الأردن الشرق الأوسط: وفقا لمسئولين المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، فقد تم اختيار هذه البلدان على أساس موقعها الجغرافي. لم يعتمد هذا الاختيار على البلدان التي لديها أكبر أعداد من الليبيين. لم يقدم أي تصويت من خارج البلاد في مصر أو تونس المجاورة، حيث يفترض ان يتمركز العديد من الليبيين الذين فروا خلال الصراع في 2011. ونفذت عمليات التصويت من الخارج من قبل المنظمة الدولية للهجرة بالنيابة عن المفوضية.

كما هو الحال في ليبيا، طلب من المواطنين الذين يعيشون في الخارج تقديم وثائق لإثبات الجنسية الليبية لتلبية متطلبات أهلية الناخبين والتسجيل. في عمليات التصويت من الخارج، وكانت هذه الوثيقة في معظم الأحيان عبارة عن جواز السفر. وبما أن جوازات السفر الليبية لا توضح الدائرة التي نشأ فيها الناخب، كان للناخبين الحق في اختيار المنطقة التي كانوا سيدلون باصواتهم فيها. وقد ضخم هذا القرار عدد الناخبين في المدن الرئيسية في ليبيا، كما كان يلقى أكبر عدد من الأصوات من الخارج إما في طرابلس أو بنغازي.

قد تسببت العملية المطلوبة للإدلاء بالأصوات بعض الارتباك في بلدان التصويت من الخارج. مطلوب تصميم بطاقات اقتراع الناخبين لتحديد مرشحيهم المفضلين من قبل عدد المدرجة في كتيب في محطة الاقتراع ثم اختر الرقم المناظر لمرشحيهم على ورقة الاقتراع. لاستيعاب جميع الدوائر الانتخابية المختلفة، فالمرشحين المحتملين، والكيانات و الاحزاب، تشبه بطاقات الاقتراع على رقعة الشطرنج. ينبغي إعادة النظر في هذه الإجراءات قبل إجراء التصويت من الخارج في الانتخابات المقبلة.

الاستنتاجات والتوصيات

على الرغم من أن مركز كارتر لم يتمكن من إجراء مراقبة انتخابات شاملة، وبالتالي فهو غير قادر على التعليق على الانتخابات ككل، تشجع المركز بالعديد من جوانب هذه الانتخابات الأولى. على الرغم من الإطار الزمني المكثف للغاية، الا ان المركز لاحظ أن المفوضية الوطنية العليا للانتخابات تمكنت إلى حد كبير من إجراء الانتخابات بطريقة سلمية وفعالة أيدت الالتزامات الأساسية الدولية والمحلية لإجراء انتخابات ديمقراطية. والى فترة زمنية أطول وتحسين عمل الإطار القانوني الذي يسهم إلى حد كبير في تحسين العديد من المناطق في العملية الانتخابية حيث لاحظ المركز الذي لم يحقق بالكامل الالتزامات الدولية. والمخاوف الأمنية المستمرة، وقضايا المصالحة من الحرب الأهلية، والتوترات مع الفصائل المتطرفة لا تزال هذه العوامل في المستقبل المنظور، ويجب أيضا أن تعالج من أجل ضمان حماية الحقوق الأساسية لجميع المواطنين خلال العملية الانتخابية. التوصيات الواردة أدناه توفر عدد من التدابير التي يمكن تنفيذها لضمان مستقبل أكثر الانتخابات التي تتماشى مع المعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية.

وقد اتخذت ليبيا خطوة كبيرة إلى الأمام والليبيين لديهم أسباب كثيرة لكي يفتخروا. وكانت الانتخابات ذات أهمية رمزية في جعل البلد يخرج من ظلال نظام القذافي. قدموا مقياس حرج لبناء الثقة التي توفر مستوى من الشرعية على المؤسسات السياسية في البلاد التي كانت مفقودة خلال الفترة الانتقالية. في حين انه كان يعتقد ان تنمية ليبيا المؤسسية تحت حكم القذافي تؤول سوءا للتنمية المستقبلية في المجال الاجتماعي والسياسي، يبدو انه قد تم مساعدة ليبيا من حقيقة أنه لم يكن هناك دولة راسخة تقاوم التفكيك للاصلاح، كما هو الحال في تونس ومصر المجاورة.

لا تزال ليبيا تمثل النظام السياسي الناشئ. كانت البرامج السياسية خلال الحملة الانتخابية ضعيفة، والرسائل و الكيانات السياسية العامة في كثير من الأحيان تدور حول الأفراد بدلا من الآراء السياسية المتميزة، وفي كثير من الحالات فهم العملية السياسية المحلية وما يدور في البلاد والإجراءات المترتبة.

وكانت الانتخابات مجرد بداية لعملية انتقالية طويلة، بدءا من كتابة الدستور وتشكيل حكومة جديدة، والمؤسسات السياسية والعمليات الأخرى للديمقراطية. انخفاض مستويات تسجيل الناخبين ونسبة المشاركة في مجالات مثل سرت وبني وليد تؤكد على الحاجة للوصول إلى السكان المهمشين منذ قيام الثورة. الاشتباكات الأخيرة في بني وليد على وجه الخصوص تظهر الحاجة الملحة لتحقيق المصالحة الوطنية. وحكام ليبيا الجدد عديمي الخبرة نسبيا لإنشاء الهياكل السياسية والعمليات اللازمة للعملية الديمقراطية في كسب القوة الدافعة في البلاد.

إلى حكومة ليبيا

1. *إصلاح الإطار القانوني*

وينبغي اعتماد التشريعات الانتخابية في الوقت المناسب من أجل توفير جميع أصحاب المصلحة

والمرشحين والناخبين، ويكون لدى هيئة إدارة الانتخابات وقتا كافيا للتعرف على اللوائح التي تنظم العملية الانتخابية. يجب على الإطار القانوني التصدي لجميع مكونات النظام الانتخابي اللازمة لضمان إجراء انتخابات ديمقراطية. ينبغي توحيد جميع القوانين المنظمة للانتخابات إلى منظم قانوني للانتخابات مفهوم وشامل. هذا من شأنه أن يشجع المطابقة في إدارة الانتخابات وتعزيز التنفيذ المتسق. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي توضيح قانون الانتخابات وكيفية معالجة المخالفات، ووضع القواعد التي يجب اتباعها عند وجود مقعد فردي شاغر، ووضع قواعد وأنظمة لاعادة العد. بينما تم استخدام ثلاثة أنظمة انتخابية مختلفة لانتخابات المجلس الوطني الانتقالي، وعدد أقل من النظم لتيسير فهم الناخبين للعملية.

2. ***تشجيع زيادة تمثيل ومشاركة المرأة أكثر ليتم الإنصاف بين الجنسين***

لعبت المرأة دورا هاما في الثورة وكانت مشاركة فعالة في إحداث التغيير الديمقراطي، ولكن كانت ممثلة تمثيلا ناقصا على بطاقات الاقتراع. مثلت فقط 15.5 في المئة من المرشحين المسجلين (585 مرشحة) من الإناث. شاركت خمسمائة من هؤلاء النساء على قائمة الترشيح النسبي، في حين كانت 85 امرأة من المرشحين الأفراد. على الرغم من أن الحصة كانت حسنة النية، إلا أنها أخفقت في ضمان المشاركة الكافية للمرأة في نهاية المطاف. في هذا السياق، وفي ضوء التزامات ليبيا الدولية بالمشاركة على قدم المساواة بين المرأة والرجل في الشؤون العامة، يجب على المسؤولين النظر في استمرار استخدام الحصة، وزيادة التثقيف المدني وزيادة تدابير إضافية لتعزيز مشاركة المرأة النشطة والمساعدة على ضمان الجنسين أكثر تمثيلا للتوازن في مستقبل الهيئات المنتخبة.

3. ***تمرير التشريعات لتشكيل هيئة إدارة الانتخابات***

هيئة إدارة الانتخابات تلعب دورا حاسما في إجراء الانتخابات في ليبيا بتمرير قانون شامل يحدد بوضوح تكوين وتعيين وسائل، إزالة، وتبديل الإدارة الانتخابية. ينبغي للأدوار ومسؤوليات هيئة إدارة الانتخابات أن تكون واضحة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لعلاقاتها بأصحاب المصلحة الآخرين ان يكونوا صريحين من أجل تفادي الخلط في وقت لاحق في هذه العملية وضمان استقلالها الوظيفي والمالي.

4. ***ضمان نوع من الاستمرارية مع المفوضية***

في حين أن المجلس الوطني الانتقالي سوف يحتاج إلى تحديد طبيعة تكوين هيئة إدارة الانتخابات في المستقبل، فينبغي أن تسعى للاحتفاظ بالموظفين في المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في الادارة الأساسية لضمان استمرارية التشغيل وتعزيز الذاكرة المؤسسية.

إلى هيئة إدارة الانتخابات الجديدة

5. ***تجديد وتعزيز سجل الناخبين***

تسجيل الناخبين أمر ضروري لشرعية الانتخابات. لابد من تجديد سجل الناخبين قبل العمليات

الانتخابية في المستقبل، بما في ذلك استفتاء دستوري كان متوقعا، لإدراج جميع المواطنين الليبيين، بمن فيهم أولئك الذين قد لا يكونوا قد شاركوا في عملية حتى الآن. فإنه من المستحسن إضافة اسم الأم على سجل الناخبين وكضمانة إضافية والقضاء على الارتباك. وينبغي تقديم دليل على الناخبين في دائرة الإقامة وينبغي بذل جهود للسماح للناخبين لاستخدام شكل واحد فقط من أشكال تحديد الهوية في يوم الانتخابات.

6. ***توسيع برامج الناخبين والتربية المدنية***

الناخبين والتربية المدنية هي النقطة الحاسمة للديمقراطية. وينبغي على الهيئة الجديدة لإدارة الانتخابات تكريس المزيد من الموارد والجهود المبذولة لإجراء إعلام الناخبين وحملات توعية الناخبين إلى حد كبير قبل الانتخابات لتعميق فهم الناخبين للعملية الانتخابية وتشجيع زيادة مشاركة جميع الناخبين المؤهلين، بما في ذلك الناخبين الأميين وأعضاء القوات المسلحة العسكرية وغيرها. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون دور الهيئة الجديدة كإدارة الانتخابات لا تقتصر على توفير المعلومات الأساسية للناخبين، ولكن ينبغي أن تمتد إلى قضايا أساسية أخرى في مجتمع ديمقراطي. كمواد لتعزيز فهم دور الأحزاب السياسية، وأهمية إجراء انتخابات حقيقية، وينبغي أن تنشأ مسؤوليات المسئولين المنتخبين وتوزع على نطاق واسع في الانتخابات المقبلة، وينبغي تشجيع الكيانات السياسية ومنظمات المجتمع المدني للقيام بدور أكبر في تثقيف الناخبين.

7. ***توسيع التصويت من الخارج***

ينبغي بذل جهود لضمان أن أكبر قدر من الناخبين يكون قادرا على التصويت في مكان الإقامة ويجب في المستقبل ان تستكشف عمليات التصويت في الخارج خيارات لإدراج نسبة أعلى من الليبيين المغتربين عن طريق زيادة عدد البلدان والأماكن التي يمكن أن تحدث التصويت، بما في ذلك الدول المجاورة لليبيا، وبتكريس موارد إضافية لإعلام الناخبين الليبيين في الخارج.

8. ***تعزيز عملية الجدولة***

يجب على السلطات الليبية النظر في اتخاذ تدابير عدة لتعزيز عملية الفرز. الأولى، هي اللامركزية في نظام الفرز بحيث يتم الفرز في محاور إقليمية. هذا من شأنه أن يسمح لعدد أكبر من المرشحين وممثلي الكيانات السياسية أن يكونوا حاضرين أثناء عملية الفرز، وبالتالي من شأنه أن يزيد من الشفافية والثقة العامة. الثانية، الممارسة الدولية الجيدة لتطبيق الحجر مع العلم بمجموعة متنوعة من النتائج الشاذة خلال الفرز. وجود هذه الانتخابات مع مسئولية تشغيل تنبيهات للأخطاء المحتملة أو الاحتيال. في الانتخابات المقبلة ينبغي أن يكون الحجر أكثر صرامة.

9. ***تعزيز آليات تسوية المنازعات الانتخابية***

نشر اللوائح التي تنظم المنازعات الانتخابية في وقت متأخر، ولم تكن العملية واضحة لكثير من المرشحين والكيانات السياسية. وينبغي بذل جهود لضمان عملية واضحة وشاملة للشكاوى الانتخابية، بدءا من مستوى محطة الاقتراع وحسب الحاجة من خلال

تصعيد نظام المحاكم. وتقع على عاتق هيئة إدارة الانتخابات لشرح هذه الآليات للناخبين والكيانات السياسية وتسهيل العملية إلى أقصى حد ممكن. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تمديد فترة تقديم الشكاوى والطعون.

10. ***القيام بدور نشط في مراقبة الحملة***

في حين أن المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وضعت إطار تنظيمي قوي لمراقبة تمويل الحملات الانتخابية ووسائل الإعلام، من الناحية العملية تصرف مسئولي الانتخابات فقط على شكاوى من أصحاب المصلحة. وينبغي في المستقبل علي هيئة إدارة الانتخابات القيام بدور فعال للتحقق من الامتثال لقانون الانتخابات.

11. ***تمكين المكاتب الفرعية***

واحدة من أهم جوانب إدارة الانتخابات هو الاتصال الموثوق بين الإدارة المركزية ومكاتب المقاطعات. وينبغي وضع نظام ذو اتجاهين واضح لتنظيم تدفق المعلومات. تدريب وتمكين الموظفين على مستوى المنطقة هو القدر من الأهمية، لأن المسئولين المحليين لهم المسؤولية المباشرة عن تنفيذ الانتخابات. وتمكين الموظفين من تخفيف أعمال الإدارة المركزية وضمان التنفيذ الأفضل للخطة التشغيلية.

12. ***وضع خطة عمليات الطوارئ***

بالتشاور مع وزارتي الدفاع والداخلية، ينبغي على هيئة إدارة الانتخابات في المستقبل اعتماد ونشر خطة طوارئ تشغيلية واضحة قبل وقت كاف من الانتخابات. خطط الطوارئ هي جزء مهم من عمليات التصويت وتمكين الرد السريع في حالة الفشل أو التشغيل بسبب تغييرات الحوادث الأمنية، والكوارث الطبيعية، أو غيرها من الأحداث غير المتوقعة. وينبغي نشر العناصر الرئيسية لهذه الخطط بين الجمهور بحيث يكونوا الناخبين وأصحاب المصلحة الآخرين على علم بالتغييرات على الجدول أو موقع الاقتراع.

إلى المجتمع الدولي

13. ***تقديم المساعدة التقنية للكونغرس الجديد والمجلس الدستوري بشأن المسائل الانتخابية***

خلال الانتخابات، رحب الليبيين يالمساعدة الدولية. مع الاعتراف بأنه لا يمكن أن تتم عملية صياغة الدستورالا بقيادة الليبيين، ينبغي للمجتمع الدولي ان يكون على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة التقنية الإضافية إذا طلب ذلك. وهذا يمكن أن يشمل المساعدة على تشكيل هيئة جديدة لإدارة الانتخابات، إصلاح قوانين الانتخابات، قانون الاستفتاء، والجداول الزمنية المناسبة لإعداد الانتخابات للاستفتاء على الدستور المرتقب والبرلمان الجديد.

14. ***مساعدة الحكومة وهيئة إدارة الانتخابات لوضع إطار مشترك ولوائح للانتخابات المحلية***

وضعت الانتخابات البلدية في بنغازي، مصراتة، درنة، والزاوية أسس الديمقراطية والحكومة المحلية وحسنت من وعي المواطن وموظفي الاقتراع والعملية الديمقراطية. والآن بعد أن جرت انتخابات وطنية،

ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود الرامية إلى وضع إطار عمل مشترك ولوائح محلية للانتخابات. وينبغي أيضا وضع الخطوات التي يمكن اتخاذها لزراعة المفوضية الوطنية العليا للانتخابات كمورد للانتخابات المحلية. على سبيل المثال، فإن تسجيل الناخب المتجدد يسهل تسجيل شامل يمكن استخدامه في الانتخابات البلدية، مما يلغي الحاجة لتسجيل قوائم متعددة.

15. ***دعم جهود المصالحة لضمان مشاركة واسعة في الانتخابات***

كما يتضح من الصعوبات في تشكيل الحكومة الحالية وتحريك العملية السياسية إلى الأمام، فالأشهر والسنوات المقبلة تثبت تحديا للشعب الليبي. انتخابات المجلس الوطني الانتقالي تمثل الخطوة الأولى في انتقال البلاد الى الديمقراطية الأوسع. ينبغي بذل جهود لدعم جهود المصالحة الوطنية وتعزيز عملية شاملة بما في ذلك جميع المجتمعات، وذلك لمواجهة هذه التحديات كأمة.

الملحق أ
شكر وتقدير

يقدم مركز كارتر امتنانه لدعم عدد من الأفراد والمنظمات التي ساهمت في جعل مهمة المراقبة الدولية للانتخابات في ليبيا ممكنة، قبل كل شيء. والمركز يشكر المجلس الوطني الانتقالي والمفوضية الوطنية العليا للانتخابات للحصول على دعوة للمركز لمراقبة الانتخابات وعلى الترحيب بموظفيها ومراقبيها في ليبيا.

المركز يقر الدعم السخي من كندا والوكالة الكندية للتنمية الدولية؛ الوكالة السويدية الدولية للتعاون الإنمائي، ووزارة الخارجية الأمريكية، مكتب مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط، وحكومات الدانمارك وألمانيا، وهولندا، والنرويج.

إن مثل مركز كارتر يعترف بالمساهمات القيمة التي قدمها مراقبي متوسطي الاجل، بما في ذلك أنيس اسماعيلي، كريستوفر بلانشارد، سيرويو دانيال، باكيت جاك، شورت رد لوري، حسين مظفر، اركون برن ، نيكولاس يار، ومفتاح لادن، روزماري كيرنز، ساندرا، سارة الإدريسي، وصلاح الدين بن رجب. المركز يقر أيضا جميع الذين تطوعوا بوقتهم وخبرتهم للسفر إلى ليبيا وتقييم إجراءات يوم الانتخابات.

يثني مركز على المجموعات الليبية لمراقبة الانتخابات المحلية على عملهم الشاق، وكثير منهم تشكلوا حديثا وتكرسوا لضمان العملية الديمقراطية. يشكر المركز المراقبين الدوليين والمحليين وغيرهم، بما في ذلك المفوضية الأوروبية لانتخاب فريق التقييم، لتبادل المعلومات في جميع مراحل العملية الانتخابية. يقدر المركز بالتساوي الجهود التي يبذلها فريق الأمم المتحدة للانتخابات المتكاملة على دعمهم للانتخابات والمساهمة في بعثة المراقبة في المركز.

كانت مهمة مراقبة المركز في ليبيا ناجحة ضمن جدول زمني ضيق ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى التفاني والعمل الجاد من فريق أساسي في طرابلس. شكر خاص يذهب إلى الكسندر بيك، بنى بنتلي، كارولين قلته، كورلوكا دافور، فانديفال ديديريك موهلدن حسين، اويو ماريو، محمد أبو عساكر، اسامة كامل، جورزاك باول، مكينيرني فيل، وسعيد صناديقي.

وعمل المركز في ليبيا لم يكن ممكنا من دون التزام ودعم موظفيها الوطنيين، بما في ذلك عبد الرؤوف الشطي، عبد الرزاق، يوسف و عبد الوهاب، أحمد شاكر وإيمان المشري، ومحمد السعداوي، وسميرة مهدي، ووسام التومي.

كان لموظفي مركز كارتر لبرنامج الديمقراطية في أتلانتا المسؤولية الشاملة للبعثة. كان مشروع ليبيا تحت ادارة سارة جونسون بمساعدة من اليزابيث. وقدمت الدعم اللازم من قبل نعيم علية، كارول ديفيد، النازلي ديبورا، لاري فرانكل، نور كيبي، راميرو مارتينيز، بويد تريسي، تينيشا جرين، وهاسال وليام.

وكان واضعو هذا التقرير الأولي الكسندر بيك، إليزابيث، وسارة جونسون وديفيد كارول، كورلوكا دافور، فانديفال ديديريك، ماريو اوريو، اسامة كامل، وسعيد صناديقي الذين قدموا مساهمات كبيرة وطفيفة على النص. تم الانتهاء من فحص اضافي للحقيقة والتحرير من قبل المتدربين الشاغري عبدي، واليزابيث ألان.

الملحق ب
قائمة البعثة وموظفي البرنامج

قائد بعثة مركز كارتر

الدكتور جون ستريملاو، نائب رئيس برامج السلام، مركز كارتر، الولايات المتحدة الأمريكية

وفد اجراء الانتخابات العامة للمؤتمر الوطني في 7 يوليو، 2012

انيس اسماعيلي، تونس
سعيد المرجيبي، عمان
كريستوفور بلانشارد، الولايات المتحدة الامريكية
سالم بن سلمى، تونس
دانييل سيرويير، الولايات المتحدة الامريكية
سلمى الشريف، مصر
جاك باكيت، كندا
سيدني كويرام، الولايات المتحدة الامريكية
لوري شورتريد، كندا
سونيا نجار، الاردن
مظافر حسين، افغانستان
سولفي كراوز، المانيا
بيرين اركون، تركيا
وليد صالحي، الاردن

مراقبين متوسطي الاجل

أياد خيخال، كندا
نيكولاس د. جاهر، الولايات المتحدة الامريكية
كريستا مويلر، المانيا
اسامة مفتاح، مصر
فتحي رحمان يوسف، السودان
روزميري كيرنز، كندا
ابراهيم موثانا، اليمن
ساندرا هادجيزافا، قبرص
جون لاندري، كندا
سارة الادريسي، المغرب
لاورا دين، الولايات المتحدة الامريكية
صلاح الدين بن رجب، تونس
ماكس فون دورخيم، المانيا

** مراقبين متوسطي الاجل تم استبدالهم غادروا البعثة مبكرا*

موظفي مركز كارتر

موظفين ميدانيين دوليين

أليكساندر بيك، مدير المكتب الميداني، الولايات المتحدة الامريكية
بينتلي براون، المنسق اللوجيستي، الولايات المتحدة الامريكية
كارولين كولتا، الاتصال الاعلامي، مصر
دافور كورلوكا، المدير الامني، البوسنا
دييدريك فانديويل، خبير سياسي، الولايات المتحدة الامريكية
حسين محي الدين، موظف مالي، السودان
ماريو أورو، منسق مراقبة، ايطاليا
محمد أبو عساكر، نائب مدير المكتب الميداني، فلسطين

انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا

اسامة كمال، محلل قانوني، مصر
باويل جوركزاك، مدير العمليات، بولندا
فيل مكآينيري، موظف امني، استراليا
سعيد صناديقي، محلل انتخابي، لبنان

موظفيين ميدانيين وطنيين

عبدالرؤوف شاتي، مساعد امني
كيفورك دودوميان، مساعد لوجيستي
عبدالرزاق يوسف، سائق بالأقدمية
خليفة نوري، سائق
عبدالوهاب، سائق
محمد عبدالعاطي، سائق
عبدالسلام ابراهيم، مترجم
محمد الميشري، سائق
احمد فكيرين، مترجم
محمد سعداوي، سائق
احمد عون، مساعد امني
سميرة مهدي، مديرة المكتب
علي سعد، سائق
سراج الدين الشيخي، سائق
امحمد بلاعو، مترجم
الصديق محمد، مترجم
احميدة مطري، مترجم
وسام التومي، مساعد حاسوب
ايمان شاكر، مساعد حسابات

موظفي أطلانطا

عليا نعيم، منسق مشروع مساعد، برنامج الديمقراطية
دايفيد كارول، مدير مشروع الديمقراطية
ديبورا هيكس، مساعدة المدير، المكتب الإعلامي
اليزابيث بلاتشا، منسق مشروع مساعد، برنامج الديمقراطية
لاري فرانكيل، موظف التطوير، برامج السلام
نور الكبي، متدربة، برنامج الديمقراطية
راميرو مارتينيز، محلل حسابي، قسم المحاسبة
ساره جونسون، مديرة المشروع ومساعدة المدير، برنامج الديمقراطية
تراسي بويد، مساعد البرنامج، برنامج الديمقراطية
تاينيشا جرين، مساعد البرنامج، برنامج الديمقراطية
ويليام هاسال، منسق مساعد المشروع، برنامج الديمقراطية

الملحق ت
المصطلحات والاختصارات

AoRs	مناطق الاهمية
AU	الاتحاد الافريقي
CSO	منظمة المجتمع المدني
EMB	هيئة ادارة الانتخابات
FPTP	نظام الفائز الأول
GNC	المؤتمر الوطني العام
HCIIP	المفوضية العليا لتطبيق النزاهة والوطنية
HNEC	المفوضية العليا للانتخابات
IDP	شخص نازح
JCP	حزب العدالة والبناء
LAEO	المؤسسة الليبية لمراقبة الانتخابات
LYD	الدينار الليبي
MENA	الشرق الاوسط وشمال افريقيا
MTO	مراقبين متوسطي الاجل
NFA	قوى التحالف الوطنية
NGO	منظمة غير حكومية
NTC	المجلس الوطني الانتقالي
OCV	التصويت خارج البلاد
OPT	المقاطعة الفلسطينية المحتلة
PR	التقديم التناسبي
SSC	اللجنة الامنية العليا
SNTV	الصوت الواحد الغير المتحول
STO	مراقب قصير الاجل
UN	الامم المتحدة
USD	الدولار الامريكي

الملحق ث

التصريحات

NEWS
THE CARTER CENTER
ONE COPENHILL, ATLANTA, GA 30307

للنشر الفوري

27 يونيو 2012

للاتصال في أطلانطا، ديبرا هيكس 5124 420 404 1+

وفي طرابلس، ألكسندر بيك 1087 321 92 218+

مركز كارتر يطلق بعثة محدودة لمراقبة الانتخابات في ليبيا

تلقى مركز كارتر دعوة رسمية من المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، وعليه فقد أطلق بعثة دولية محدودة لمراقبة الانتخابات في ليبيا. وقد تم إرسال عدة فرق من المراقبين الدوليين إلى مناطق مختلفة في ليبيا من أجل مراقبة انتخابات المؤتمر الوطني العام.

وقد رحب الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر بالفرصة التي منحت لمركز كارتر من أجل مراقبة الانتخابات في ليبيا والتي وصفها بالتاريخية والتي تجرى لأول مرة منذ حوالي 50 عاماً. وأضاف في تصريح قال فيه "نأمل أن يساهم وجودنا في إجراء انتخابات آمنة، شفافة وذات مصداقية تساعد الشعب الليبي على تحقيق تطلعاته في ديمقراطية مستدامة".

ستكون مهمة مركز كارتر محدودة في طبيعتها، وذلك نظراً للاعتبارات الأمنية التي تحول دون حرية تنقل المراقبين مما يجعل عملية تقييم العملية الانتخابية غير شاملة. ولكن سيتم مشاركة نتائج وتحليلات المراقبين مع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وعامة الناس بروح من التعاون من أجل تحسين جودة الانتخابات في المستقبل.

إن مراقبين مركز كارتر سيشرفون على المرحلة المتبقية من العملية الانتخابية والتي ستتوج بيوم الاقتراع المقرر إجراؤه في السابع من يوليو 2012. سيرتكز تقييم المراقبين على الاستعدادات الانتخابية والحملات الانتخابية الخاصة بالكيانات السياسية والأفراد والتصويت وعمليات العد وفرز النتائج والطريقة التي يتم بها التعامل مع الطعون. كما سيتم تزويد فريق المراقبين الدوليين بفريق آخر من المراقبين لمدة قصيرة وسيقومون بزيارة مراكز الاقتراع في أنحاء مختلفة في ليبيا أثناء عملية الانتخابات.

يستند تقييم المركز للعملية الانتخابية إلى الإعلان الدستوري المؤقت، والقوانين واللوائح الليبية للانتخابات، والتزامات ليبيا المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية من أجل انتخابات ديمقراطية وبمشاركة سياسية.

إن المراقبين الدوليين التابعين لمركز كارتر جاءوا من ثمان دول مختلفة، منها كندا، قبرص، مصر، ألمانيا، العراق، السودان، الولايات المتحدة الأمريكية واليمن. كما تم تأسيس مركز كارتر في طرابلس في بداية شهر يونيو والذي يضم فريق من الخبراء في مجال مراقبة الانتخابات، إدارة الانتخابات والقوانين الانتخابية. لقد تم اعتماد مركز كارتر من قبل

انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا

المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وبترحيب من ممثلين عن المجلس الوطني الانتقالي، الكيانات السياسية والمجتمع المدني.

فريق مركز كارتر والمراقبين سيقومون بمقابلة ممثلين عن المفوضية العليا للانتخابات، الكيانات السياسية، المرشحين الأفراد، ممثلين عن المجتمع المدني، المراقبين المحليين، ممثلين عن المجتمع الدولي وكذلك ناخبين. مركز كارتر يعمل بشكل محايد ولا ينحاز لأي طرف، ويقوم بتنفيذ أنشطته حسب المعايير الدولية المعمول بها لمراقبة الانتخابات، ووفقاً لإعلان المبادئ لمراقبة الانتخابات والمعتمد من الأمم المتحدة في عام 2005. هذا وقد تم اعتماد مركز كارتر من قبل المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في مايو 2012.

سيقوم المركز بإصدار البيانات الخاصة بملاحظات المرقبين بشكل دوري، وستكون هذه البيانات متوفرة على الموقع الخاص بالمركز www.cartercenter.org

****

"نشر السلام..مكافحة الأمراض..بناء الأمل"

باعتباره منظمة غير حكومية لا تهدف للربح، أسهم مركز كارتر في تحسين حياة الشعوب في أكثر من 70 بلداً حول العالم من خلال حل النزاعات، تشجيع الديمقراطية، حقوق الإنسان والفرص الاقتصادية، مكافحة الأمراض، تطوير العناية بالصحة النفسية، وتعليم المزارعين في الدول النامية على كيفية زيادة انتاج المحاصيل. هذا وقد قام مركز كارتر بمراقبة أكثر من 90 عملية انتخابية في أكثر من 36 دولة حول العالم.

لقد قام الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر وزوجته روزالند بتأسيس مركز كارتر في عام 1982بالشراكة مع جامعة أموري من أجل دعم السلام وتحسين الصحة حول العالم.

انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا

للنشر الفوري
9 يوليو 2012م

للاتصال:
طرابلس، كارولين كولتا 3049 998 91 218+ او press@libya.cceom.org
اطلنطا، ديبورا هايكس 5124 420 404 1+

مركز كارتر يهنيء الليبيين بمناسبة عقد الانتخابات التاريخية

لقد اتاحت انتخابات 7 يوليو فرصة تاريخية لليبيين للتصويت في اقتراع وطني حقيقي لاول مرة في ستة عقود تقريبا. ولقد تشرف مركز كارتر بالدعوة التي وجهت له لمراقبة الانتخابات وهو يهنيء الشعب الليبي والمفوضية الوطنية العليا للانتخابات والمجلس الوطني الانتقالي على تفانيهم وجهودهم لدعم الانتقال الديمقراطي لليبيا.

ان انعقاد الانتخابات يمثل انجازا رائعا يفخر به الليبيين بحق. بالرغم من عدم وجود تجربة للبلد بالانتخابات وانشاء المفوضية العليا للانتخابات في شهر يناير 2012 فقط، فلقد تمكنت مفوضية الانتخابات من اجراء اقتراع في بيئة حساسة سياسيا ومن المرجح ان تكون متقلبة. ويظهر حماس الناخبين الليبيين وموظفي الانتخابات في يوم الانتخاب اهمية تفانيهم والعمل الدؤوب الجاد من اجل انجاح التحول الديمقراطي.

قال الرئيس الامريكي السابق جيمي كارتر بالنيابة عن مركز كارتر " أشكر الشعب الليبي والسلطات الانتقالية علي الحفاوة والترحيب والتعاون التي حظي بها مراقبينا خلال الانتخابات الوطنية يوم السبت، لقد تاثرنا بشدة من التصميم والعزم الوطني الذي

انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا

اظهره الشعب الليبي لبناء ليبيا جديدة ، خالية من الطغيان قادرة على ان تلحق اخيرا باسرة الدول الديمقراطية سعيا للحرية والكرامة والعدالة لكل الناس".

أن عملية الفرز تعد عملية معقدة وستستغرق زمناً من اجل استكمالها في الوقت الذي تستمر فيه عملية الفرز، يشجع مركز كارتر الليبيين على التحلي بالصبر ريثما تنجز المفوضية العليا للانتخابات الفرز وتصدر النتائج الاولية.

على اثر الدعوة الموجهة من المفوضية العليا للانتخابات، انجز مركز كارتر مهمة لمراقبة الانتخابات (محدودة النطاق) معتمدا 45 مراقباً من 21 بلداً وقام بنشر 16 فريقاً من المراقبين في يوم الانتخاب. تجدر الاشارة الى ان الفريق الاساسي وصل في شهر مايو ثم لحقه مراقبين على المدى المتوسط والقصير في يونيو ويوليو من اجل تقييم التحضيرات الانتخابية والاقتراع والعد.

حالت اعتبارات امنية دون نشر المراقبين في بعض المناطق واقتصروا في تحركاتهم بأماكن اخرى لذلك يعتبر تقييم المركز ذا طبيعة محدودة ولا يقدم تقييما شاملا لمصداقية العملية الانتخابية في ليبيا ككل. ان مركز كارتر يشاطر نتائجه وتحليله مع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في روح من التعاون من أجل تحسيين جودة الانتخابات المستقبلية ودعماً للانتقال الناجح الى الديمقراطية. سيصدر المركز تقريرا شاملا حول الملاحظات والتقييمات الانتخابية في وقت لاحق من هذه السنة ويتطلع لحوار بناء ومنفتح مع الشعب الليبي والسلطات الليبية.

في يوم الانتخاب زار المراقبون التابعون لمركز كارتر اكثر من 160 محطة انتخاب في 11 دائرة رئيسية من اجمالي 13 بما فيها فرق في اجدابيا والبيضاء والزاوية وغريان والخمس وبنغازي وسبها وصبراته وطبرق وطرابلس وزوارة.

حدد المجلس الوطني الانتقالي جدولاً طموحاً للانتخابات والذي سعت المفوضية العليا للانتخابات الايفاء به. تم اجراء التدريب ونشر اللوائح في اطار زمني قصير ، لم يستكمل بعض التدريب لموظفي الاقتراع وتم استكمال جوانب هامة من الاطار القانوني في الايام القليلة التي سبقت الانتخابات.

وبالرغم من هذه التحديات ، تم تسليم المواد في الوقت المناسب وتم تسيير محطات الاقتراع بشكل حسن وبكفاءة. ظهر موظفو الاقتراع بانهم تلقوا تدريباً جيداً واجروا الانتخابات بكل حماسة بطريقة محايدة ومهنية.

بدلت المفوضية جهوداً دؤوبة واستثنائية في سبيل اجراء الانتخاب في جميع المواقع رغم الحوادث الامنية في فترة الانتخابات الانية وفي يوم الانتخاب. كانت هناك اعتداءات على مقرات المفوضية العليا للانتخابات في بنغازي وطبرق واجدابيا كما تم الاعتداء على طائرة مروحية عسكرية تستخدمها المفوضية العليا للانتخابات لتسليم مواد الانتخابات مما اسفر عن حالة وفاة واحدة.

ان هذه الاحداث، مقترنة مع الاعتداءات على محطات الاقتراع في بنغازي وقمينيس واجدابيا في يوم الانتخاب، شوهت العملية الانتخابية في هذه المناطق ومع ذلك تمكنت المفوضية من استبدال المواد المتضررة وفتحت نسبة 94% من مراكز الاقتراع ابوابها في صباح يوم الانتخاب. كما تم فتح مراكز اضافية في وقت لاحق من نفس اليوم وفي اليوم التالي.

ظهر الناخبون مصممين على تحدي هذه الافعال الرامية الى تعطيل الانتخابات وتخريبها، وشاركوا بالادلاء باصواتهم.

وردت تقارير مفادها انه في بنغازي قام ناخبون عزل بتشكيل طوق حول محطات الاقتراع لحماية حق جميع الناخبين المسجلين للمشاركة في العملية الانتخابية.

اما في مراكز الاقتراع الواقعة في اماكن اخرى من البلاد والتي زارها مراقبو مركز كارتر فلقد كانت هادئة حيث اصطف الناخبون بكل صبر وفي العديد من الحالات كانوا يبتهجون ويحتفلون بحقهم في التصويت.

ان تأسيس ونمو منظمات المراقبين المحليين كان مشجعا. حيث راقب المراقبون الليبيون العملية في 75% مواقع الاقتراع تقريباً التي زارها مراقبو مركز كارتر.

تجدر الاشارة الى ان اكثر من 1,000 ممثل للكيانات السياسية والمرشحين الافراد سجلوا من اجل مراقبة الانتخابات. وفي الوقت الذي ينضج فيه النظام السياسي والاحزاب السياسية، يشجع مركز كارتر ويحث وكلاء الاحزاب والمراقبين المحليين

على لعب دور فعال وبشكل اكبر في مراقبة الانتخابات من اجل ضبط العمليات الانتخابية وزيادة شفافية ومصداقية التصويت.

يقدم مركز كارتر التوصيات التالية كي تؤخذ بعين الاعتبار في الانتخابات المستقبلية:

- توحيد قانون الانتخابات كي يتضمن اجراءات العد والفرز وكذلك كافة الجوانب الاخرى للاطار القانوني.
- تشجيع بناء توافق للشعب الليبي المتنوع من اجل ضمان نظام انتخابي شاملاً جامعاً و تمثيل عادل لكل مواطنيه.
- تحسين عمل المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ووزارتي الداخلية والدفاع من اجل تنسيق الامن الرسمي للانتخابات وتطوير خطط امنية قوية.
- تطوير اجراءات تسوية الخلافات الانتخابية والهيئات القضائية بما يمكن من العلاج الناجع الفعال للطعون والاستئنافات من طرف الناخبين والمرشحين.
- عند صياغة الدستور الجديد والانتخابات المستقبلية السماح بوقت كاف للتحضيرات والمداولات والمشاورات العامة.
- تطبيق الدروس الهامة المستفادة خلال العملية الانتخابية للمؤتمر الوطني العام على النشاطات الانتخابية المستقبلية ودعم التطور الديمقراطي المستمر لليبيا.

<u>وترد هذه التوصيات في بيان مركز كارتر الكامل:</u>

انجز مركز كارتر تقييم العملية الانتخابية في اطار الاعلان الدستوري المؤقت والقوانين واللوائح الليبية المتعلقة بالانتخابات والتزامات البلد الدولية المتعلقة بالانتخابات الديمقراطية والمشاركة السياسية.

لقد تحصل مركز كارتر على الاعتماد الرسمي من المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في مايو 2012 ورحب به كل من اعضاء المجلس الوطني الانتقالي و الكيانات السياسية والمجتمع المدني. ان مركز كارتر لاينتمي لاي حزب ويقوم بنشاطاته طبقا لاعلان المباديء لمراقبة الانتخابات الدولية المعتمد في الامم المتحدة في عام 2005 .

انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا

يعد مركز كارتر منظمة غير حكومية غير ربحية ، ساعد في تحسين نوعية الحياة لشعوب اكثر من 70 بلدا من خلال حل النزاعات ومناصرة الديمقراطية وحقوق الانسان والفرص الاقتصادية و النهوض بالعناية بالصحة الذهنية وتعليم الفلاحين في الدول النامية بهدف زيادة الانتاج . هذا ولقد راقب مركز كارتر اكثر من 90 انتخابا في 36 دولة. تجدر الاشارة الى ان الرئيس الامريكي السابق جيمي كارتر مع زوجته روزالين اسسا هذا المركز في عام 1982 بالمشاركة مع جامعة ايموري للنهوض بالسلام والصحة في جميع انحاء العالم.

انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا

NEWS
THE CARTER CENTER
ONE COPENHILL, ATLANTA, GA 30307

للنشر الفوري
14 يوليو 2012م
للاتصال:
طرابلس، كارولين كولتا 3049 998 91 218+ او press@libya.cceom.org
اطلنطا، ديبورا هايكس 5124 420 404 1+

مركز كارتر يهنيء الليبيين بمناسبة عقد الانتخابات التاريخية

لقد اتاحت انتخابات 7 يوليو فرصة تاريخية لليبيين للتصويت في اقتراع وطني حقيقي لاول مرة في ستة عقود تقريبا. ولقد تشرف مركز كارتر بالدعوة التي وجهت له لمراقبة الانتخابات وهو يهنيء الشعب الليبي والمفوضية الوطنية العليا للانتخابات والمجلس الوطني الانتقالي على تفانيهم وجهودهم لدعم الانتقال الديمقراطي لليبيا.

ان انعقاد الانتخابات يمثل انجازاً رائعاً يفخر به الليبيين بحق. بالرغم من عدم وجود تجربة للبلد بالانتخابات وانشاء المفوضية العليا للانتخابات في شهر يناير 2012 فقط، فلقد تمكنت مفوضية الانتخابات من إجراء اقتراع في بيئة حساسة سياسياً ومن المرجح أن تكون متقلبة. ويظهر حماس الناخبين الليبيين وموظفي الإنتخابات في يوم الإنتخاب أهمية تفانيهم والعمل الدؤوب الجاد من أجل انجاح التحول الديمقراطى.

قال الرئيس الامريكي السابق جيمي كارتر بالنيابة عن مركز كارتر " أشكر الشعب الليبي والسلطات الانتقالية علي الحفاوة والترحيب والتعاون التي حظي بها مراقبينا خلال الانتخابات الوطنية يوم السبت، لقد تاثرنا بشدة من التصميم والعزم الوطني الذي اظهره الشعب الليبي لبناء ليبيا جديدة ، خالية من الطغيان قادرة على ان تلحق اخيرا باسرة الدول الديمقراطية سعيا للحرية والكرامة والعدالة لكل الناس".

أن عملية الفرز تعد عملية معقدة وستستغرق زمناً من أجل استكمالها في الوقت الذي تستمر فيه عملية الفرز، يشجع مركز كارتر الليبيين على التحلي بالصبر ريثما تنجز المفوضية العليا للانتخابات الفرز وتصدر النتائج الاولية.

على اثر الدعوة الموجهة من المفوضية العليا للانتخابات، أنجز مركز كارتر مهمة لمراقبة الانتخابات (محدودة النطاق) معتمدا 45 مراقباً من 21 بلداً وقام بنشر 16 فريقاً من المراقبين في يوم الانتخاب. تجدر الاشارة الى ان الفريق الاساسي وصل في شهر مايو ثم لحقه مراقبين على المدى المتوسط والقصير في يونيو ويوليو من اجل تقييم التحضيرات الانتخابية والاقتراع والعد.

حالت اعتبارات امنية دون نشر المراقبين في بعض المناطق واقتصروا في تحركاتهم بأماكن اخرى لذلك يعتبر تقييم المركز ذا طبيعة محدودة ولا يقدم تقييما شاملا لمصداقية العملية الانتخابية في ليبيا ككل. ان مركز كارتر يشاطر نتائجه وتحليله مع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في روح من التعاون من أجل تحسيين جودة الانتخابات المستقبلية ودعماً للانتقال الناجح الى الديمقراطية. سيصدر المركز تقريرا شاملا حول الملاحظات والتقييمات الانتخابية في وقت لاحق من هذه السنة ويتطلع لحوار بناء ومنفتح مع الشعب الليبي والسلطات الليبية.

في يوم الانتخاب زار المراقبون التابعون لمركز كارتر اكثر من 160 محطة انتخاب في 11 دائرة رئيسية من اجمالي 13 بما فيها فرق في اجدابيا والبيضاء والزاوية وغريان والخمس وبنغازي وسبها وصبراته وطبرق وطرابلس وزوارة.

حدد المجلس الوطني الانتقالي جدولاً طموحاً للانتخابات والذي سعت المفوضية العليا للانتخابات الايفاء به. تم اجراء التدريب ونشر اللوائح في اطار زمني قصير ، لم يستكمل بعض التدريب لموظفي الاقتراع وتم استكمال جوانب هامة من الاطار القانوني في الايام القليلة التي سبقت الانتخابات.

وبالرغم من هذه التحديات ، تم تسليم المواد في الوقت المناسب وتم تسيير محطات الاقتراع بشكل حسن وبكفاءة. ظهر موظفو الاقتراع بانهم تلقوا تدريباً جيداً واجروا الانتخابات بكل حماسة بطريقة محايدة ومهنية.

بدلت المفوضية جهوداً دؤوبة واستثنائية في سبيل اجراء الانتخاب في جميع المواقع رغم الحوادث الامنية في فترة الانتخابات الانية وفي يوم الانتخاب. كانت هناك اعتداءات على مقرات المفوضية العليا للانتخابات في بنغازي وطبرق واجدابيا كما تم الاعتداء على طائرة مروحية عسكرية تستخدمها المفوضية العليا للانتخابات لتسليم مواد الانتخابات مما اسفر عن حالة وفاة واحدة.

ان هذه الاحداث، مقترنة مع الاعتداءات على محطات الاقتراع في بنغازي وقمينيس واجدابيا في يوم الانتخاب، شوهت العملية الانتخابية في هذه المناطق ومع ذلك تمكنت المفوضية من استبدال المواد المتضررة وفتحت نسبة 94% من مراكز الاقتراع ابوابها في صباح يوم الانتخاب. كما تم فتح مراكز اضافية في وقت لاحق من نفس اليوم وفي اليوم التالي.

ظهر الناخبون مصممين على تحدي هذه الافعال الرامية الى تعطيل الانتخابات وتخريبها، وشاركوا بالادلاء باصواتهم.
وردت تقارير مفادها انه في بنغازي قام ناخبون عزل بتشكيل طوق حول محطات الاقتراع لحماية حق جميع الناخبين المسجلين للمشاركة في العملية الانتخابية.
اما في مراكز الاقتراع الواقعة في اماكن اخرى من البلاد والتي زارها مراقبو مركز كارتر فلقد كانت هادئة حيث اصطف الناخبون بكل صبر وفي العديد من الحالات كانوا يبتهجون ويحتفلون بحقهم في التصويت.

ان تأسيس ونمو منظمات المراقبين المحليين كان مشجعا. حيث راقب المراقبون الليبيون العملية في 75% من مواقع الاقتراع (تقريباً) التي زارها مراقبو مركز كارتر.

تجدر الاشارة الى ان اكثر من 10,000 ممثل للكيانات السياسية والمرشحين الافراد سجلوا من اجل مراقبة الانتخابات. وفي الوقت الذي ينضج فيه النظام السياسي والاحزاب السياسية، يشجع مركز كارتر ويحث وكلاء الاحزاب والمراقبين المحليين على لعب دور فعال وبشكل اكبر في مراقبة الانتخابات من اجل ضبط العمليات الانتخابية وزيادة شفافية ومصداقية التصويت.

يقدم مركز كارتر التوصيات التالية كي تؤخذ بعين الاعتبار في الانتخابات المستقبلية

- توحيد قانون الانتخابات كي يتضمن اجراءات العد والفرز وكذلك كافة الجوانب الاخرى للاطار القانوني.
- تشجيع بناء توافق للشعب الليبي المتنوع من اجل ضمان نظام انتخابي شاملاً جامعاً و تمثيل عادل لكل مواطنيه.
- تحسين عمل المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ووزارتي الداخلية والدفاع من اجل تنسيق الامن الرسمي للانتخابات وتطوير خطط امنية قوية.
- تطوير اجراءات تسوية الخلافات الانتخابية والهيئات القضائية بما يمكن من العلاج الناجع الفعال للطعون والاستئنافات من طرف الناخبين والمرشحين.
- عند صياغة الدستور الجديد والانتخابات المستقبلية السماح بوقت كاف للتحضيرات والمداولات والمشاورات العامة.
- تطبيق الدروس الهامة المستفادة خلال العملية الانتخابية للمؤتمر الوطني العام على النشاطات الانتخابية المستقبلية ودعم التطور الديمقراطي المستمر لليبيا.

وترد هذه التوصيات في بيان مركز كارتر الكامل

انجز مركز كارتر تقييم العملية الانتخابية في اطار الاعلان الدستوري المؤقت والقوانين واللوائح الليبية المتعلقة بالانتخابات والتزامات البلد الدولية المتعلقة بالانتخابات الديمقراطية والمشاركة السياسية.

لقد تحصل مركز كارتر على الاعتماد الرسمي من المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في مايو 2012 ورحب به كل من اعضاء المجلس الوطني الانتقالي و الكيانات السياسية والمجتمع المدني. ان مركز كارتر لاينتمي لاي حزب ويقوم بنشاطاته طبقا لاعلان المباديء لمراقبة الانتخابات الدولية المعتمد في الامم المتحدة في عام 2005 .

"يعد مركز كارتر منظمة غير حكومية غير ربحية ، ساعد في تحسين نوعية الحياة لشعوب اكثر من 70 بلدا من خلال حل النزاعات ومناصرة الديمقراطية وحقوق الانسان والفرص الاقتصادية و النهوض بالعناية بالصحة الذهنية وتعليم الفلاحين في الدول النامية بهدف زيادة الانتاج. هذا ولقد راقب مركز كارتر اكثر من 90 انتخابا في 36 دولة. تجدر الاشارة الى ان الرئيس الامريكي السابق جيمي كارتر مع زوجته روزالين اسسا هذا المركز في عام 1982 بالمشاركة مع جامعة ايموري للنهوض بالسلام والصحة في جميع انحاء العالم."

انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا

THE CARTER CENTER

بيان عن الإستنتاجات الأولية

خلفية سياسية

لقد اتاحت انتخابات السابع من يوليو 2012 فرصة تاريخية لليبيين للتصويت فى اقتراع وطني حقيقي لأول مرة فى ستة عقود تقريباً. خلال حكم العقيد معمر القذافي أرتكز النظام السياسي،بشكل أساسي على المشورة الشعبية ، و لكن في واقع الأمر لم يسمح اطلاقاً بأى نوع من الانتخابات او الاختيار السياسي

جاءت ثورة 17 فبراير 2011 الشعبية ضد نظام القذافي، بعد 42 سنة من الحكم المتسلط انطلقت هذه الثورة كمظاهرة عفوية ضد اعتقال احد محامي حقوق الانسان بالبلاد فى مدينة بنغازي إلا انها سرعان ما انتشرت عبر البلاد. تفاقمت التظاهرات و أدت الى صراع مسلح و تدخل عسكري من الناتو انتهى بموت القذافي في العشرين من اكتوبر عام 2011.

ووعياً منها بالتحديات السياسة والاقتصادية التي قد تواجهها البلاد فى اعقاب هذا النزاع ، قامت المعارضة الليبية بإنشاء مؤسسات مؤقتة يمكن ان تقدم الارشاد والتوجيه وبعض الاستمرارية السياسية . كان أهمها المجلس الوطنى الانتقالى الذى أتخذ أولاً من بنغازى مقراً له ،و انتقل بعد ذلك الى طرابلس عند نهاية النزاع. خلال هذا النزاع، صاغ المجلس الوطنى الانتقالي خارطة طريق لمستقبل البلد السياسى وضع فيها تصوراً للانتخابات الوطنية لخلق جمعية تأسيسية وفى النهاية لصياغة دستور جديد. أن النهاية السريعة لهذا النزاع والتحديات الجسيمة بشأن اقامة دولة جديدة على أنقاض نظام القذافى وغياب الخبرة والتجربة حول تنظيم الانتخابات جعل ليبيا، منذ فترة مبكرة، تطلب المشورة والخبرة الدولية من أجل المساعدة فى تنظيم الانتخابات الوطنية.

حقيقة أن المجلس الوطني الانتقالى تم تعيينه بشكل ذاتي تعنى أنه لم يتمتع إلا بشرعية محدودة. وهيمنت على سلطته القسرية ميليشيات متنافسة تم تشكيلها خلال فترة النزاع، والتي لا تزال تمارس النفوذ والسلطة بصفة كبيرة في كافة أنحاء البلاد. وتفاقمت الخطوط السياسية الخاطئة فى البلاد بشكل أكبر بسبب النعرات القديمة والشبهات بين أقاليمها الثلاث ،طرابلس وبرقة و فزان.

ومع ذلك ،نفذت ليبيا الجزء الأول من خارطة الطريق الاصلية التي وضعها المجلس الوطني الانتقالى بشكل سريع للغاية ، وأعلنت أنه سيتم اجراء االنتخابات مجلس تشريعي وطني خلال فترة 240 يوما من إعلان التحرير، الذي بدوره سيقوم باختيار لجنة كتابة الدستور المؤلفة من 60 عضوا. ظهرت على السطح مجموعة كبيرة من الاحزاب والتجمعات السياسية تمثل اراء متعددة في بما فيها تمثيل واسع للمجتمع المدني.

انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا

في الفترة التي تسبق الانتخابات، شهدت ليبيا حالة من عدم الاستقرار في مناطق معينة من البلاد. الانقسامات التاريخية القديمة بين طرابلس وبرقة، و تهميش أقليات التوبو والطوارق ، بالاضافة الى استمرار وجود قوة الميليشيات المحلية أدى إلى عدد من الحوادث المسلحة في الكفرة، جبال نفوسة ، وأحيانا في جميع المدن الكبرى.

سلطت هذه الحوادث الضوء مرة أخرى على عدم مقدرة الحكومة السيطرة على نحو فعال على القتال بين الجماعات المختلفة داخل البلد.من هذه الصراعات، استمرار المحاولات للحد من سلطة الحكومة المركزية في ليبيا هي من الناحية التاريخية الأكثر أهمية. انشاء المملكة ليبيا في عام 1951 خلق نظاما فيدراليا أعطى قوة كبيرة لمختلف المحافظات. في حين تم التخلي عن هذه الصيغة الاتحادية لصالح شكل وحدوي من الحكومة في عام 1963، انعشت بعض الجماعات داخل برقة فكرة الفدرالية في نهاية الصراع في البلاد في اكتوبر 2011. اخذا حساسية موضوع زيادة الطلب على شكل ما من أشكال الحكم الذاتي لبرقه، أصر المجلس الانتقالي على أن الفيدرالية ليست مناسبة لليبيا في طريقها إلى انشاء مجتمع سياسي.

إن انتخاب الجمعية التأسيسية يقدم اول خطوة اساسية و لكن حساسة فى خروج ليبيا من نزاع دموي الى حكومة ديمقراطية. مازال البلد يواجه تحديات سياسية كبرى في الوقت الذى يسعى فيه الى صياغة دستور جديد يرسم مجتمعاً سياسياً ديمقراطيا يكون لمواطنيه صوتاً ذا مصداقية في عملية صنع القرار للبلد.

الاطار القانوني

من الضروري وضع اطار قانوني شامل لحماية الانتخابات الديمقراطية الحقيقة وتوفير الادارة الناجعة والفاعلة لها، حيث يضمن هذا الاطار بأن تتخذ الدولة كافة التدابير والخطوات الضرورية لصون حقوق الناخبين في المساواة وحرية التعبير والوصول الى اصلاح فاعل. فضلاً عن ذلك يقلص الاطار القانوني السليم الفساد من خلال تشجيع الشفافية وتوفير الاليات لمعالجة الشكاوي.

ان المجلس الانتقالى كان قد وضع جدول زمني طموح من أجل اجراء الانتخابات . وبالنظر للجدول الزمني الضيق للانتخابات كان الاطار القانوني ملائماً ومكّن من اجراء الانتخابات. وباعتبارها دولة موقعة على عدد من المعاهدات الدولية ، التزمت ليبيا بالفعل باحترام وتعزيز العديد من الحقوق المدنية والسياسية الهامة[1]. بالإضافة الى ذلك وفي أعقاب ثورة 17 فبراير 2011م وتشكيل المجلس الوطني الانتقالى ، تم اصدار تشريعات جديدة وتشكل جمعيها الآن ، الاطار القانوني .

ان الاعلان الدستورى كان قد حدد فترة 240 يوماً (عدلت لاحقاً ل 270 يوماً) من اجل اجراء انتخابات المؤتمر الوطنى العام[2] . اصدر قانون الانتخابات الخاص بالمؤتمر الوطنى العام في

[1] ليبيا من الدول الموقعة على الاتفاقيات الدولية التالية أو المعاهدات، من بين أمور أخرى: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) (صدق 70/15/5)، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (صدقت 68/3/7)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) (صدق 89/16/5)، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CPRD) (وقعت 08/1/5)؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (70/15/5))؛ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (اتفاقية مناهضة التعذيب)) (89/16/5)، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

[2] الإعلان الدستوري، المادة 30

28 يناير 2012[3]. ونظراً للتأخير فى انشائها واجهت المفوضية تحدى اجراء الانتخابات فى فترة قصيرة جداً[4]. هذا الجدول الزمني القصير جداً كان له تأثير على تقريباً جميع نواحى العملية الانتخابية فى القانون الانتخابى حتى الاجراءات التنظيمية والتنفيذ العملى للانتخابات.

الدستور الانتقالي

أصدر المجلس الوطني الانتقالى فى شهر أغسطس 2011م أعلاناً دستورياً أبرز فيه أهم الخطوط التوجيهية للفترة الانتقالية[5]. تنص المادة 30 من هذا الاعلان على اصدار القانون بشأن انتخابات المؤتمر الوطنى العام وتعيين المفوضية الوطنية العليا للانتخابات والدعوة لإجراء الانتخابات الخاصة بالمؤتمر الوطنى العام[6]. أول تعديل للدستور صدر في 13 مارس 2012م عدَّل عدة نقاط من المادة 30 بحيث يختار أعضاء المؤتمر الوطني العام (من خارج أعضائه) هيئة تتكون من 60 شخصاً لصياغة الدستور[7]. وقد نص التعديل الثاني للدستور الانتقالى على ان تتألف الهيئة النظامية لصياغة القانون من 20 عضواً من كل من أقاليم ليبيا الثلاثة.

غير أنه بتاريخ 5 يوليو 2012م ، اي يومين قبل تاريخ الانتخابات أصدر المجلس الوطني الانتقالى تعديلاً ثالثاً على الاعلان الدستوري ، في هذه المرة ينص على أن انتخاب الهيئة النظامية لصياغة الدستور سيجري من خلال الاقتراع العام المباشر" اخذاً في عين الاعتبار التنوع الثقافى واللغوي لليبيا". ان هذا التغيير لا يتماشى مع أفضل الاعراف والممارسات الدولية التي تدعو الى عدم استحداث اي تغيرات على الاطار القانوني في غضون الثلاثة أشهر السابقة للانتخابات[8]. ففي هذه الحاله ، يمكن لهذا القرار الأضرار بقدرة الناخبين على فهم ماهية المجلس الذى سوف ينتخون وبالتالي التأثير على حسن اختيارهم.

إن قانون الانتخابات لا يشمل جميع الأحكام التي تنظم العملية الانتخابية. وترك العديد من الأحكام الهامة إلى اللائحة التنفيذية التي أصدرتها المفوضية على مدى فترة أربعة أشهر حتى سبعة أيام قبل يوم الانتخابات[9]. إن قانون الانتخابات الشامل الذي يأخذ في الاعتبار هذه الاجراءات سيساعد في توضيح وتحسين التطابق والانسجام بين القوانين التي تحكم الانتخابات.

النظام الانتخابي:

في حين أن الهدف العام للانتخابات هو تحديد إرادة الشعب وتعزيز حقهم في اختيار حكومتهم الخاصة بهم، فإن النوع المحدد للنظام الانتخابي المختار يعزز أنواعاً مختلفة من التمثيل والسلوك السياسي. فعلى سبيل المثال نظام التمثيل النسبي ذو القائمة المغلقة يشجع ويعزز تطوير أحزاب سياسية قوية تسمح ببناء الائتلافات والتحالفات ولكن على حساب الصلة المباشرة

[3] القانون رقم 4 لعام 2012

[4] تشكلت المفوضية يوم 18 يناير 2012 و باشرت اعمالها في شهر فبراير عام 2012.

[5] المادة 17 من الإعلان الدستوري التي تنص: "إن المجلس الوطني الانتقالي المؤقت هو السلطة العليا في الدولة من ليبيا وتتولى أعمال السيادة العليا بما في ذلك التشريعات ووضع السياسة العامة للدولة".

[6] المادة 30

[7] صدر التعديل الدستوري في 13 مارس.

[8] مارلو، تعزيز الأطر القانونية، ص. 38.

[9] الدليل الواضح على ذلك هو المادة 26 من القانون رقم 4 التي تنص على: "تحدد المفوضية إجراءات عملية الاقتراع والفرز والعد في محطات مراكز الاقتراع"

بين الناخبين وممثليهم المنتخبين .وفي مقابل ذلك فإن نظام الأغلبية يعزز ويشجع الصلة القوية بين الناخب ومرشحه ولكنه لا يشجع على بناء التحالفات أو الائتلافات.

نظراً بالأغلب الى اعتبارات سياسية ، اختار المجلس الوطني الانتقالي تطبيق نظام مختلط متوازي لانتخاب 200 عضو بالمؤتمر الوطني العام. حيث تم انتخاب 120 عضو من خلال نظامي اغلبية : نظام الفائز الاول والصوت الواحد غير المتحول[10] وتم انتخاب الثمانين عضواً المتبقين من الكيانات السياسية المنتخبة من خلال نظام التمثيل النسبي ذى القائمة المغلقة.

ان استخدام الانظمة الانتخابية الثلاثة لانتخابات المؤتمر الوطني العام صّعب فهم العملية على الكيانات السياسية والمرشحين والناخبين. كما ان لها تداعيات على العد والفرز لانه يجب استخدام اجراءات مختلفة لكل نظام. في الوقت الذى يقر فيه مركز كارتر بالاعتبارات السياسية المتنافسة التي يستند اليها اختيار النظام الانتخابي يوصي المركز بعدم استخدام اكثر من نظامين انتخابيين فقط للانتخابات المستقبلية.

حصة المرأة:

تم تطبيق حصة للمرشحات من النساء بالنسبة للثمانين مقعدا والتي ستنتخب عن طريق التمثيل النسبي . وتناوب المرشحون من الرجال والنساء على قوائم الاحزاب عموديا و افقيا[11].لقد تم تقديم التناوب الافقي لضمان التوازن بين المرشحين من الرجال والنساء على هرم الكيانات السياسية , اذا ما كانت تلك الكيانات مرشحة في اكثر من دائرة انتخابية واحدة وقد صمم هذا النظام لتوفير نسبة مئوية أقصاها 50 % من تمثيل النساء في الثمانين مقعداً الخاص بالتمثيل النيابي أي 20 % من مجموع مقاعد المؤتمر الوطني العام غير أن تصميم النظام الانتخابي وهيكلية الحصة لا يضمن المساواة بين الجنسين في المؤتمر. يحث مركز كارتر بشدة على تطبيق اجراءات لضمان تمثيل فعال للمرأة في أي جمعية منتخبة في المستقبل[12].

إدارة الانتخابات

تعتبر الهيئة الانتخابية المستقلة المحايدة ذات أهمية كبيرة في ضمان حق المقترعين وفي إجراء انتخابات حقيقية بكل شفافية و مهنية[13]، تم تأسيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات كهيئة مستقلة للانتخابات بموجب القانون رقم 3 لعام 2012 وهي مسئولة عن إجراء انتخابات المؤتمر الوطني العام، وتضم اللجنة هيئة من احدى عشر عضواً والذين عينوا من قبل المجلس الوطني الانتقالي في السابع من فبراير[14]. يشرف مجلس المفوضية على امانة عامة والتى تتخذ من طرابلس مقراً لها والتى تشرف بدورها على عمل ثلاثة عشر من المكاتب الإدارية الفرعية

[10]القانون رقم 4 لعام 2012 في انتخابات المؤتمر الوطني العام ، المواد 2 و 5 و 6 و 7. القانون 14 لعام 2012 في الدوائر الانتخابية المعدل بالقانون 34 لعام 2012.

[11]القانون رقم 4 لعام 2012 في انتخابات المؤتمر الوطني العام، المادة 15.

[12]لجنة سيداو، التوصية العامة رقم 5، الفقرة 15: "أن الدول قد وضعت استراتيجيات مؤقتة فعالة في محاولة لتحقيق المساواة في المشاركة، وقد تم تنفيذ مجموعة واسعة من التدابير، بما في ذلك تجنيد ومساعدتهن ماليا وتدريب المرشحات، وتعديل الاجراءات الانتخابية ، وتنظيم حملات تستهدف تحقيق المساواة في المشاركة، وتحديد أهداف وحصص عددية، وتهدف إلى تعيين نساء في مناصب عامة مثل الجهاز القضائي أو الفئات الفنية الأخرى التي تلعب دورا أساسيا في الحياة اليومية لجميع المجتمعات. "

[13]الأمم المتحدة لجنة حقوق الإنسان، التعليق العام 25، الفقرة. 20

[14]وفقا لقانون الانتخابات 2012/3، كان يجب في الأصل أن تتألف من 17 عضوا. وقد تم تعيين 15 فقط من 17 عضوا يوم 7 فبراير من عام 2012، ثم في 25 أبريل عام 2012، أعيد تشكيل مجلس المفوضين من قبل المجلس الانتقالي و خُفض عدد المفوضين الى 11. في مايو عام 2012، استقال أحد المفوضين. تم تعيين السيد وسام الصغير في منصب المفوض في 16 يونيو عام 2012.

(مكاتب الدوائر). كل فرع يتكون من خمسة أفراد والذين عينوا من قبل الهيئة وهم مسئولون على تطبيق قرارات المفوضية العليا للانتخابات على مستوى محطات الاقتراع.
وفي يوم الاقتراع فان ما يقارب 38,000 موظف اقتراع اشرفوا على الاقتراع في 6629 محطة انتخابية.
تملك المفوضية سلطات وواجبات ومسئوليات كبيرة فى كل مراحل العملية الانتخابية ؛ فهي الهيئة الوحيدة التى تتولى الإعداد والتنفيذ والإشراف والمراقبة وإعلان نتائج انتخابات المؤتمر الوطني العام[15]. وقد أدى الرئيس والأعضاء اليمين الالزامى أمام المجلس الوطني الانتقالي قبيل البدء في أداء واجباتهم في الثاني عشر من شهر فبراير 2012 تاركاً لهم 128 يوم لتوظيف الكوادر وإنشاء المكاتب وصياغة و اعتماد اللوائح الداخلية وتدريب الكوادر والإعداد لتسجيل الناخبين وتسجيل المرشحين والاعداد ليوم الاقتراع[16]. وبالرغم من عدم وجود خبرات انتخابية سابقة ينبغى تهنئة الى اعضاء المفوضية الوطنية العليا للانتخابات لأدائهم لمسئولياتهم بقدر عال من التفاني والمهنية. مع ذلك فقد تأثرت ادارة الانتخابات سلبا من قبل الإطار الزمني الضيق مع صدور قرارات في بعض الاحيان بعد بداية العمليات المعنية بهذه القرارات[17].

ترسيم الحدود

في تحديد ترسيم الحدود ينبغي أن تصمم الدوائر الانتخاب بطريقة ان المقترعين ممثلون على قدم المساواة في الهيئة التشريعية[18]. لقد تأكد ترسيم الحدود في شهر مايو 2012 أي بعد ثلاث أشهر من اصدار القانون الانتخابي[19]. يحدد القانون الانتخابي النظام الانتخابي وعدد المقاعد التى تم تخصيصها في وقت لاحق للدوائر الانتخابية. من غير المعتاد اقرار النظام الانتخابي وعدد المقاعد ومن ثم محاولة تخصيص دوائر للنظام ؛ ينبغي أن يسير النظام الانتخابي وترسيم الحدود كلاهما جنباً إلى جنب نظراً لكون ترسيم الحدود من أهم المتغيرات في أي نظام انتخابي.

عند قيام المفوضية الوطنية للانتخابات بترسيم حدود الدوائر الانتخابية فهي اخذت في الاعتبار الكثافة السكانية والمساحة الجغرافية والعوامل الاجتماعية والتاريخية وقد تم تشكيل ثلاث عشر منطقة إدارية تضم 73 دائرة انتخابية. الناخبون فى 69 دائرة يقومون بالإدلاء بأصواتهم لمرشح منفرد أو أكثر ليمثلهم في المؤتمر الوطني العام. اما بالنسبة لانتخاب الكيانات السياسية، تم تجميع 73 دائرة انتخابية في 20 دائرة انتخابية والتى سوف تنتخب ما مجموعه 80 عضواً. وفي الوقت الذي نسجل فيه قلقنا من توفير التمثيل الملائم لكل المناطق فان هذا النوع من ترسيم الحدود لا يراعى المعايير الدولية للمساواة[20] .

[15]القانون رقم (3) من عام 2012 بشأن إنشاء المفوضية العليا الوطنية للانتخابات، المادة 3.
[16]الإعلان الدستوري، المادة 30، الفقرة 3، وذكر في الأصل أن الانتخابات يجب ان تتم في غضون 240 يوما بعد الإعلان عن يوم التحرير يوم 23 اكتوبر، 2011.
[17]قرار رقم. 93، بشأن التقدم بشكوى خلال فترة الحملة صدر في 27 يونيو، بعد 9 أيام بعد البدء الرسمى للحملة.
[18]مجلس حقوق الإنسان، التعليق العام 25، الفقرة. 21.
[19]القانون رقم 14
[20]الأمم المتحدة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.المادة 25.

تثقيف الناخب

تعتبر جهود تثقيف الناخب ضرورية لضمان أن الناخب المطلع قادر على ممارسة حقه في الانتخاب بفاعلية[21]. وبما ان هذه الانتخابات هى الاولي خلال خمسين عاماً تقريباً فإن المساعي لتثقيف الناخبين حول أهمية الانتخابات، نوع الانتخابات التى تجري، وتأثير أصواتهم هى ذات أهمية كبيرة. تقع برامج التثقيف الاهلى وتثقيف الناخبين تحت صلاحية المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ولكن الكثير من نشاطاتها المزمع القيام بها قد قيدت بشدة أو ألغيت جراء ضيق الفترة الزمنية.

بدأت في الظهور مبادرات فى منظمات المجتمع المدني مثل حملة " **شارك** " مع التركيز على تشجيع الليبيين للإدلاء بأصواتهم، ولقد قام الكشافة الليبيون والذين دربوا حول كيفية الاقتراع وزودوا بمواد تثقيفية أهلية بتوفير تدريب على مستوي القاعدة وخاصة بين الشباب، ولقد تم أيضا تطوير حملات تثقيف خاصة لاستهداف النساء وقد شجعت حملة " صوتي لها " كل الناخبين لدعم المرشحات من النساء.

ينبغي على هيئات إدارة الانتخابات القادمة أن تكرس مزيد من الموارد والجهود لإجراء حملات اعلامية للناخبين وحملات تثقيف لتعميق فهم الناخبين للعملية وتشجيع زيادة المشاركة في العملية السياسية.

تسجيل الناخبين

تعتبر عملية تسجيل الناخبين وسيلة مهمة لضمان حماية الحق فى الاقتراع يضمن تسجيل الناخبين بطريقة فعالة حق الاقتراع الشامل والمتكافئ بالاضافة الى مزيد من الشفافية في العملية الانتخابية[22]. لابد أن تتوفر عملية التسجيل إلى أكبر عدد ممكن من المواطنين لكنها يمكن ان تكون عرضه لقيود مقبولة[23] .بالرغم ان مركز كارتر لم يراقب تسجيل الناخبين في ليبيا، قام المراقبون وأعضاء الفريق الأساسي بمناقشة عملية التسجيل مع مسئولي المفوضية الوطنية العليا للانتخابات والمراقبين المحليين والناخبين في كل من طرابلس وعلى مستوى الدوائر.

الأهلية للانتخاب

استنادا إلى قانون الانتخاب لحق المواطنين التصويت اذا ما كانوا مواطنين ليبين وأكملوا الثمانية عشر من عمرهم في يوم الانتخاب ولم يدانوا في جناية أو جنحة " أن لم يكن رد لهم اعتبارهم " أو أنهم ليسوا أعضاء في القوات المسلحة[24]. وفي المستقبل ينبغي على المفوضية الوطنية العليا للانتخابات أن تحدد يوم معين فى السنة حيث يعتمد فيه المواطن على اهلية ، من

---

[21] الأمم المتحدة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.المادة 25.

[22] الامم المتحدة لجنة حقوق الإنسان (UNHCR)، التعليق العام 25 على "الحق في المشاركة في الشؤون العامة وحقوق التصويت والحق في المساواة في الحصول على الخدمة العامة"، الفقرة 11؛ الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، المادة 25 (ب).

[23] مجلس حقوق الإنسان، التعليق العام 25، الفقرة.11.

[24] المادة 9 من القانون رقم 4 لعام 2012، والمادة 5 من القرار رقم. 19 من 2012

أجل ألا تربط الأهلية بتاريخ حدث انتخابي يمكن ان يتغير. لقد تم استبعاد العديد من الناخبين الشباب من العملية نظراً لتغيير موعد يوم الاقتراع بعد الانتهاء من فترة التسجيل[25].

العرض والشكاوى

يُسمح للناخبين المسجلين أثناء فترة العرض والشكاوى من 23 إلى 27 مايو بمعاينة لائحة الناخبين حيث سجلوا، ويسمح لهم بالاعتراض امام محكمة الدائرة على تضمين أي فرد لا يعتقدون أنه اهل بالتصويت بالإضافة إلى ذلك لهم الحق في تصحيح تفاصيلهم أو إضافة أسمائهم إذا ما سقط سهواً من عرض لائحة الناخبين، إن وقت عرض قصير لم يسمح للناخبين بطريقة ملائمة لمراجعة السجل وإجراء التصحيحات اللازمة وفي المستقبل ينبغي تمديد موعد العرض للسماح للمواطنين المعنيين من فحص سجل الناخبين وينبغي أن تعطي المحاكم وقتاً أكثر لتدارس الطعون والاستئناف المبنى على أدلة صحيحة.

أرقام التسجيل

أجرى تسجيل الناخبين من 01 إلى 21 مايو 2012 بالرغم من الإطار الزمني القصير فإن ما مجموعه 2,865,937 ناخبا قد تم تسجيلهم يمثلون 82% تقريباً من 3.5 مليون من الذين يحق لهم التصويت استناداً إلى تعداد السكان لعام 2006 وقد اجريت عملية التسجيل في 1540 مركزاً في جميع أنحاء البلاد والتى استعملت بعد ذلك كمراكز اقتراع. 46% من مجموع المسجلين كانوا من النساء.

المرشحون والأحزاب وأجواء الحملة

في الوقت الذي يتم فيه الاعتراف على نحو واسع بمبدأ الحق في الترشيح في الاتفاقيات الاقليمية والدولية فهو ليس حقاً مطلقاً ويمكن ان يكون محدوداً على اساس معايير موضوعية ومقبولة يقررها القانون[26]. تتضمن القيود غير المقبولة على حق الترشيح تلك التي قوامها الانتماء السياسي سواً اكان ذلك في الماضي أو الحاضر[27]. اضافة إلى ذلك تشير مصادر الممارسة الجيدة ان فقدان ذلك الحق ينبغي أن يفرض بعد صدور حكم قضائي من قبل المحكمة[28].

كفل حق الترشح للمناصب العامة لكل ليبي أكمل الحادية والعشرين من عمره على الأقل ويكون متعلماً وليس عضوا في المجلس الانتقالي او الحكومة الانتقالية المؤقتة او المفوضية العليا للانتخابات. اضافة إلى ذلك لا يحق للمرشح ان يكون عضوا سابقا في منصب تنفيذي أو رئيسا للمجلس المحلي أثناء العهد السابق، حدثت عملية تسجيل المرشحين من 01 – 15 من شهر مايو حيث سجل 3,767 مرشحاً أما كمستقلين أو جزء من 377 لائحة تمثل 130 كيانا سياسياً.

---

[25] خلال فترة تسجيل الناخبين، وكان من المتوقع اجراء الانتخابات في 19 يونيو 2012 واقتصر على تسجيل المواطنين الذين سيكون لهم حق التصويت في ذلك التاريخ. بعد إغلاق فترة تسجيل الناخبين، تقرر إجراء الانتخابات في 7 يوليو. ولذلك، تم استبعاد المواطنين المولودين بين 19 يونيو و 7 يوليو 1994 من المشاركة.

[26] العهد الدولي، المادة 25؛ الاتحاد الأفريقي المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب المادة. 13؛ الميثاق العربي لحقوق الإنسان المادة. 24

[27] الأمم المتحدة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.المادة 2

[28] مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان و منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الالتزامات القائمة، ص. 59.

بالرغم من ان المرأة لعبت دوراً ملحوظا أثناء الثورة سجلت 585 امرأة فقط اسمائهن كمرشحات. الأغلبية العظمى للمرشحات من النساء كن ضمن لائحة التمثيل البرلماني، خمسة وثمانون امرأة فقط سجلن كمستقلات.

المفوضية العليا من أجل النزاهة والوطنية

تعتبر المفوضية العليا من أجل النزاهة والوطنية مسئولة على ملفات المرشحين الذين يتقدمون لتقلد أي منصب عام او تباؤت حالياً فى الحكومة الليبية بالاضافة الى المرشحين للمؤتمر الوطني العام. تم تعيين أعضاء المفوضية من قبل أعضاء المجلس الانتقالي[29]: خمسة أعضاء بما فيهم رئيس المفوضية وهم قضاة والأخرون هم محامون واساتذة جامعيون ونشطاء مجتمع مدني وسجناء سياسيون إبان عهد القذافي يمثل الاعضاء مختلف المناطق الجغرافية والمكونات الأثنية للمجتمع الليبي.

توافق أو تستبعد المفوضية العليا من أجل النزاهة والوطنية المرشحين لانتخابات المؤتمر الوطني العام وفقا لمتطلبات ترشيح عدة اوردها القانون[30] .يحق للمرشحين المرفوضين الحق في الطعن في قرارات المفوضية العليا من أجل النزاهة والوطنية امام محكمة الدرجة الأولى في غضون 48 ساعة من صدور أسماء المرشحين من قبل المفوضية العليا للانتخابات[31] وعلى المحكمة أن تصدر حكما في غضون ثلاثة أيام من تلقي الطعن.

تلقت المفوضية العليا من أجل النزاهة والوطنية ما يقرب من 4000 ملف لمرشحي المؤتمر الوطني العام ،و كانت المدة القانونية لدراسة الملفات و اصدار قرار في غضون 12 يوما. أبلغت المفوضية مركز كارتر أنها درست كافة الملفات في ستة أيام فقط. منذ تأسيسها في شباط 2012، قامت المفوضية بانشاء قاعدة بيانات تتضمن معلومات عن أعضاء و متعاونين مع نظام القذافي. وفقا لأعضاء اللجنة، قد جُمعت هذه المعلومات في المقام الأول من مقر المخابرات و الامن السياسي التي سقطت في أيدي الثوار.

وبعد فحص ملفات المرشحين للمؤتمر الوطني العام رفضت المفوضية 306 مترشحاً بعضهم تقدم باستئناف ضذ قرار المفوضية وقامت المحاكم بإرجاع 79 مرشحاً، للمفوضية الحق في إعادة التدقيق ملفات 200 عضو للمؤتمر الوطني العام وذلك بعد انتخابهم من اجل اعادة فحص أهليتهم[32] .ومطلوب من المفوضية أيضا فحص ملف رئيس الوزراء والمسئولين الاخرين المعينين من قبل المؤتمر الوطني العام وكذلك الأعضاء الستين لهيئة صياغة الدستور وكذلك الاعضاء الجدد في المفوضية سوف تحل المفوضية العليا من أجل النزاهة والوطنية في الجلسة الاولى للبرلمان والتى سوف يتم انتخابه بعد المصادقة على الدستور.

[29] مرسوم رقم 16 لعام 2012
[30] القانون 26 لعام 2012 بشأن تشكيل المفوضية العليا من أجل النزاهة والوطنية ، المادتين 8 و 9.
[31] القانون 26 لعام 2012 بشأن تشكيل المفوضية العليا من أجل النزاهة والوطنية ، المادة 13.
[32] القانون 26 لعام 2012 بشأن تشكيل المفوضية العليا من أجل النزاهة والوطنية

أن رفض نسبة مئوية ضئيلة من الملفات المقدمة إلى المفوضية تظهر ضبط نفس ، كما يفي الحق باستئناف قرارات المفوضية أمام المحاكم بالتزامات ليبيا الدولية فيما يتعلق بالمعالجة الفاعلة[33].

فترة الحملة الانتخابية

أعلنت المفوضية العليا للانتخابات (HNEC) القوائم النهائية للمرشحين يوم 18 يونيو عام 2012، اي أقل من ثلاثة أسابيع قبل يوم الانتخابات، الامر الذي لم يترك للمرشحين الا القليل من الوقت لتنظيم حملاتهم الانتخابية. وقد جرت الحملة في الفترة من 18 يونيوالى 5 يوليو. وقد التقي مراقبي مركز كارتر بالكيانات السياسية والمرشحين الفرديين، وحضروا أحداث الحملات الانتخابية، وتابعوا تغطية وسائل الاعلام المحلية لتلك الحملات وقد اجريت تلك الحملات باستخدام الملصقات واللوحات الإعلانية ووسائل الاعلام على الانترنت مثل شبكة التواصل الاجتماعي "الفيسبوك" وبعض الأنشطة الاقل جدوى مثل توزيع المنشورات وعقد الاجتماعات الخاصة. وأفاد المراقبون أن الوسائل الاخيرة قد استخدمت من قبل العديد من المرشحات. ونظمت مجموعات المجتمع المدني المحلية ملتقيات قدم من خلالها المرشحين برامجهم وأجابوا على أسئلة الجمهور.

وأعرب الكثير من الناس الذين تحدثوا مع مراقبي مركز كارتر عن سعادتهم بتمكنهم من التحدث بحرية لم تكن معهودة من قبل وكذلك مشاركتهم في مناقشة الامور السياسة بدون خوف اوترهيب. ووقع عدد من الاحزاب، طواعية، على مدونة سلوك الكيانات السياسية وكان ذلك في أواخر يونيو ولم ترد اية تقارير عن وقوع اشتباكات بين الكيانات السياسية أو المرشحين الأفراد، غير انه قد جرت بعض الاحداث المتفرقة المتمثلة في تمزيق واتلاف بعض الملصقات في بنغازي خلال الأسبوع الأخير من شهر يونيو. ومع اقتراب الانتخابات، لاحظ المراقبون العبث بالملصقات في عدة مدن أخرى، بما في ذلك زوارة والبيضاء ودرنة. ولحق ذلك ملصقات المرشحات على وجه الخصوص ولو ان ملصقات المرشحين هي الاخرى لم تنجو من ذلك. كما لاحظ المراقبون احترام يوم الصمت الانتخابي بشكل كبير، والذي صادف يوم 6 يوليو. وبشكل عام، لاحظ المراقبون ميل نحو تفضيل المرشحين الأفراد أكثر من الأحزاب أو الكيانات السياسية؛ واعرب الناخبون المحتملون بانهم لا يثقون بشكل كبير في الأحزاب السياسية.

يجب ان يراعى في الانتخابات المقبلة تمديد فترة الحملة الانتخابية، بحيث يكون الناخبين في وضع افضل يمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة تكون مبنية على وعي وادراك، ويجب مواصلة الجهود لتثقيف الكيانات السياسية والمرشحين الأفراد بحقوقهم ومسؤولياتهم. وسيكون من المهم بصفة خاصة، المزيد من التدريب بخصوث دور وكلاء المرشحين والأحزاب في ضمان نزاهة ومصداقية العملية الانتخابية.

تمويل الحملات

إن ايجاد نظم متوازنة وشفافة للأحزاب السياسية والمرشحين الافراد، مهمة في سياق مكافحة

[33] العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة 2 (3)، الأمم المتحدة وحقوق الإنسان والانتخابات: كتيب عن الجوانب القانونية والفنية، وحقوق الإنسان فيما يخص الانتخابات، ¨ الفقرة. 114، " أي شخص يدعي بانه حرم من (...) حقوقه السياسية يجب أن يكون له الحق في ان تنظر دعواه من جهة مستقلة واحقيته في التعويض

الفساد[34](وقد اناط قانون الانتخابات هذه المسؤولية إلى المفوضية العليا، ويمنح القانون هذا الجسم صلاحية وضع سقف للإنفاق على أنشطة الحملة الانتخابية لكل مرشح أو كيان سياسي، شريطة الافصاح عن مصادر تمويل تلك الحملات[35] كما انه يحق للمفوضية العليا شطب مرشح أوالغاء نتائج الانتخاب للافراد أو الكيانات السياسية، اذا ثبت أنهما انتهاكا أحكام القانون[36] وفي 16 يونيو عام 2012، قبل يومين فقط من موعد بدء الحملات الانتخابية، أصدرت المفوضية العليا اللوائح المتعلقة بسقف ما ينفق في الحملات الانتخابية [37] .وقد تراوح سقف الإنفاق على حملة الدعاية في الدوائر النسبية ما بين 90,000 دينار ليبي في مرزق إلى 400،000 دينار ليبي في بنغازي. وبالنسبة للدوائر التي تعتمد نظام الاغلبية ، تراوح السقف من 25000 دينار ليبي في تازربو إلى 150،000 في بنغازي. ووفقا للمفوضية العليا، استند تحديد سقف المبالغ التي يمكن إنفاقها على الحملات الانتخابية، على عدد من الناخبين المسجلين، والمنطقة الجغرافية لكل دائرة انتخابية.

ووفقا للقانون الانتخابي، يتعين على المرشحين الفائزين تقديم تقرير مفصل عن دخل الحملة الانتخابية واوجه الانفاق، وذلك في غضون 15 يوما من الإعلان عن النتائج النهائية[38] .في 30 يونيه، اصدرت المفوضية قرارا بشأن إنشاء وحدات مساعدة لمراجعة السجلات المالية للرشحين. وسيتم إنشاء وحدات في كل من الدوائر الفرعية الـ 13 للتحقق من التقارير المالية للمرشحين وتقديم تقرير نهائي للمفوضية العليا[39] . لم تقم المفوضية العليا برصد الانتهاكات المحتملة لقوانين تمويل الحملات الانتخابية خلال فترة الحملة الانتخابية، وبدلا عن ذلك، اقتصرت اجراءاتها على تقييم ما بعد الانتخابات التي انتهت اليها وحدات تدقيق الحسابات. وهذا الاجراء لا يفي بالتزامات المفوضية العليا بشان التحقق من الامتثال لأحكام القانون الانتخابي فيما يتعلق بتمويل الحملة الانتخابية وما ينفق عليها[40].

وأعرب مراقبو مركز كارتر على ان عدد كبير من المرشحين والكيانات السياسية الذين تحدثوا معهم، افادوا بوجود خلط فيما يتعلق بمتطلبات تقرير الحملة المالية.

مشاركة الأقليات

التخلص من التمييز على أساس العرق، اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو السياسية، أو الرأي الآخر، ينظر اليه على نطاق واسع على انه حق أساسي من حقوق الإنسان[41].

[34] اتفاقية مكافحة الفساد المادة 7

[35] القانون رقم 4 لعام 2012 انتخابات المؤتمر الوطني العام، المادة 22.

[36] القانون رقم 4 لعام 2012 انتخابات المؤتمر الوطني العام، المادة 23

[37] المرسوم 85 لعام 2012

[38] رقم 4 لعام 2012 انتخابات المؤتمر الوطني العام، المادة 25.

[39] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة 7 فقرة(3) تنص على أن " يتعين على كل دولة طرف أن تنظر أيضا في اتخاذ التدابير التشريعية والإدارية المناسبة، بما يتفق مع أهداف هذه الاتفاقية وفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، لتعزيز الشفافية في تمويل الترشيحات للانتخابات للمناصب العامة، وعند الاقتضاء، تمويل الأحزاب السياسية

[40] القانون رقم 4 لعام 2012 بشأن انتخابات المؤتمر الوطني العام المواد 20 و 21 و 22 و 23

[41] العهد الدولي المادة (25)

النازحون المحليون (IDP)

لقد ادى الصراع الذي حدث في 2011، الى نزوح عدد كبير من الليبيين من منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة. وحددت المفوضية العليا خمسة مواقع هي: مصراته، تاورغاء، المشاشية القواليش، بني وليد والروميه باعتبارها المصادر الرئيسية للنازحين المحليين. وتم تأسيس أربعة عشر مركزا خاصا في طرابلس وبنغازي، والخمس وسبها وغريان وسرت لتسهيل التسجيل والتصويت للنازحين. ولقد زار مراقبو مركز كارتر مخيمات النازحين في بنغازي وسبها.

الكفرة

شككت مجموعة من المنظمات غير الحكومية المحلية في جنوب ليبيا في تسجيل أكثر من 1000 ناخب في مركزي المنارة وحطين بمقاطعة الكفرة ضمن دائرة اجدابيا. قررت المحكمة الجزئية في الكفرة شطب 1085 ناخب من قائمة الناخبين بالاستناد الى أن الناخبين المشطوب اسماؤهم هم من سكان منطقة أوزو، وبالتالي لا يحملون الجنسية الليبية وفقا للمرسوم رقم 13 الصادر من قبل السلطات الليبية في عام 1998؛ وكذلك المسجلين بدون وثائق هوية، والمسجلين في اكثر من مركز تسجيل ؛ والمنخرطين في المؤسسات العسكرية، أو من حكم عليهم بجناية دون ان يكونوا قد رد اليهم اعتبارهم.

حدد ت المهلة القانونية التي منحها القانون لمن تشطب اسماؤهم من الناخبين لتقديم طعونهم بخمسة أيام من تاريخ صدور قرار المحكمة. وفي 16 يونيو 2012 أبلغت المحكمة الجزئية بالكفرة المفوضية العليا ، بان أيا من الناخبين الذين شطبت اسماؤهم لم يتقدم بالطعن في الحكم. وفي 26 يونيو، أصدرت المفوضية العليا قرارها رقم 92 لعام 2012 بشطب ن 1085 ناخب في الكفرة من قائمة الناخبين، وفي نفس التاريخ، خاطبت المفوضية العليا وزارة التربية طالبة استبدال اللجان المسؤولة عن العملية الانتخابية في مركزي المنارة وحطين بالكفرة.

ولاحظ مركز كارتر ان الشكاوى الأصليه قدمت بعد مضي الإطار الزمني القانوني.ووفقا للقانون كان ينبغي أن تقدم تلك الشكاوي بعد 48 ساعة من نشر قوائم الناخبين الذي جرى بين 23 و 27 مايو[42] . وقد تم تقديم معظم الشكاوى اعتبارا من يوم 2 يونيو. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تأخر المفوضية العليا في اصدار قرارها ، حرم عمليا ،المشطوب اسماؤهم من القوائم الانتخابية من ممارسة حقهم في الاستئناف.و يجب على المفوضية العليا اتخاذ قراراتها في الوقت المناسب لضمان التنفيذ الفعال لتسوية المنازعات والحفاظ على حقوق المواطنين في الطعن. وينبغي ، في المستقبل،على هيئة إدارة الانتخابات ان تولي اهتماما كبيرا لحماية حقوق الأقليات في عملية تسجيل الناخبين.

المجتمع المدني والمراقبة المحلية

وفقا للقانون الدولي العام ، فان الحق في المشاركة في الشؤون العامة هو التزام معترف بها على نطاق واسع [43] .ان الرقابة المحلية المحايدة على الانتخابات، هي وسيلة للمواطنين

[42] المرسوم رقم 72، الصادر في 21 مايو 2012
[43] العهد الدولي المادة (25)

للمشاركة وتعزيز سلامة العمليات الديمقراطية.
لقدُأسست العديد من منظمات المجتمع المدني أثناء النزاع المسلح لدعم المشاريع الإنسانية. وحولت هذه الجماعات، في وقت لاحق،أولوياتها لتعكس اهتمامات ومصالح سياسية، بما في ذلك انتخابات المؤتمر الوطني العام. ونتيجة لذلك، شكلت العديد من جماعات المجتمع المدني شبكات انيطت بها مهمة مراقبة الانتخابات. ووفقا للمفوضية العليا فقد تم اعتماد 11344 من المراقبين المحليين ، جنبا إلى جنب مع مندوبي الكيانات السياسية والمرشحين البالغ عددهم 14304 مندوبا، العديد منهم تم اعتمدهم في فترة تمديد التسجيل. وتعد شبكة شاهد و الجمعية الليبية لمراقبة الانتخابات(LAEO) من اكبر وأنشط الشبكات المحلية لمراقبة الانتخابات حيث غطت "شاهد" جميع الدوائر الـ 13 ، فيما غطت " الجمعية الليبية" 10 دوائر من الـ13 دائرة. وبالإضافة إلى ذلك، قامت العديد من المنظمات بنشر مراقبين على المستوى المحلي.

وقد جرى اعتماد المراقبين الدوليين والمحليين على حد سواء على نحو سلس.و يجب الثناء على جهود المفوضية في تسهيل المشاركة الكاملة للمراقبين المحليين في مجال الحقوق المدنية والسياسية للبلد. وقد عملت المفوضية على تمديد الموعد النهائي للاعتماد من 1 يوليو الى 7 يوليو. وتمت عملية اعتماد المراقبين المحليين بطريقة لا مركزية للسماح بسهولة الاعتماد على المستوى المحلي.

حل النزاعات الانتخابية

ان الاجراءات الفعالة، والواضحة والعادلة لحل وتسوية المنازعات الانتخابية ، تشكل جزءا أساسيا كي تؤدي العملية الانتخابية وظيفتها[44]. ينبغي ان يعطى الناخبين وأصحاب المصالح الأخرين الفرصة ، وان يدركوا انهم لهم دور في جودة العملية ألانتخابية اذا ما ارادوا إذا تحتفظ هذه العملية بمصداقيتها[45]. ان تسوية المنازعات الانتخابية هي واحدة من المسؤوليات الرئيسية التي تناط بلجنة الانتخابات. لقد نأى مفوضي المفوضية العليا بأنفسهم بالاضطلاع بدور قوي في النظر والفصل في الشكاوى الانتخابية لعدة اشهر وفضلوا أن تلجأ الأطراف المتضررة الى النظام القضائي للبت في شكاويهم.

وقد وضع قانون الانتخابات آلية، تعطي الحق للأطراف المعنية في تقديم الشكاوى الانتخابية والطعن في أي مرحلة من مراحل العملية الانتخابية امام المحاكم[46] . على الرغم من أن المحاكم قد تفصل في الشكاوى، يمكن أن تستغرق عملية الاستئناف فترة تصل الى 12 يوما لإصدار حكمها النهائي.و يمكن للعملية ان تحرم الأطراف المتضررة من ايجاد حل في الوقت المناسب، لا سيما ، اذا ما اخذنا في الاعتبار الفترات الانتخابية المضغوطة والمواعيد النهائية

---

[44]العهد الدولي، المادة 2 (3)، كل دولة طرف في هذا العهد تتعهد: **.3**تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد :
أ) بأن تكفل توفير سبيل فعال للتظلم لأي شخص انتهكت حقوقه أو حرياته المعترف بها في هذا العهد، حتى لو صدر الانتهاك عن أشخاص يتصرفون بصفتهم الرسمية،
ب) بأن تكفل لكل متظلم على هذا النحو أن تبت في الحقوق التي يدعى انتهاكها سلطة قضائية أو إدارية أو تشريعية مختصة، أو أية سلطة مختصة أخرى ينص عليها نظام الدولة القانوني، وبأن تنمى إمكانيات التظلم القضائي،
ج) بأن تكفل قيام السلطات المختصة بإنفاذ الأحكام الصادرة لصالح المتظلمين.

[45]لجنة حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ، تعليق عام رقم 32 بشأن العهد الدولي، الفقرة. 25" مفهوم المحاكمة العادلة يشمل ضمان إجراء محاكمة عادلة وعلنية

[46]المادة 31 من القانون رقم 4 لعام 2012 بشأن انتخابات المؤتمر الوطني العام تنص على " ذي مصلحة الحق في الطعن في أي من الإجراءات في أي مرحلة من مراحل العملية الانتخابية في غضون 48 ساعة من تاريخ وقوع الحادث، ويعفى المستأنف من الرسوم القضائية

الصارمة[47].

وأصدرت المفوضية، على مضض، قرارا بتاريخ 27 يونيه، 2012 بإنشاء لجان فرعية في الدوائر الـ13 تختص بالتعامل مع الشكاوى الانتخابية[48] وكل لجنة انتخابية لديها مجموعة من الخيارات يمكن ان تقوم بها بدءا من اتخاذ إجراءات فورية للرد على الشكوى ؛ الى الاحالة على المحكمة الجنائية المتخصصة ، أو إحالة الإمر للمفوضية العليا لمواصلة النظر فيها. ولدى المفوضية العليا سلطة إقصاء المرشحين والكيانات السياسية، أو الناخبين من المشاركة أو إلغاء نتائج أي مركز اقتراع في حالة من ظهور حالات غش أو اية خروقات اخرى[49].

ويبدو ان العديد من الليبيين ليسوا على بينة من حقهم الكامل في تقديم شكاوى تتعلق بالعملية الانتخابية، بما في ذلك رفع دعاوى ضد ما يشكل خرق للعملية الانتخابية. ويمكن للأطراف المعنية الذين يرغبون في تقديم الشكاوى أثناء الاقتراع وفرز الأصوات ان يحصلوا على نماذج شكاوى من مراكز الاقتراع لإحالتها إلى مستويات اعلى بالمقاطعة. وفي كثير من الحالات، يمكن أن يكون هذا امرا صعبا، حيث قد تبعد مراكز الاقتراع مئات الكيلومترات. في حين أن الإجراءات تطلب من موظفي محطة الاقتراع تدوين أي شكاوى في سجلات محطة الاقتراع ، والتعامل مع الشكاوى ذات الطابع الإداري وليس هناك ما يلزمهم بذلك قانونا.

ينص قانون الانتخابات على أن المفوضية العليا للانتخابات يجب ان تتحقق من الامتثال للأحكام المتعلقة بالحملات الانتخابية[50]. ولم تؤسس المفوضية العليا للانتخابات أية آلية لضمان التحقق الاستباقي للحملات الانتخابية ، واعتمدت بدلا من ذلك بشكل رئيسي على الشكاوى المقدمة من الأطراف المعنية[51]. وينبغي لهيئة إدارة الانتخابات الاضطلاع بدور أكبر وأكثر فعالية في الفصل في المنازعات الانتخابية في المستقبل.

الاقتراع

قام مركز كارتر لمراقبة الانتخابات بمهمة مراقبة محدودة، باعتماد "45 "مراقبا من 21 بلدا ونشر 16 فريقا من المراقبين. و زار المراقبون في يوم الانتخابات، أكثر من 160 مركز اقتراع في 11 من 13 دائرة انتخابية، بما في ذلك فرق في اجدابيا، البيضا، الزاوية، غريان، الخمس، بنغازي، سبها، صبراتة، طبرق، طرابلس، وزوارة.

وعلى الرغم من التحديات اللوجستية، تم تسليم المواد الانتخابية في الوقت المناسب لجميع المواقع تقريبا. وفي المناطق التي زارها مراقبو مركز كارتر كان التصويت يجري بشكل منظم و وكانت مراكز الاقتراع تدار بشكل جيد وفعال. وبدا موظفو الاقتراع مدربين تدريبا جيدا وأجريت الانتخابات بحماس و بطريقة محايدة ومهنية.

[47]القانون 28 لعام 2012، بتعديل المادة 32 من القانون رقم 4. على قاضي المحكمة الجزئية الواقع الدائرة الانتخابية في اطارها ان يبت في الطعون المقدمة اليه خلال 48 ساعة. ويجب أن ترفع الطعون المقدمة ضد قرار المحكمة الى المحكمة الابتدائية في غضون خمسة أيام ، وتكون لدى المحكمة خمسة أيام لإصدار حكمها

[48]قرار المفوضية رقم 93 لعام 2012 المتعلقة باللوائح والنظم الخاصة بالفصل في الخلافات الانتخابية وقد صدر مرسوم الشكاوى الانتخابية بعد 10 أيام من بداية فترة الحملة الانتخابية، لذلك ليس هناك آلية للتعامل مع الانتهاكات التي ارتكبت من بداية فترة الحملة الانتخابية حتى بدء العمل بهذا القرار.

[49]القانون رقم. 4 لعام 2012، المادتين 23 و 30

[50]القانون رقم 4 من عام 2012، المادة 23

[51]القرار 93 لعام 2012

بذلت المفوضية العليا جهودا غير عادية لإجراء الاقتراع في جميع المواقع على الرغم من بعض الحوادث الأمنية في فترة ما قبل الانتخابات ويوم الانتخابات. كانت الهجمات على مقر قيادة المفوضية العليا للانتخابات في منطقة بنغازي وطبرق، إجدابيا، وعلى طائرة هليكوبتر عسكرية تستخدمها المفوضية العليا للانتخابات لتسليم مواد الانتخابات، أسفرت عن وفاة شخص واحد. وتزامن مع هذه الحوادث هجمات ضد مراكز الاقتراع في مدينة بنغازي، قمينس، وإجدابيا، في يوم الانتخابات، مما عكر صفو العملية في هذه المناطق. ومع ذلك، كانت المفوضية العليا قادرة على استبدال المواد التالفة، و فتحت أكثر من 94 في المئة من مراكز الاقتراع صباح يوم الانتخابات كما تم افتتاح مراكز إضافية في وقت لاحق، وفي اليوم التالي ليوم الانتخابات.

وبدا الناخبون في بنغازي وإجدابيا مصممون على تحدي جهود عرقلة الانتخابات والمشاركة بالادلاء باصواتهم. ففي مراكز الاقتراع التي زارها مراقبو مركز كارتر في الأماكن الأخرى من البلاد كان الجو هادئا وكان الناخبون يقفون في طوابير بصبر محتفلين بحقهم في الإدلاء بأصواتهم بحرية في كثير من الحالات.

كان الأداء العام لموظفي مراكز الاقتراع جيد، مع وجود تقارير مراقبين تقول أن 98 في المئة منهم إما "جيد" أو "جيد جدا". ونفذت إجراء التصويت بشكل صحيح في 95 في المئة من مراكز الاقتراع التي تمت زيارتها. في الحالات المتبقية، كانت هناك مخالفات محدودة لعدم التحقق من وجود الحبر. وكان مشرفو الطوابير متواجدين في جميع المراكز التي تمت زيارتها مما سهل توزيع الناخبين على نحو سلس ومنظم في مراكز الاقتراع.

ورصد المراقبون الليبيون من شبكات المراقبة المحلية التي أنشئت حديثا العملية في 76 في المئة من مراكز الاقتراع التي زارها مراقبو مركز كارتر. وكان ممثلو الكيانات السياسية أو وكلاء المرشحين الافراد موجود في 60 في المئة. وكلما نضج النظام الديمقراطي ونضجت الأحزاب السياسية ، يشجع المركز وكلاء الأحزاب والمراقبين المحليين على القيام بدور أكثر فعالية في مراقبة الانتخابات من أجل تقديم اشراف مهم لعمليات الاقتراع وزيادة الشفافية والمصداقية للانتخابات.

لم يقم مراقبو مركز كارتر بالإبلاغ عن أي حوادث تخويف أو تدخل في العملية الانتخابية باستثناء الفرق في بنغازي وإجدابيا. ولم يقم المراقبون كذلك بالإبلاغ عن أي أدلة على حدوث تزوير في مراكز الاقتراع التي زاروها في يوم الانتخابات.

ولكن مراقبو مركز كارتر لاحظوا أنه لم يتم الحفاظ على سرية الاقتراع بشكل كاف في 8 في المئة من مراكز الاقتراع ، في الغالب نتيجة لمساعدة الناخبين غير اللائقة أو إلى عدم كفاية تخطيط محطة الاقتراع.

في حين أن العديد من الليبيين بدوا أنهم يفهمون كيفية التصويت ، لاحظت سبعة فرق مختلفة من مراقبي مركز كارتر أن فهم الناخبين للإجراءات كان "ضعيفا" أو "ضعيفا جدا" تمثل هذه التقارير 17 في المئة من جميع مراكز الاقتراع التي تمت زيارتها. وبصفة عامة، فقد أجري الاقتراع في مراكز الاقتراع التي زارها المراقبون وفقا للمعايير الدولية.

التصويت خارج الدولة

أتيحت لليبيين الذين يعيشون في الخارج وفقا للقانون الليبي، فرصة التسجيل والتصويت في انتخابات المؤتمر الوطني العام. وتمكن المواطنون الليبيون في جميع أنحاء العالم التسجيل والتصويت في اليوم نفسه في أي واحد من ستة بلدان اختيرت من قبل المفوضية العليا للانتخابات لتصويت المغتربين: وهي كندا وألمانيا والأردن والإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة. ويأسف مركز كارتر بأن 8043 ناخب فقط في الخارج قاموا بالإدلاء بأصواتهم في هذه الانتخابات التاريخية. وينبغي بذل المزيد من جهود التوعية العامة في الانتخابات المقبلة لتشجيع المواطنين الليبيين على المشاركة وممارسة حقوقهم في المواطنة الكاملة.

في حين أخذت في الحسبان الاعتبارات الجغرافية، هناك تساؤلات حول خيار عدم تمديد رقعة التصويت خارج الدولة إلى بلدان معينة حيث أعداد كبيرة من المواطنين الليبيين يقيمون فيها، كما هو الحال في مصر وتونس. وينبغي بذل الجهود لإعادة النظر في الإجراءات اللازمة لعمليات التصويت خارج الدولة في المستقبل لكفالة المشاركة شاملة قدر الإمكان.

العد والفرز

تلعب عملية العد و الفرز الدقيق والعادل للأصوات بعد الاقتراع دورا لا غنى عنه في ضمان العملية الانتخابية ألديمقراطية والتعبير عن إرادة الناخبين. وحضر مراقبو مركز كارتر عد كامل في 8 مراكز اقتراع فقط . وهذه عينة صغيرة جدا ولا تقدم تقييم دقيق لعملية العد. وبدأت الجدولة في اليوم التالي للانتخابات في مقر المفوضية العليا للانتخابات في طرابلس. وسيصدر مركز كارتر بيانا منفصلا يتناول فيه عملية جدولة وتسوية أي نزاعات انتخابية.

الأمن

وضعت المفوضية العليا للانتخابات جنبا إلى جنب مع وزارة الدفاع، ووزارة الداخلية خطة أمنية ليوم الانتخابات والتي تجمع المكونات المختلفة المتاحة، بما في ذلك أفراد من المجالس العسكرية المحلية، والشرطة، واللجنة الأمنية العليا. و أسندت الخطة المسؤولية عن الأمن في مراكز الاقتراع في المناطق الحضرية للشرطة واللجنة الأمنية العليا، في حين أن المجالس العسكرية والميليشيات التابعة لها هي المسؤولة عن الأمن في مراكز الاقتراع في المناطق الريفية والمسؤولة عن إقامة نقاط التفتيش.

وكانت الاشتباكات المحلية المسلحة في الكفرة، و جبل نفوسة، وغدامس وسبها، فضلا عن المعارضة للعملية الانتخابية، ومعظمها في شرق البلاد، أكبر التحديات التي تواجهها اللجنة الأمنية العليا في توفير بيئة سليمة وآمنة للناخبين للإدلاء بأصواتهم.

وكانت المعارضة للعملية الانتخابية من قبل عدة مجموعات وتصرفاتهم في الشرق السبب الرئيسي وراء تأخر افتتاح مراكز الاقتراع أو اغلاقها بشكل دائم في مناطق معينة. شابت الحوادث ذات الصلة، مثل تدمير المواد الانتخابية في الموقع أو في طريقها إلى مراكز الاقتراع، والهجوم على طائرة الهليكوبتر العسكرية تستخدمها المفوضية العليا للانتخابات ،

والتوغل الى مراكز الاقتراع عملية الانتخابات في هذه المناطق، وربما قد تكون أدت الى تخويف الناخبين مما أدى الى انخفاض نسبة الاقبال بشكل عام.

معلومات أساسية عن بعثة مركز كارتر لمراقبة الانتخابات

قام مركز كارتر بمهمة تقييمة في ليبيا في اواخر مارس 2012. حيث بدأ المركز مهمته المحدودة لمراقبة الانتخابات في مايو 2012 مع وصول فريق أساسي، تلاه نشر مراقبين على المدى المتوسط "10". ورحب مركز كارتر قبل يوم الانتخابات، بوصول مراقبين على المدى القصير الذي كثف من وجود مركز كارتر في ليبيا في يوم الانتخابات، والذي لا يزال محدودا في التغطية الجغرافية وعدد السكان بسبب المخاوف الأمنية. وأهداف أنشطة مركز كارتر لمراقبة الانتخابات في ليبيا هي: أ) نشر في نتائج المراقبة وتحليل الاطار الانتخابي لتحسين نوعية الانتخابات المقبلة، ب) الدعوة لعملية انتخابية تكون ذات مصداقية وشفافة وخالية من العنف، و ج) إظهار الاهتمام والدعم الدولي للانتخابات.

لملحق ج
شكر وتقدير

الفريق	الاسم	القاعدة
مراقب قصير الاجل1 طرابلس	جون ستريملاو	طرابلس
	ديرك فانديويل	
مراقب قصير الاجل2 طرابلس	ليكساندر بيك	طرابلس
	ساره جونسون	
مراقب قصير الاجل3 طرابلس	فريق متبدل رئيسي/ اطلانطا	طرابلس
	فريق متبدل رئيسي/ اطلانطا	
مراقب قصير الاجل4 طرابلس	سلمى الشريف	طرابلس
	صلاح الدين بن رجب	
مراقب قصير الاجل5 العزيزية	سارة الادريسي	طرابلس
	جاك باكيت	
مراقب قصير الاجل6 الزاوية	لاورا دين	صبراتة
	سالم بن سلامة	
مراقب قصير الاجل7 زوارة	بيرين اركون	صبراتة
	انيس سامالي	
مراقب قصير الاجل8 مصراته	عياد خيخال	مصراته
	سولفي كراوس	
مراقب قصير الاجل9 الخمس	سعيد المرجبي	مصراته
	كريستا مويلر	
مراقب قصير الاجل10 بنغازي	روزميري كيرنز	بنغازي
	وليد م. م صالحي	
مراقب قصير الاجل11 بنغازي	دانييل سيرور	بنغازي
	سيدني كويرام	
مراقب قصير الاجل12 اجدابيا	كريس بلانشارد	اجدابيا
	فاترهام يوسف	
مراقب قصير الاجل13 البيضاء	ساندرا هادجيسافا	البيضاء
	مظفر حسين	
مراقب قصير الاجل14 طبرق	سونيا نجا	طبرق
	ماكس فون دوركخيم	
مراقب قصير الاجل15 سبها	اسامة مفتاح	سبها
	نيكولاس جهر	
مراقب قصير الاجل16 غريان	لوري شورترايد	غريان
	جون لاندري	

الفريق الرئيسي الاضافي وموظفي اطلانطا راقبوا في مناطق مجاورة لطرابلس بما سمح به الوقت.

الملحق ح
قوائم المراجعة
فتح باب الاقتراع

Opening

Required questions are marked with a *.

Submitter/Team Name	
Observation Time	
2. Team Number: *	
3. Constituency: *	
4. Town: *	
5. Polling Station Code: *	
6. Number of Registered Voters: *	
7. Polling Station Type: *	☐ Male ☐ Female ☐ Male IDP ☐ Female IDP
8. Arrival Time: *	
9. Departure Time: *	
10. Was the polling center (PC) readily accessible for all participants? *	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
11. Were participants free from adverse influence outside the PC: *	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
ANSWER ONLY IF Question #11 is equal to "No" 12. Select the type of adverse influence that occurred.	☐ Active Campaigning ☐ Disorderly/Chaotic ☐ Violence ☐ Intimidation ☐ Other
ANSWER ONLY IF Question #11 is equal to "No" 13. Briefly explain the details of the adverse influence that occured: *	
14. Were female police present at the PC? *	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
15. Were the exhibition lists made available to voters? *	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
16. Were queue controllers present to assist voters? *	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
17. How would you characterize queue management: *	☐ Very Good ☐ Good ☐ Poor ☐ Very Poor ☐ N/A
18. Did the polling station (PS) open on time? *	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
ANSWER ONLY IF Question #18 is equal to "No" 19. Mark time of opening. *	☐ Within 30 min ☐ Within 31 min - 1 hr ☐ More than 1 hour ☐ Did not open
ANSWER ONLY IF Question #18 is equal to "No" 20. Why did the polling station open late?	☐ Lack of materials ☐ Lack of polling workers ☐ Presiding PSM not present ☐ Other
ANSWER ONLY IF Question #20 includes "Other" 21. If "Other" reason, please explain. *	
22. Were ALL sensitive/essential electoral material available in sufficient quantities?	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
ANSWER ONLY IF Question #22 is equal to "No" 23. Specify which materials are missing.	☐ Ballot Papers ☐ Voters' Lists ☐ Official HNEC Stamp ☐ Forms ☐ Indelible Ink ☐ Ballot Box Seals ☐ Ballot Boxes ☐ Voting Screens
24. Were ALL procedures implemented correctly? *	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
ANSWER ONLY IF Question #24 is equal to "No" 25. Please select the procedures that were NOT correctly followed by polling staff.	☐ Removal of campaign material ☐ Complete forms ☐ Show empty ballot box ☐ Read aloud serial numbers ☐ Seal ballot box ☐ Other
ANSWER ONLY IF Question #25 includes "Other" 26. If "Other", please explain. *	
27. Was the opening of the PS free from interference? *	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
ANSWER ONLY IF Question #27 is equal to "No" 28. Who was involved in this interference?	☐ Election Officials ☐ Voter ☐ Security Officials ☐ International Observers ☐ National Observers ☐ Candidate Agents ☐ Other
ANSWER ONLY IF Question #28 includes "Other" 29. Who was the "other" actor involved in the interference? *	
ANSWER ONLY IF Question #27 is equal to "No" 30. What type(s) of interference occurred:	☐ Active Campaigning ☐ Violence ☐ Intimidation ☐ Created Disturbance ☐ Taking over poll work ☐ Other
ANSWER ONLY IF Question #30 includes "Other" 31. What was the "Other" type of interference? *	

(التالي)

انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا

فتح باب الاقتراع (تابع)

ANSWER ONLY IF Question #27 is equal to "No" 32. Did the PSM take appropriate action in response to the interference? *	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
33. How many total poll workers are present?	
34. How many poll workers in the PS are women? *	
35. How many political entity/candidate agents are present inside the PS? *	
36. Which parties do they represent?	☐ Coalition of National Forces ☐ Libyan National Front ☐ Al Watan ☐ Justice and Construction ☐ Other ☐ N/A
ANSWER ONLY IF Question #36 includes "Other" 37. What other political party/parties are present? *	
38. How many political entity/candidate agents are women? *	
39. How many national observers are present in the PS? *	
40. Which organization(s) do they represent?	☐ LAEO ☐ Shahed ☐ Other ☐ N/A
ANSWER ONLY IF Question #40 includes "Other" 41. What is the "Other" organization represented? *	
42. How many national observers are women? *	
43. Were all authorized groups free from unreasonable restrictions on their work? *	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
ANSWER ONLY IF Question #43 is equal to "No" 44. Which actor(s) had their work restricted?	☐ Candidate Agents ☐ National Observers ☐ International Observers ☐ Members of the Media
45. Was the process free from any official complaints lodged at the PS up to your departure? *	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
ANSWER ONLY IF Question #45 is equal to "No" 46. Who was the complainant?	☐ Candidate Agents ☐ Voter ☐ Other
ANSWER ONLY IF Question #46 includes "Other" 47. Who was the "Other" complainant? *	
ANSWER ONLY IF Question #45 is equal to "No" 48. Was the complaint form available at the PS? *	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
ANSWER ONLY IF Question #45 is equal to "No" 49. Was the complaint addressed by the polling station staff? *	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
50. How would you evaluate candidate agents performance of their role? *	☐ Very Good ☐ Good ☐ Poor ☐ Very Poor ☐ N/A
51. How would you evaluate the domestic observers' performance of their role?	☐ Very Good ☐ Good ☐ Poor ☐ Very Poor ☐ N/A
52. How would you evaluate the Polling Station Staff performance? *	☐ Very Good ☐ Good ☐ Poor ☐ Very Poor ☐ N/A
53. How would you evaluate the Polling Station overall? *	☐ Very Good ☐ Good ☐ Poor ☐ Very Poor ☐ N/A
54. Other Comments. *	
55. Form Start Time	
56. Old Locality	
57. Old State	
58. Old Country	
59. Old Full Address	

الاقتراع

Polling

Required questions are marked with a *.

Submitter/Team Name	
Observation Time	
2. Team Number:	
3. Constituency:	
4. Town:	
5. Polling Station Code:	
6. Number of Registered Voters:	
7. Polling Station Type:	☐ Male ☐ Female ☐ Male IDP ☐ Female IDP
8. Arrival Time:	
9. Departure Time:	
10. Was the polling center (PC) readily accessible for all participants?	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
11. Were participants free from adverse influence outside the PC:	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
ANSWER ONLY IF Question #11 is equal to "No" 12. Select the type of adverse influence that occurred.	☐ Active Campaigning ☐ Disorderly/Chaotic ☐ Violence ☐ Intimidation ☐ Other
ANSWER ONLY IF Question #11 is equal to "No" 13. Briefly explain the details of the adverse influence that occured: *	
14. Were female police present at the PC?	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
15. Were the exhibition lists made available to voters?	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
16. Were queue controllers present to assist voters?	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
17. How would you characterize queue management:	☐ Very Good ☐ Good ☐ Poor ☐ Very Poor ☐ N/A
18. Were all PS staff present? *	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
ANSWER ONLY IF Question #18 is equal to "No" 19. Please specify which PS staff are absent.	☐ Ballot Box Contrlr/Ink Officer ☐ Identification Officer ☐ Ballot Paper Issuer ☐ PS Manager
20. How many total poll workers are present?	
21. How many poll workers in the PS are women?	
22. Were ALL sensitive/essential electoral material available in sufficient quantities?	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
ANSWER ONLY IF Question #22 is equal to "No" 23. Specify which materials are missing.	☐ Ballot Papers ☐ Voters' Lists ☐ Official HNEC Stamp ☐ Forms ☐ Indelible Ink ☐ Ballot Box Seals ☐ Ballot Boxes ☐ Voting Screens
24. Were polling procedures being implemented correctly? *	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
ANSWER ONLY IF Question #24 is equal to "No" 25. Mark those procedures in error:	☐ Voter Identification ☐ Ink checking ☐ Signing Voters List ☐ Ballot Stamp ☐ Ink voter fingers
26. Was voting conducted in secret? *	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
ANSWER ONLY IF Question #26 is equal to "No" 27. Which factor(s) compromised the secrecy of the vote?	☐ PS layout ☐ Overcrowding ☐ Voter disclosure ☐ Inadequate polling booths ☐ Inapprop. voter assistance ☐ Other
28. Was voting free from evidence of fraud? *	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
ANSWER ONLY IF Question #28 is equal to "No" 29. What evidence of fraud did you witness?	☐ Corrupt PS staff ☐ Ballot Stuffing ☐ Multiple voting ☐ Vote buying ☐ Carousel voting ☐ Voter impersonation ☐ Ineligible Voter Voting ☐ Other
ANSWER ONLY IF Question #29 includes "Other" 30. Please describe the "Other" instance of fraud. *	
31. Were all vote ballots cast individually? *	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
ANSWER ONLY IF Question #31 is equal to "No" 32. Please specify what type of non-individual voting took place.	☐ Multiple voting ☐ Proxy voting ☐ Group voting

(التالي)

انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا

الاقتراع (تابع)

33. Did the voting process run with no interruptions until your arrival?	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
ANSWER ONLY IF Question #33 is equal to "No" 34. Please specify the type of interruption that took place.	☐ Violence ☐ Other ☐ Lack of materials ☐ Polling staff confusion
ANSWER ONLY IF Question #34 includes "Other" 35. What was the "Other" interruption? *	
36. Were voters free from any adverse influence that would affect their choice or participation inside the PS?	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
ANSWER ONLY IF Question #36 is equal to "No" 37. Please mark all instances of adverse influence that apply.	☐ Active Campaigning ☐ Disorderly/Chaotic ☐ Violence ☐ Intimidation ☐ Other
ANSWER ONLY IF Question #37 includes "Other" 38. Please describe the "Other" instance of adverse influence. *	
39. Were all prospective voters allowed to cast a vote? *	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
ANSWER ONLY IF Question #39 is equal to "No" 40. If NO, why not?	☐ Not on voter list ☐ Did not have ID ☐ Eligibility challenged ☐ No Voters Card ☐ Other
ANSWER ONLY IF Question #40 includes "Other" 41. Please explain the "Other" reason prospective voters were not allowed to cast a vote. *	
ANSWER ONLY IF Question #40 includes "Not on voter list" 42. If NOT ON VOTER LIST: In general, were the procedures for handling voters who did not appear on the voters list correctly followed? (if NO, explain in comments) *	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
ANSWER ONLY IF Question #42 is equal to "No" 43. If not, please explain. *	
44. Was the polling process free from interference? *	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
ANSWER ONLY IF Question #44 is equal to "No" 45. If NO, who was involved in this interference?	☐ Election Officials ☐ Voter ☐ Security Officials ☐ International Observers ☐ National Observers ☐ Candidate Agents ☐ Other
ANSWER ONLY IF Question #45 includes "Other" 46. Who was the "other" actor involved in the interference? *	
ANSWER ONLY IF Question #44 is equal to "No" 47. What type(s) of interference occurred:	☐ Active Campaigning ☐ Violence ☐ Intimidation ☐ Created Disturbance ☐ Taking over poll work ☐ Other
ANSWER ONLY IF Question #47 includes "Other" 48. What was the "Other" type of interference? *	
49. At the time you left the polling station, how many voters had cast their votes? *	
50. How many political entity/candidate agents are present inside the PS?	
51. Which parties do they represent?	☐ Coalition of National Forces ☐ Libyan National Front ☐ Al Watan ☐ Justice and Construction ☐ Other ☐ N/A
ANSWER ONLY IF Question #51 includes "Other" 52. What other political party/parties are present? *	
53. How many political entity/candidate agents are women?	
54. How many national observers are present in the PS?	
55. Which organization(s) do they represent?	☐ LAEO ☐ Shahed ☐ Other ☐ N/A
ANSWER ONLY IF Question #55 includes "Other" 56. What is the "Other" organization represented? *	
57. How many national observers are women?	
58. Were all authorized groups free from unreasonable restrictions on their work?	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
ANSWER ONLY IF Question #58 is equal to "No" 59. If no, what was the nature of the restriction? *	

(التالي)

انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا

الاقتراع (تابع)

ANSWER ONLY IF Question #58 is equal to "No" 60. Which actor(s) had their work restricted?	☐ Candidate Agents ☐ National Observers ☐ International Observers ☐ Members of the Media
61. Was the process free from any official complaints lodged at the PS up to your departure?	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
ANSWER ONLY IF Question #61 is equal to "No" 62. Who was the complainant?	☐ Candidate Agents ☐ Voter ☐ Other
ANSWER ONLY IF Question #62 includes "Other" 63. Who was the "Other" complainant? *	
ANSWER ONLY IF Question #61 is equal to "No" 64. What was the nature of the complaint? *	
ANSWER ONLY IF Question #61 is equal to "No" 65. Was the complaint form available at the PS? *	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
ANSWER ONLY IF Question #61 is equal to "No" 66. Did the PS official make efforts to resolve the complaint? *	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
67. How would you evaluate voters' understanding of voting procedures?	☐ Very Good ☐ Good ☐ Poor ☐ Very Poor ☐ N/A
68. How would you evaluate candidate agents performance of their role?	☐ Very Good ☐ Good ☐ Poor ☐ Very Poor ☐ N/A
69. How would you evaluate the domestic observers' performance of their role?	☐ Very Good ☐ Good ☐ Poor ☐ Very Poor ☐ N/A
70. How would you evaluate the Polling Station Staff performance?	☐ Very Good ☐ Good ☐ Poor ☐ Very Poor ☐ N/A
71. How would you evaluate the Polling Station overall?	☐ Very Good ☐ Good ☐ Poor ☐ Very Poor ☐ N/A
72. Other Comments.	
73. Form Start Time	
74. Old Locality	
75. Old State	
76. Old Country	
77. Old Full Address	

انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا

اغلاق باب الاقتراع

Closing and Counting

Required questions are marked with a *.

Submitter/Team Name	
Observation Time	
2. Team Number: *	
3. Constituency: *	
4. Town: *	
5. Polling Station Code: *	
6. Number of Registered Voters: *	
7. Polling Station Type: *	☐ Male ☐ Female ☐ Male IDP ☐ Female IDP
8. Arrival Time: *	
9. Departure Time: *	
10. Was the polling center (PC) readily accessible for all participants? *	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
11. Were participants free from adverse influence outside the PC: *	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
ANSWER ONLY IF Question #11 is equal to "No" 12. Select the type of adverse influence that occurred.	☐ Active Campaigning ☐ Disorderly/Chaotic ☐ Violence ☐ Intimidation ☐ Other
ANSWER ONLY IF Question #11 is equal to "No" 13. Briefly explain the details of the adverse influence that occured: *	
14. Were female police present at the PC? *	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
15. Were the exhibition lists made available to voters? *	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
16. Were queue controllers present to assist voters? *	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
17. How would you characterize queue management: *	☐ Very Good ☐ Good ☐ Poor ☐ Very Poor ☐ N/A
18. What time did the polling station (PS) close? *	
19. Were all voters in line at closing allowed to vote? *	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
20. Were ALL Closing procedures correctly implemented? *	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
ANSWER ONLY IF Question #20 is equal to "No" 21. Which closing procedures were not correctly implemented?	☐ Sealing the Ballot box ☐ Counting Spoiled Ballots ☐ Counting Cancelled Ballots ☐ Counting Unused Ballots ☐ Fill Reconciliation Form
22. Were accredited groups given access in accordance with procedures? *	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
ANSWER ONLY IF Question #22 is equal to "No" 23. Mark which groups were restricted access:	☐ Candidate Agents ☐ National Observers ☐ International Observers ☐ Media ☐ Security Officials
24. Were all polling related activities completed prior to the start of counting? *	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
25. Were all SORTING and COUNTING procedures implemented correctly? *	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
ANSWER ONLY IF Question #25 is equal to "No" 26. If NO, mark those procedures in error:	☐ Empty Ballot Box ☐ Use 1 bundle at a time ☐ Sort by Candidate ☐ Sort Invalid Votes ☐ Count Ballots per Candidate ☐ Fill Results Form
27. Did polling staff use an ink pen to complete the results form? *	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
28. Did all candidate agents receive a copy of the results form? *	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
29. Were all sensitive materials secured for transportation? *	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
ANSWER ONLY IF Question #29 is equal to "No" 30. If NO, please mark which ones were not secured:	☐ Receipt Form ☐ Results Form ☐ Used Ballots ☐ Voters' List ☐ Unused Ballots
31. Was the closing and/or counting process completed in a timely manner (i.e. free from being suspended or interrupted)? *	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
ANSWER ONLY IF Question #31 is equal to "No" 32. If the closing and counting process was suspended, for how long was the process suspended? *	

(التالي)

انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا

اغلاق باب الاقتراع (تابع)

ANSWER ONLY IF Question #31 is equal to "No" 33. If the process was suspended, were the sensitive materials secured during this time? *	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
34. Was the counting process free from interference? *	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
ANSWER ONLY IF Question #34 is equal to "No" 35. Who was involved in this interference?	☐ Election Officials ☐ Voter ☐ Security Officials ☐ International Observers ☐ National Observers ☐ Candidate Agents ☐ Other
ANSWER ONLY IF Question #35 includes "Other" 36. Who was the "other" actor involved in the interference? *	
ANSWER ONLY IF Question #34 is equal to "No" 37. What type(s) of interference occurred:	☐ Active Campaigning ☐ Violence ☐ Intimidation ☐ Created Disturbance ☐ Taking over poll work ☐ Other
ANSWER ONLY IF Question #37 includes "Other" 38. What was the "Other" type of interference? *	
ANSWER ONLY IF Question #34 is equal to "No" 39. Did the PSM take appropriate action in response to the interference? *	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
40. How many total poll workers are present? *	
41. How many poll workers in the PS are women? *	
42. How many political entity/candidate agents are present inside the PS? *	
43. Which parties do they represent?	☐ Coalition of National Forces ☐ Libyan National Front ☐ Al Watan ☐ Justice and Construction ☐ Other ☐ N/A
ANSWER ONLY IF Question #43 includes "Other" 44. What other political party/parties are present? *	
ANSWER ONLY IF Question #42 is greater than or equal to "1" 45. How many political entity/candidate agents are women? *	
46. How many national observers are present in the PS? *	
47. Which organization(s) do they represent?	☐ LAEO ☐ Shahed ☐ Other ☐ N/A
ANSWER ONLY IF Question #47 includes "Other" 48. What is the "Other" organization represented? *	
49. How many national observers are women? *	
50. Were all authorized groups free from unreasonable restrictions on their work? *	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
ANSWER ONLY IF Question #50 is equal to "No" 51. If no, what was the nature of the restriction? *	
52. Was the process free from any official complaints lodged at the PS up to your departure? *	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
ANSWER ONLY IF Question #52 is equal to "No" 53. Who was the complainant?	☐ Candidate Agents ☐ Voter ☐ Other
ANSWER ONLY IF Question #53 includes "Other" 54. Who was the "Other" complainant? *	
ANSWER ONLY IF Question #52 is equal to "No" 55. What was the nature of the complaint? *	
ANSWER ONLY IF Question #52 is equal to "No" 56. Was the complaint form available at the PS? *	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
ANSWER ONLY IF Question #52 is equal to "No" 57. Did the PS official make efforts to resolve the complaint? *	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
58. Do the polling staff appear to be trained in the counting process? *	☐ Yes ☐ No ☐ D/K ☐ N/A
59. From the PR Ballot Results form, how many TOTAL PR ballots were cast? *	
60. From the PR Ballot Results form, what is the TOTAL number of VALID ballots cast? *	
61. From the PR Ballot Results form, what is the TOTAL number of INVALID ballots cast? *	

(التالي)

انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا

اغلاق باب الاقتراع (تابع)

62. From the PR Ballot Results form, what is the TOTAL number of CANCELLED ballots? *	
63. From the PR Ballot Results form, what is the TOTAL number of UNUSED ballots? *	
64. From the Majoritarian Ballot Results form, what is the TOTAL number of ballots cast? *	
65. From the Majoritarian Ballot Results form, what is the TOTAL number of VALID ballots cast? *	
66. From the Majoritarian Ballot Results form, what is the TOTAL number of INVALID ballots cast? *	
67. From the Majoritarian Ballot Results form, what is the TOTAL number of CANCELED ballots? *	
68. From the Majoritarian Ballot Results form, what is the TOTAL number of UNUSED ballots? *	
69. How would you evaluate voters' understanding of voting procedures? *	☐ Very Good ☐ Good ☐ Poor ☐ Very Poor ☐ N/A
70. How would you evaluate candidate agents performance of their role? *	☐ Very Good ☐ Good ☐ Poor ☐ Very Poor ☐ N/A
71. How would you evaluate the domestic observers' performance of their role? *	☐ Very Good ☐ Good ☐ Poor ☐ Very Poor ☐ N/A
72. How would you evaluate the Polling Station Staff performance? *	☐ Very Good ☐ Good ☐ Poor ☐ Very Poor ☐ N/A
73. How would you evaluate the Polling Station overall? *	☐ Very Good ☐ Good ☐ Poor ☐ Very Poor ☐ N/A
74. Other Comments. *	
75. Form Start Time	
76. Old Locality	
77. Old State	
78. Old Country	
79. Old Full Address	

الملحق خ
النتائج الرسمية
المقاعد التي فازت بأغلبية الأصوات (120)

الدائرة الانتخابية الفرعية	اسم المرشح	عدد الأصوات	نسبة الأصوات
الدائرة الانتخابية 1: طبرق			
طبرق	عبدالصادق حمد عبدالسيد الصويدق	7,879	17.89%
طبرق	عثمان ادريس اكريم راقي	3,863	8.77%
طبرق	محمد يونس احمد المنفي	3,171	7.20%
القبة	عبدالكريم فرج حسين ادم	4,315	40.49%
درنة	حسن اسويحل عبدالله استيتة	13,807	39.34%
درنة	عبدالفتاح خليفة ارواق الشلوى	3,936	11.21%
الدائرة الانتخابية 2: البيضاء			
شحات	فوزي رجب العقاب عبدالله	4,196	31.66%
البيضاء	عبدربه يوسف بوبريق ميكائيل	5,445	13.89%
البيضاء	عبدالحفيظ محمد حمد الدائخ	3,285	8.38%
المرج	عزالدين محمد يونس يحيى	2,353	12.44%
المرج	الشريف الوافي محمد علي	1,658	8.76%
قصر ليبيا	عبدالعالي انور محمود المرتضى	1,144	13.98%
الدائرة الانتخابية 3: بنغازي			
بنغازي	صالح بشير صالح اجعودة	40,207	22.61%
بنغازي	سليمان عوض فرج زوبى	34,975	19.67%
بنغازي	محمد خليل احمد الزروق	5,634	3.17%
بنغازي	احمد محمدعلي يوسف لنقي	3,286	1.85%
بنغازي	فرج سعد فرج ساسي الورفلي	3,227	1.81%
بنغازي	الكامل محمد مختار الجطاوي	3,098	1.74%
بنغازي	عمر خالد جبرالعبيدي	2,936	1.65%
بنغازي	عبدالمنعم فرج عبدالغني الوحيشي	2,734	1.54%
بنغازي	عاء الدين مصطفى يوسف المقريف	2,378	1.34%
االبيار	محمد سليمان محمد البدرى	2,215	24.74%
االبيار	محمد اجويلى عبدالعالى عبدالله	804	8.98%
سلوق	نجم الدين عبدالجليل صالح النمر	1,066	19.85%
توكرة	فهيم علي سعد الرطب	787	22.77%
توكرة	سالم محمد عبداللطيف بوجنات	579	16.75%
قمينس	عبدالله عمران محمد القماطى	1,349	37.95%
الدائرة الانتخابية 4: اجدابيا			
اجدابيا	نور الدين سليمان مصطفى الشريف	2,281	8.99%
اجدابيا	محمد سعد امعزب احويج	2,215	8.73%
اجدابيا	موسى فرج صالح فرج	1,742	6.87%
اجدابيا	عبد السلام خميس عبد النبي الأجهر	1,440	5.68%
البريقة	عثمان عابد محمد مذكور	1,578	44.18%
جالو و اوجله و اجخرة	عوض محمد عوض عبد الصادق	4,946	48.03%
تازربو	محمد عبد الكريم عبد الحميد دومة	276	16.74%
الكفرة	السنوسي سالم عمر القمي	7,555	37.75%
الكفرة	حامد سلايمان صالح الحته	7,422	37.08%

(التالي)

انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا

المقاعد التي فازت بأغلبية الأصوات (120) (تابع)

الدائرة الانتخابية 5: سرت			
سرت	مفتاح فرج صالح عمر شنبور	2,424	16.56%
سرت	عبد الجليل محمد عبد الجليل الشاوش	2,377	16.24%
سدرة	سعد ابراهيم بن شرادة ابراهيم	2,787	41.02%
الجفرة	علي زيدان محمد زيدان	4,349	47.78%
الجفرة	السنوسي محمد السنوسي الدبري	1,468	16.13%
الدائرة الانتخابية 6: سبها			
سبها	عبد القادر عمر محمد احويلي	3,383	9.94%
سبها	عبد الجليل غيث أبوبكر عمر سيف النصر	2,482	7.29%
سبها	محمد عبد الله محمد التومي	2,353	6.92%
سبها	محمد المناوي أحمد الحضيري	2,111	6.20%
الشاطيء - براك	محمد بشير مصباح بن مسكين	676	16.23%
الشاطيء - القرضي	زيدان مصباح عبد الله محمد مرزوق	903	14.46%
الشاطيء - أدري	حامد عبد السلام عبد الله البغدادي	811	16.43%
الدائرة الانتخابية 7: أوباري			
أوباري	حسين محمد أحمد محمد الأنصاري	4,207	21.83%
أوباري	علي عبد العزيز عبد السلام علي	1,854	9.62%
غات	عبد القادر سيدي عمر سيدي الشيخ الهاشي	1,054	23.71%
غات	محمد ابراهيم ماخي عبد القادر	974	21.91%
مرزق	مسعود عبد السلام عبيد الطاهر	6,296	22.34%
مرزق	الطاهر محمد مكني قوري	5,215	18.50%
مرزق	حماد محمد محمد الصالح ابريكاي	5,192	18.42%
مرزق	عبد الوهاب محمد أبوبكر قائد	5,004	17.76%
الدائرة الانتخابية 8: غريان			
غريان	محمد يونس محمد التومي	16,420	42.48%
غريان	ادريس محمد محمد ابو فائد	2,145	5.55%
غريان	رمضان انبيه أبو عبد الله خليفة	1,785	4.62%
الأصابعة	الضاوي علي أحمد المنتصر	5,203	49.02%
ككلة - القلعة	عبد العزيز الظاهر حريبه زباسي الككلي	5,483	66.91%
يفرن	سليمان يونس امحمد قجم	4,303	48.53%
الريابنة	أبوالقاسم عبد القادر محمد ديرز	1,016	38.33%
الرحيبات	أبوبكر علي حمودة ضوء	2,065	51%
الرجبان	ابوبكر محمد امحمد عبد القادر	3,313	46.66%
جادو	سعيد خليفة عيسى الختالي	1,645	35.62%
الزنتان	عبد السلام عبد الله امحمد نصية	1,602	17.27%
الزنتان	محمد عبد القادر سالم بيترو	1,522	16.41%
مزدة	ابراهيم علي محمد ابوشعالة	9,279	68.23%
نالوت	شعبان علي عيسى ابوستة	5,294	49.04%
باطن الجبل	عبد الحميد ضو علي الخنجاري	976	17.51%
كاباو	جمعة علي صالح الشاوش	3,850	49.61%
غدامس	أبوبكر مرتضي مختار مدور	3,976	57.82%
الدائرة الانتخابية 9: مصراتة			
تاورغاء	مرعي محمد منصور رحيل	3,572	67.99%
مصراتة	جمعة أحمد عبد الله عتيقة	15,542	15.89%
مصراتة	عمر محمد علي ابوليفة	9,144	9.35%
مصراتة	حسن محمد علي لامين	5,143	5.26%
مصراتة	صلاح الدين عمر بشير بادي	3,960	4.05%
بني وليد	سالم الأحمر الهادي علي	5,399	38.62%

(التالي)

انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا

المقاعد التي فازت بأغلبية الأصوات (120) (تابع)

بني وليد	أمنة محمود محمد تخيخ	3,374	24.13%
زليتن	عبد الله علي عبد الله جوان	10,077	21.22%
زليتن	محمد شعبان مفتاح الوليد	6,728	14.17%
الدائرة الانتخابية 10: الخمس			
ترهونة	التفيشي عبد السلام عبد المائع عبد السلام	4,926	22.74%
ترهونة	أحمد فرج حسن الساعدي	1,333	6.15%
مسلاتة	حميد معمر امحمد الرويمي	3,030	19.79%
الخمس الساحل	محمد مبتاح محمد تكالة	1,961	9.75%
الخمس الساحل	عبد المنعم حسين الصادق اليسير	1,553	7.72%
الخمس المدينة	أكرم علي جمعة الجنين	4,066	22.16%
الخمس المدينة	مختار سالم علي الأطرش	3,182	17.34%
قصر الأخيار	محمد علي سليم سليم	3,849	35.55%
الدائرة الانتخابية 11: طرابلس			
القره بوللي	العجيلى محمد مصباح أبوسديل	2,400	26.80%
تاجوراء	محمد محمد امحمد ساسي	13,393	28.34%
تاجوراء	محمود سلامة محمد الغريانى	11,128	23.54%
سوق الجمعة	عبد الفتاح امحمد الأمين اللبيب	21,196	21.29%
سوق الجمعة	احميدة صالح الصيد الدالي	14,336	14.40%
سوق الجمعة	محمد حميدة الصغير صمود	5,337	5.36%
سوق الجمعة	جلال عمر مفتاح حسن	5,292	5.32%
حي الأندلس	محمد أحمد نصر أبوسنينة	12,099	13.32%
حي الأندلس	نزار أحمد يوسف كعوان	8,851	9.74%
حي الأندلس	عبد الرحمن خليفة رمضان الشاطر	6,807	7.49%
أبو سليم	محمود عبد العزيز ميلاد حسن	14,081	25.09%
أبو سليم	عقيلج عمران عقيلة بن مفتاح	6,147	10.95%
عين زارة	محمود المختار الطاهر الطبيب	7,628	18.34%
عين زارة	عبد الناصر مفتاح أحمد السكلاني	2,074	4.99%
الدائرة الانتخابية 12: العزيزية			
المايه	مصطفى عامر علي صولة	2,216	19.71%
الناصرية	جمعة الصويعي السايح الطيف	2,577	25.72%
العزيزية	عبدالمجيد المهدي ميلود الزنتوتي	1,997	15.77%
سواني بن آدم	مصطفى جبريل محمد جبريل	2,759	19.38%
قصر بن غشير	محمد مصباح عمر أبو غمجة	6,208	24.49%
مسيحل/ السائح/ أسبيعة	عثمان مبروك مفتاح الغضوي	1,743	11.26%
الدائرة الانتخابية 13: الزاوية			
الزلوية	محمد أحمد الهادي الكيلاني	9,785	11.85%
الزلوية	سعيد مفتاح سعيد جرجر	3,815	4.62%
الزلوية	أحمد توفيق الحاج أحمد يعقوب	3,176	3.85%
الزلوية	مصطفى عبد الرحمن أحمد التريكي	3,052	3.70%
صرمان	عادل عبد الحميد علي الشرشاري	3,525	19.70%
صبراتة	صلاح مسعود عبد السلام ميتو	10,348	50.01%
العجيلات	بشير محمود محمد الهوش	2,131	14.02%
زوارة	نوري علي محمد أبو سهمين	8,079	58.07%
الجميل	سليمان المبروك عبد الله الحاج	5,435	45.75%
رقدالين	الطاهر علي هرم اللطيف	1,081	16.85%

النتائج الرسمية

المقاعد التي فاز بها التمثيل النسبي (80)

الدائرة الانتخابية	اسم الكيان السzياسي	المقاعد المتحصلة	اسم المرشح	عدد الأصوات	نسبة الأصوات
الدائرة الانتخابية 1: طبرق					
طبرق (طبرق/ القبة/ درنة)	تحالف القوى الوطنية	4	منصف محمد حويل نصيب	62,061	67.72%
طبرق (طبرق/ القبة/ درنة)	تحالف القوى الوطنية		ابتسام سعد السنوسي استيته		
طبرق (طبرق/ القبة/ درنة)	تحالف القوى الوطنية		توفيق ابريك عبدالرزاق عثمان		
طبرق (طبرق/ القبة/ درنة)	تحالف القوى الوطنية		فريحة خليفة محمد البركاوي		
طبرق (طبرق/ القبة/ درنة)	حزب العدالة والبناء	1	منصور ابريك عبدالكريم الحصادي	8,828	9.63%
الدائرة الانتخابية 2: البيضاء					
البيضاء (شحات/ المرج/ البيضاء/ قصر ليبيا)	تحالف القوى الوطنية	3	نجاح صالوح عبدالسام عبدالنبى	48,846	60.41%
البيضاء (شحات/ المرج/ البيضاء/ قصر ليبيا)	تحالف القوى الوطنية		عبدالجليل محمد عبدالجليل الزاهى		
البيضاء (شحات/ المرج/ البيضاء/ قصر ليبيا)	تحالف القوى الوطنية		زينب هارون محمد التارقى		
البيضاء (شحات/ المرج/ البيضاء/ قصر ليبيا)	حزب العدالة والبناء	1	صاح محمد حسن شعيب	6,572	8.13%
البيضاء (شحات/ المرج/ البيضاء/ قصر ليبيا)	التيار الوطني الوسطي	1	عبدالكريم صالح يونس الجياش	4,929	6.10%
الدائرة الانتخابية 3: بنغازي					
بنغازي (بنغازي/ توكرة/ الأبيار/ قمينس/ سلوق)	تحالف القوى الوطنية	7	احمد سالم منصور بن صويد	132,425	64.46%
بنغازي (بنغازي/ توكرة/ الأبيار/ قمينس/ سلوق)	تحالف القوى الوطنية		امينة محمد بشير مصطفى المغيربي		
بنغازي (بنغازي/ توكرة/ الأبيار/ قمينس/ سلوق)	تحالف القوى الوطنية		براهيم حسن ابراهيم الغرياني		
بنغازي (بنغازي/ توكرة/ الأبيار/ قمينس/ سلوق)	تحالف القوى الوطنية		سعاد مفتاح حمد القديري		
بنغازي (بنغازي/ توكرة/ الأبيار/ قمينس/ سلوق)	تحالف القوى الوطنية		علي الرفاعي فرج زوبي		
بنغازي (بنغازي/ توكرة/ الأبيار/ قمينس/ سلوق)	تحالف القوى الوطنية		حليمة عبدالمطلوب يونس الورفلي		
بنغازي (بنغازي/ توكرة/ الأبيار/ قمينس/ سلوق)	تحالف القوى الوطنية		السيد صالح المهدي الحداد		
بنغازي (بنغازي/ توكرة/ الأبيار/ قمينس/ سلوق)	حزب العدالة والبناء	2	هدى عبداللطيف عوض البناني	23,490	11.43%
بنغازي (بنغازي/ توكرة/ الأبيار/ قمينس/ سلوق)	حزب العدالة والبناء		عبدالرحمن عبدالمجيد عبدالحميد الديباني		
بنغازي (بنغازي/ توكرة/ الأبيار/ قمينس/ سلوق)	حزب الجبهة الوطنية	1	ابراهيم عبد العزيز ابراهيم صهد	14,304	6.96%

(التالي)

المقاعد التي فاز بها التمثيل النسبي (80) (تابع)

بنغازي (بنغازي/ توكرة/ الأبيار/ قمينس/ سلوق)	الرسالة	1	محمد عمارى محمد زايد	7,860	3.83%
الدائرة الانتخابية 4: اجدابيا					
اجدابيا (اجدابيا/ البريقة/ جالوأوجله/ اجخرة/ تازربو/	تحالف القوى الوطنية	1	فاطمة محمد أبوبكر محمد العباسي	18,516	30.19%
اجدابيا (اجدابيا/ البريقة/ جالوأوجله/ اجخرة/ تازربو/	جزب الحكمة	1	التواتي حمد علي العيضة	16	26.87%
اجدابيا (اجدابيا/ البريقة/ جالوأوجله/ اجخرة/ تازربو/	حزب الجبهة الوطنية	1	محمد يوسف محمد المقريف	10,985	17.91%
الدائرة الانتخابية 5: سرت					
سرت (سدرة/ سرت/ الجفرة)	تحالف القوى الوطنية	1	محمد أمحد مفتاح العبيشية	9,717	33.19%
سرت (سدرة/ سرت/ الجفرة)	وطن اللتنمية و الرفاة	1	امطير مفتاح عثمان المحرحر	6,919	23.63%
سرت (سدرة/ سرت/ الجفرة)	تيار شباب الوسط	1	صالح يونس ناجى مصباح	3,517	12.01%
سرت (سدرة/ سرت/ الجفرة)	حزب العدالة و البناء	1	أمنة فرج خليفة أمطير	3,325	11.36%
الدائرة الانتخابية 6: سبها					
سبها	تحالف القوى الوطنية	2	طعاد محمد علي احمد قنور	9,611	28.30%
سبها	تحالف القوى الوطنية		شكري الأمين محمد المغربي		
سبها	تجمع لبيك وطني	1	فاطمة محمد أبوبكر محمد العباسي	3,472	10.22%
سبها	حزب العدالة و البناء	1	محمد أحمد محمد عريش	2,829	8.33%
سبها	حزب الوطني الليبي	1	ناجي مختار علي امبارك	2,467	7.26%
وادي الشاطىء - براك/ وادي الشاطىء - القرضة/ وادي	حزب العذالة و البناء	1	صالح محمد المخوزم الصالح	2,549	17.56%
وادي الشاطىء - براك/ وادي الشاطىء - القرضة/ وادي	الركيزة	1	السنوسي ارحومة محمد ارومة	1,525	10.51%
وادي الشاطىء - براك/ وادي الشاطىء - القرضة/ وادي	الوطن و النماء	1	عبدالهادي أحمد المهدي الشريف	1,400	9.64%
وادي الشاطىء - براك/ وادي الشاطىء - القرضة/ وادي	المجمع الوطني بوادي الشاطي	1	محمد خليفة محمد ناجم	1,355	9.33%
الدائرة الانتخابية 7: أوباري					
اوباري	تجمع وادي الحياة	2	عبد الرزاق المهدي امحمد الزوين	6,947	35.83%
اوباري	تجمع وادي الحياة		نادية الراشد عمر الراشد		
اوباري	حزب العدالة و البناء	1	منى أبوالقاسم عمر	2,347	12.10%
اوباري	حزب القائمة الليبية	1	ابراهيم محمد اده محمد	2,240	11.55%
مرزق	تحالف القوى الوطنية	1	أحلام عبد الله ابراهيم اعلوه	7,652	27.77%
مرزق	كتلة الاحزاب الوطنية	1	زينب شتي حسن حامد	5,725	20.78%
مرزق	تجمع الامة الوسط	1	محمد عبد النبي بقي حسين	4,989	18.11%
الدائرة الانتخابية 9: مصراتة					
مصراتة	الاتحاد من اجل الوطن	1	عبد الرحمن الظيبانى احمد السويحلي	24,815	27.08%
مصراتة	حزب العدالة و البناء	1	زينب ابو القاسم عبدالله بعيو	20,503	22.37%
مصراتة	حزب الجبهةالوطنية	1	محمد علي عبد الله الضراط	13,669	14.91%
مصراتة	تحالف القوى الوطنية	1	هناء جبريل الصالحين العرفي	8,018	8.75%
زليتن	تحالف قوى الوطنية	2	عمر محمد عمر احميدان	25,789	54.69%
زليتن	تحالف قوى الوطنية		سالمة محمد امحمد الحيل		
زليتن	حزب العدالة و البناء	1	عبد السلام ابراهيم اسماعيل الصفراني	7,971	16.90%
الدائرة الانتخابية 10: الخمس					
ترهونة/ مسلاتة/ الخمس الساحل	تحالف القوى الوطنية	2	سالم علي محمد الهمالي	27,957	50.30%
ترهونة/ مسلاتة/ الخمس الساحل	تحالف القوى الوطنية		علا فتحي السنوسي السويسي		
ترهونة/ مسلاتة/ الخمس الساحل	حزب العدالة و البناء	1	امحمد معمر عبد الله دياب	7,574	13.63%

(التالي)

المقاعد التي فاز بها التمثيل النسبي (80) (تابع)

الدائرة الانتخابية 11: طرابلس					
أبوسليم/ عين زارة	تحالف القوى الوطنية	3	ناجية الصديق عبد الله بعيو	68,459	64.20%
أبوسليم/ عين زارة	تحالف القوى الوطنية		نصر حسن امعيقل محمد		
أبوسليم/ عين زارة	تحالف القوى الوطنية		مريم علي احمد فردة		
أبوسليم/ عين زارة	حزب العدالة و البناء	1	فوزية عبد السلام احمد كروان	5,728	5.37%
طرابلس المركز	تحالف القوى الوطنية	2	عبد اللطيف رمضان محمد المهلهل	51,349	60.45%
طرابلس المركز	تحالف القوى الوطنية		سعاد محمد رمضان محمد سلطان		
طرابلس المركز	حزب العذالة و البناء	1	محمد عمران ميلاد مرغم	5,239	6.17%
القره بوللي/ تاجوراء/ سوق الجمعة	تحالف القوى الوطنية	2	هاجر محمد رمضان سلطان	83,213	53.08%
القره بوللي/ تاجوراء/ سوق الجمعة	تحالف القوى الوطنية		خالد ابراهيم مختار صولة		
القره بوللي/ تاجوراء/ سوق الجمعة	تجمع الأصالة و التجديد	1	أحمد محمد علي بونى	16,593	10.58%
حي الأندلس	تيار الوطني الوسطي	1	لمياء محمد بن شاكر الشريف	30,321	35.39%
حي الأندلس	حزب العدالة و البناء	1	ماجدة محمد الصغير الفلاح	11,382	13.28%
حي الأندلس	تجمع الاصالة و التقدم	1	صفوان أحمد عمر ميلاد	6,267	7.31%
جنزور	تحالف القوى الوطنية	2	علي ابراهيم سعد السويح	30,006	70.12%
جنزور	تحالف القوى الوطنية		سعاد مصباح ميلود رتيمة		
جنزور	حزب العدالة و البناء	1	فتحي العربي عبد القدر صالح	2,773	6.48%
الدائرة الانتخابية 12: العزيزية					
العزيزية (المايه/ الناصرية/ العزيزية)	تحالف القوى الوطنية	2	عبد الفتاح سعد سالم حبلوص	55,194	64.27%
العزيزية (المايه/ الناصرية/ العزيزية)	تحالف القوى الوطنية		آسيا محمد وجدي المرغني		
العزيزية (المايه/ الناصرية/ العزيزية)	الاتحاد القوى الوطنية	1	عبد الله محمد عبد الله الكبير	4,281	4.99%
الدائرة الانتخابية 13: الزاوية					
الزاوية	تحالف القوى الوطنية	2	نعيمة محمد نصر الحامي	30,234	37.77%
الزاوية	تحالف القوى الوطنية		فتحي علي محمد ارحومة		
الزاوية	حزب العدالة و البناء	1	خالد عمار علي مشري	13,219	16.51%
الزاوية	ليبيا الامل	1	عبد الحميد اسماعيل عبد الحميد يربوع	6,093	7.61%
صرمان/ صبراتة/ العجيلات/ زوارة/ الجميل/ رقدالين/ زلطن	تحالف القوى الوطنية	2	نوري الجيلاني عبد السلام الجمل	43,625	52.17%
صرمان/ صبراتة/ العجيلات/ زوارة/ الجميل/ رقدالين/ زلطن	تحالف القوى الوطنية		أسماء عمارة محمد سريبة		
صرمان/ صبراتة/ العجيلات/ زوارة/ الجميل/ رقدالين/ زلطن	حزب العدالة و البناء	1	أمينة عمر المحجوب ابراهيم	8,374	10.01%

انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا

النتائج الرسمية
ملخص النتائج
كيان سياسي/دائرة

اسم الكيان السياسي/ الدائرة	1. طبرق	2. البيضاء	3. بنغازي	4. اجداديا	5. سرت	6. سبها	7. اوباري	9. مصراطة	10. الخمس	11. طرابلس	12. الغزيزية	13. الزاوية	المقاعد	عدد الأصوات	نسبة الأصوات
تحالف القوى الوطنية	4	3	7	1	1	2	1	3	2	9	2	4	39	71,4769	48.14%
حزب العدالة و البناء	1	1	2	0	1	2	1	2	1	4	0	2	17	15,2441	10.27%
حزب الجبهة الوطنية	0	0	1	1	0	0	0	1	0	0	0	0	3	60,592	4.08%
اتحاد من اجل الوطن	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	1	0	2	66,772	4.50%
التيار الوطني الوسطى	0	1	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	2	59,417	4.00%
تجمع وادي الحياة للديمقراطية و التنمية	0	0	0	0	0	0	2	0	0	0	0	0	2	6,947	0.47%
تجمع الامة الوسط	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	1	21,825	1.47%
تجمع الأصالة و التجديد	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	1	18,745	1.26%
الوطن للتنمية و الرفاه	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	1	17,158	1.16%
حزب الحكمة	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	17,129	1.15%

(التالي)

انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا

النتائج الرسمية
ملخص النتائج
كيان سياسي/دائرة (تابع)

تجمع الأصالة و التقدم	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	13,679	0.92%
الحزب الوطني الليبي	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	13,092	0.88%
كتلة الازاب الوطنية	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	12,735	0.86%
الرسالة	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	7,860	0.53%
تيار شباب الوسط	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	7,319	0.49%
ليبيا الامل	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	6,093	0.41%
تجمع لبيك وطني	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	3,472	0.23%
حزب القائمة الليبية للحرية و التنمية	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	2,691	0.18%
الركيزة	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	1,525	0.10%
الوطن و النماء	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	1,400	0.09%
التجمع الوطني بوادي الشاطي	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	1,355	0.09%
الوطن	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	51,292	3.45%
مجموع المقاقد	**5**	**5**	**11**	**3**	**4**	**9**	**7**	**7**	**7**	**3**	**16**	**3**	**0**	**21,8562**	

لم تكن لديها الدائرة 8 مقاعد للاحزاب و لذلك ليست متضمنة في هذه القائمة. راجع ''تطورات قبل الانتخابات''.

لـمـحـة عن مـركـز كـارتـر

نبذة: تأسس مركز كارتر في عام 1982 من قبل الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر وزوجته، روزالين، بشراكة مع جامعة ايموري للرقي بالسلام والصحة دوليا. كارتر هي منظمة غير حكومية ساعدت لتعزيز حياة الاشخاص في اكثر من 70 بلد عن طريق حل الصراعات، التقدم بالديمقراطية، حقوق الانسان والفرصة الاقتصادية وتفادي الامراض وتطوير العناية بالصحة العقلية وتعليم الفلاحين زيادة المحصول.

الانجازات: راقب المركز على اكثر من 85 دورة انتخابية في 34 بلدا، وساعد الفلاحين لمضاعفة محصولهم في 15 دولة افريقية، وعمل على تفادي وحل الصراعات الاهلية والدولية حول العالم، وتدخل للوقاية من الامراض الغير ضرورية في امريكا اللاتينية وافريقيا، وكافح للتقليل من وصمة العار المتعلقة بالمرض العقلي.

الميزانية: 96.0 مليون دولار امريكي في 2012-2011.

التبرعات: مركز كارتر هو 501(c)(3) من منظمات التبرعات الخيرية ممولة من قبل متبرعين سريين، عبارة عن اشخاص، منظمات، مؤسسات، شركات ووكالات دولية للخدمات التطويرية. الاعانات من قبل المواطنين والشركات الامريكية تخصم منها الضرائب وفقا للقانون.

التسهيلات: المصلي السيسيل الغير طائفي ووسائل اخرى متوفرة لحفلات الزواج، الاجتماعات واحداث خاصة اخرى. للمعلومات، 420-5112 (404) .

المكان: في 35 اكري بارك، حوالي 1.5 ميل شرق داون تاون اطلانطا. مكتبة ومتحف جيمي كارتر، مملوك للادارة الوطنية للارشيفات والسجلات وهي مفتوحة للعامة 865-7101 (404) .

الموظفين: 160 موظف موجود في اطلانطا

THE
CARTER CENTER

One Copenhill
453 Freedom Parkway
Atlanta, GA 30307

(404) 420-5100 ◆ Fax (404) 420-5145

www.cartercenter.org